

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

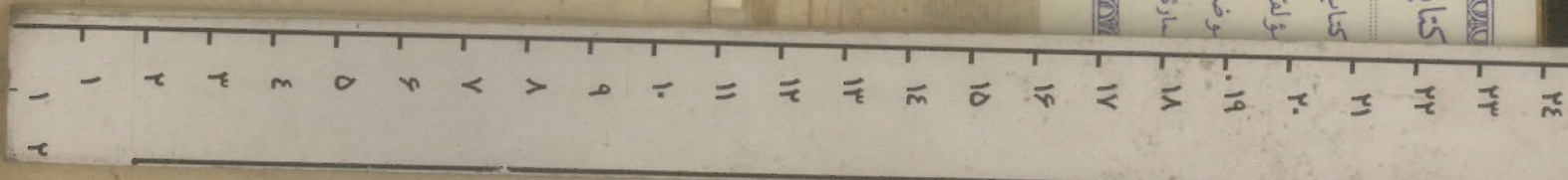
خطی

کریم زاده ۵۵۳


کتابخانه مجلس شورای اسلامی
 دفتر اسناد و کتابخانه
 تهران
 تاریخ ثبت: ۱۳۰۲/۰۵/۰۵
 شماره ثبت: ۱۳۰۲/۰۵/۰۵
 شماره قفسه: ۱۳۰۲/۰۵/۰۵

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
کتاب حاشیه مطول
مؤلف
موضوع
سازمان اختصاصی (۱۳۰۲) از کتب اهدائی: سرخس‌نژاد

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
 تهران
 تاریخ ثبت: ۱۳۰۲/۰۵/۰۵
 شماره ثبت: ۱۳۰۲/۰۵/۰۵
 شماره قفسه: ۱۳۰۲/۰۵/۰۵



کتابخانه مجلس شورای اسلامی
 دفتر اسناد و کتابخانه
 تهران - خیابان ولیعصر
 ۱۳۵۳

 جمهوری اسلامی ایران	
شماره ثبت کتاب	۲۹۳۷
موضوع	شماره اختصاصی
مؤلف	کتاب
حاشیه مطول	
کتابخانه مجلس شورای اسلامی	

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
 شماره ثبت کتاب ۲۱۹۳
 تاریخ ثبت کتاب ۱۳۰۳
 تاریخ ثبت کتاب ۱۳۰۳
 تاریخ ثبت کتاب ۱۳۰۳

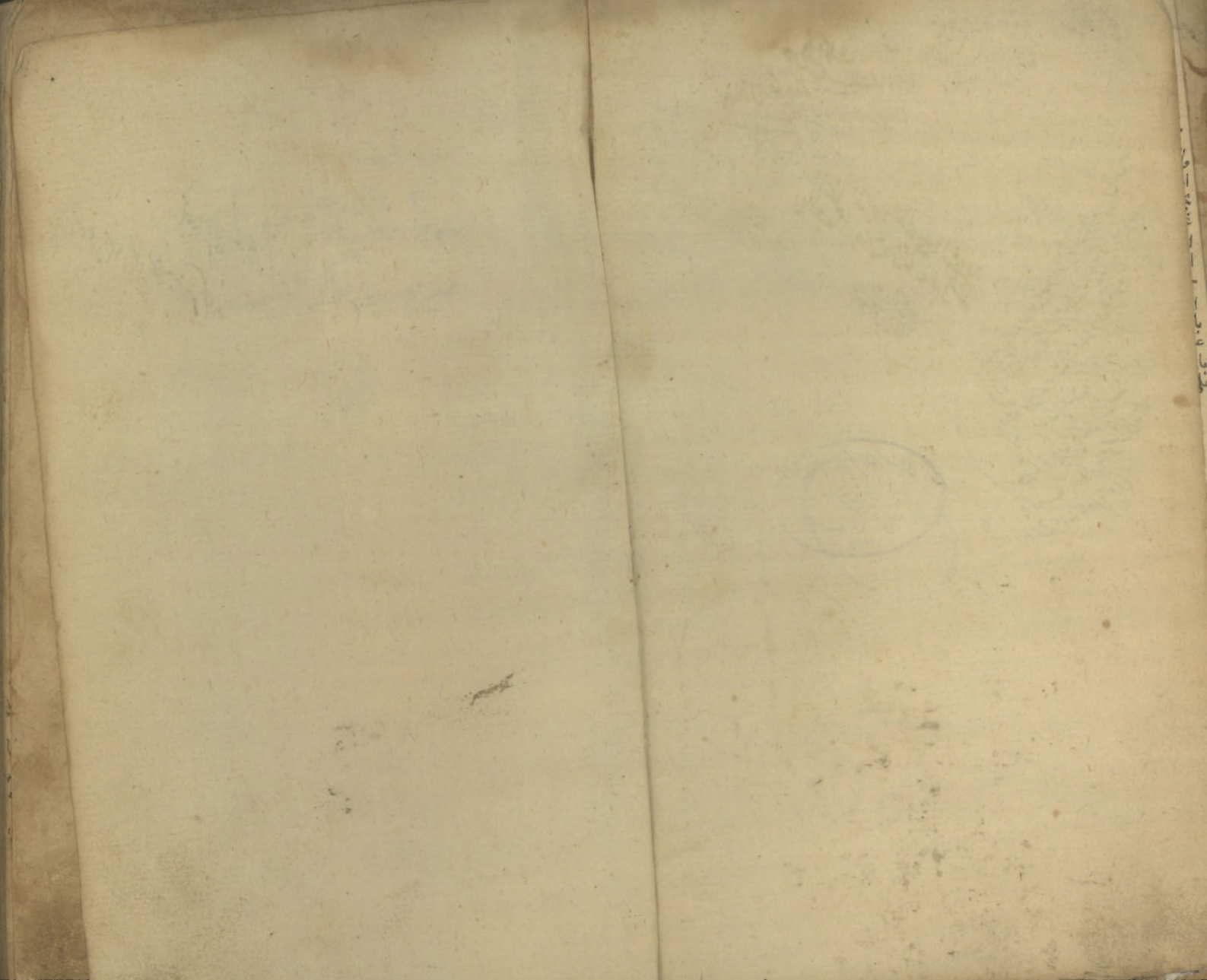
کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب حاشیه مطول	
مؤلف	موضوع
شماره اختصاصی (۵۵۳)	شماره ثبت کتاب
تاریخ ثبت کتاب	تاریخ ثبت کتاب

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



۵۵۳
—
۲۱.۹۲۷





حاشیه مطول

حاشیه مطول
میرسید شریف
مطهر



کتابخانه

کتابخانه
مجلس شورای ملی
تاسیس ۱۳۰۲
تاسیس ۱۳۰۲

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي جعل في كتابه الحكيم ما لا يحصى من النعمان والبركات

والحمد لله الذي جعل في كتابه الحكيم ما لا يحصى من النعمان والبركات

والحمد لله الذي جعل في كتابه الحكيم ما لا يحصى من النعمان والبركات

والحمد لله الذي جعل في كتابه الحكيم ما لا يحصى من النعمان والبركات

والحمد لله الذي جعل في كتابه الحكيم ما لا يحصى من النعمان والبركات

والحمد لله الذي جعل في كتابه الحكيم ما لا يحصى من النعمان والبركات

والحمد لله الذي جعل في كتابه الحكيم ما لا يحصى من النعمان والبركات

والحمد لله الذي جعل في كتابه الحكيم ما لا يحصى من النعمان والبركات

والحمد لله الذي جعل في كتابه الحكيم ما لا يحصى من النعمان والبركات

والحمد لله الذي جعل في كتابه الحكيم ما لا يحصى من النعمان والبركات

والحمد لله الذي جعل في كتابه الحكيم ما لا يحصى من النعمان والبركات

والحمد لله الذي جعل في كتابه الحكيم ما لا يحصى من النعمان والبركات

والحمد لله الذي جعل في كتابه الحكيم ما لا يحصى من النعمان والبركات

والحمد لله الذي جعل في كتابه الحكيم ما لا يحصى من النعمان والبركات

والحمد لله الذي جعل في كتابه الحكيم ما لا يحصى من النعمان والبركات

والحمد لله الذي جعل في كتابه الحكيم ما لا يحصى من النعمان والبركات

والحمد لله الذي جعل في كتابه الحكيم ما لا يحصى من النعمان والبركات

والحمد لله الذي جعل في كتابه الحكيم ما لا يحصى من النعمان والبركات

والحمد لله الذي جعل في كتابه الحكيم ما لا يحصى من النعمان والبركات

والحمد لله الذي جعل في كتابه الحكيم ما لا يحصى من النعمان والبركات

والحمد لله الذي جعل في كتابه الحكيم ما لا يحصى من النعمان والبركات

والحمد لله الذي جعل في كتابه الحكيم ما لا يحصى من النعمان والبركات

والحمد لله الذي جعل في كتابه الحكيم ما لا يحصى من النعمان والبركات

والحمد لله الذي جعل في كتابه الحكيم ما لا يحصى من النعمان والبركات

والحمد لله الذي جعل في كتابه الحكيم ما لا يحصى من النعمان والبركات

والحمد لله الذي جعل في كتابه الحكيم ما لا يحصى من النعمان والبركات

والحمد لله الذي جعل في كتابه الحكيم ما لا يحصى من النعمان والبركات

والحمد لله الذي جعل في كتابه الحكيم ما لا يحصى من النعمان والبركات

والحمد لله الذي جعل في كتابه الحكيم ما لا يحصى من النعمان والبركات

والحمد لله الذي جعل في كتابه الحكيم ما لا يحصى من النعمان والبركات

والحمد لله الذي جعل في كتابه الحكيم ما لا يحصى من النعمان والبركات

والحمد لله الذي جعل في كتابه الحكيم ما لا يحصى من النعمان والبركات

والحمد لله الذي جعل في كتابه الحكيم ما لا يحصى من النعمان والبركات

والحمد لله الذي جعل في كتابه الحكيم ما لا يحصى من النعمان والبركات

والحمد لله الذي جعل في كتابه الحكيم ما لا يحصى من النعمان والبركات

بما تقدم الا فتاح بها لا يفتوت العلم الحديث هذا ولكن لم يوح ما ذكره

الاسم ووجه في حاشية التلويح ان قوله بسم الله ابتداء الكتاب جعل الكتاب

مفعولا لا مبتدئا للدلالة على ان الباء في بسم الله ليست متعلقة بابتداء بل بمفعول

هو الاسم المذكر ان الباء في هذا الكتاب ايضا ليست متعلقة بالافتاح

فلما يدل العبارة على وقوع الافتاح بالجر فلا يلزم من جزمه ان الكتاب لا يكون

انما كانت يترتب من ذلك فلو قيل الافتاح الى التسمية على نحو نسبة لما لم يلزم

جزم التسمية للكتاب فلو قيل افتتاح الشيء بالشيء مطلقا سواء كانت الباء صلة

او لا يلزم جزمه انما في الاول قال لو سلم مع ظهوره فلا يلزم ان التسمية

جعل التسمية بوزن الكتاب فلهذا جازمه عن معنوت العلم

الحق شي مفعول لا افتاح باعتبار ما يشتمل عليه من التسمية لا جزمه مفعول

تبيين فاجله مفعول لا بجره ولا بجره على نفس الافتتاح بناء على انه

ظاهر ان اذا شكرتم به ينبغي ان تقدم سببا عند ظهوره اثر التوسيع اذا كان

الاثر عظيما يستحق على اثاره وجره في عبارة والا وجران نوق بين اداء

الشكر واداء حقه والاول ان كان حصل بنفسه بجره لكن الثاني لا يحصل بل

يتفاديه ففعل مبدى بجره واداء حق شكره فلهذا واداء ما قال حتى ولو كان

التوفيق لغيره ولا قدر عليه ايضا فمقتضى شكره او سلمه فافلا في كونه موصوفا

بموثوق باللسان لا بغيره لانه لا يكون الا باللسان فمقتضى

شكره ان لا يكثر انما يطلق الشاع على لسانه وان كان مجازا

ان يكثر غير في مقام التعريف مع انه مطلق الفرق بين الحمد والشكر

في تعريفهما

في تعريفهما

في تعريفهما

في تعريفهما

في تعريفهما

في تعريفهما

في تعريفهما

في تعريفهما

في تعريفهما

في تعريفهما

في تعريفهما

في تعريفهما

في تعريفهما

في تعريفهما

في تعريفهما

في تعريفهما

في تعريفهما

في تعريفهما

[illegible]

فيما ليس اللسان حقيقته فبعد اللسان امر لابد منه لا يحتاج الى العذر المذكور وذلك
اذ قال معنى قوله ولعلنا نثاري شيئا بعد التعرض للبحر على الكبر ما و الا لا قصد انفعالي
تفصيله وفيه الموقر اليه في كل ما يصدر عنك من الاقوال والافعال وفيه
الاسوال ولا يجوز ان يحل فهم الشا، لذلك على التجرؤ اذا لا مانع في الحكم من ذلك
ايضا قلت ذكر وجه في تشييد اللوح ان ارادة هذا المعنى ليس باعتبار عموم الشا
بل جعل حرف عنان الشا اليه بوجه عن قصد تعظيمه لمجمع الوجه او شيئا
لافاة ذلك والظاهر انه ذلك غنى في شرح كلام التوضيح وقد ذكرناه
في حواشي اللوح **مكرر** على الجمل الى اختاري على حاله وانما الحكم في
الاختصاري والوجه بعد وغيره وجه وجها اطلاق صاحب الكشاف الجمل
في عرف الحكم ما يصفه للمفعل وهو بالاختصار واما وجهه في تغيير الجمل
بجمله كما في التقي ما يراه المثل من الاختصاري يقال لا يريد ان يوجه على ما
من صفات الكمال مع انهم لا يعملونه مع اختيارها بينا على ان الصدور بالاختصار
يستلزم كدورث على ما تقرر في موضعه ويمكن ان يصار الى ما ذكره بعض الاذكياء
ان استلزام الصدور بالاختصار من اللوح للحدوث منفع بنا على محوران
ثقت منعه قصد مسر الى وجود مسر وذلك ان قصد و ارادته من الكمال بحيث
لا يتخلف عن المقصود اصلا فاللازم تقدم القصد بالذات وانما لا يوجب
الحدوث نعم ارادة الواحد منا يخلط بعضها الى ان قصد ما و عدم استلزام
ايامه وقيل صفاته فيكون ذاته كما في غيرها بغيره ايضا لا احتيارية يستقل

سجل ما في هذا الكتاب

الایمان
سوره انعام

بها فاعلمها فاجرت محاميا في كبريائها وقد سبق الى بعض الاولاد ان
 انكره يسعي ان يقيم غير الاختيارى كالمحد اماه فلا نه مقال حجة على حبه
 وشي عند ولا مدخل للاختيار في شي منها وانما ثانيا فلا نه جعل في الكشاف ان يقضي
 انكره ولا شك ان يقضي للمحد فلو كان المحد اعلم من انكره لزم كون الزم اعلم
 اخص من نفسه مطلقا معا وهو محال على محال بل يلزم كون الزم نقضا اما
 اتحادهما لا شئ في نفسه والنفق اشئ واحد وانما ثانيا فلا نه ذكر في الثاني ان انكره
 المحد والظاهر منه قصد التوفيق يقال لم يبق احد من يدري ان انكره يعلم كذا
 واشئ غرضه ان لا ينطق على نفس الملكة التي هي غير اختيارية ينطق على انكاره من
 الاسور الاختيارية كبحر خوض في المحاكاة والادغام في كروب للنشأ وراكب
 ما يعده المرامن من غرضه واما به ومنه ما هو اختيارى ولو سلم انها لا يعطيان
 الا على غير الاختيارية فلما نال الذي ذكره صاحب الكشاف في التمدح بالبحر
 وحسن الوجه ساع فانما لما ذهب الى ان المحد ايضا يخص الاختيارى كما انكره
 "ما نال التمدح بالبحر بان يدعى على الافعال الحسنه الاختيارية فالتمدح راجع اليها فلما
 بهما الشجاعة افعال اختيارية بدلى عليها وتقدمها فيرجع انكره اليها وليس عليها
 المحب واطلاق القضيض على الزم على اصطلاح ارباب المعقول بل المعنى
 القضيض على انما لا يولد ولا يجمع معه وجب ما بين فكر القضيض انما هو ما على اصطلاح
 واذا حمل على المعنى القضيض على انما لا يولد ولا يجمع معه وجب ما بين فكر القضيض انما هو ما على اصطلاح
 فذهب صاحب الكشاف ان المحد ايضا مخصوص بالاختيارى فيجوز
 اتحاد مع انكره باختصاصها بالاختيارى لا مع غيرها لغير الاختيارى ايضا

Handwritten notes in Urdu script, likely a continuation of the text or a separate entry.

[illegible]

تفصیل میں اس مسئلہ کی ایک سادہ و خوش درخشاں شکل میں خاکہ درج کیا گیا ہے۔
 اس کے ساتھ ساتھ اس مسئلہ کی ایک اور شکل میں بھی خاکہ درج کیا گیا ہے۔
 اس کے ساتھ ساتھ اس مسئلہ کی ایک اور شکل میں بھی خاکہ درج کیا گیا ہے۔
 اس کے ساتھ ساتھ اس مسئلہ کی ایک اور شکل میں بھی خاکہ درج کیا گیا ہے۔

29 May 1861

بسم الله الرحمن الرحيم

2

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

خطا بر ملا کنون مر

172

۱۰۰

شأنه لا يتحقق مع وجوده في ذاته بل هو متحقق في ذاته لا في غيره
 في ذاته لا في غيره بل هو متحقق في ذاته لا في غيره

فما عرفت من شأن الذات فلا عطف ولا انضمام الى اجتماع الاسم
 بل هو الصفة وانما المتعلق به لا يخرج من نوعه ولا يخلو عن كونه
 للصفات فكيف تلك وجه الفرق في عبارة الكلام وقد علم
 لاقتضاء المقام واما مقامه فان قيلت الاشكال من هذا المقام
 عارضه ولا مقام باسم الله وان لم يرفع فلا أقل من ان لا يخرج على
 انه لا يخرج عن المقام بمعنى تقدم اسم الله لا لا استقام بل هو ليس له
 ان يخرج بل لا يخرج من المقام بل هو ليس له ان لا استقام بل هو ليس له
 وجعلوا الله شركاء الخ لا تقدم على شركاء مع ان جميع الاشكال انما
 جعل الشريك لان المتكلم ليس يدل الشريك كونه شركا مطلقا
 بل كونه شركا لله في المقام هو انما يقتضي لا اختصاص المقام مقام
 الحمد لا مقام ذكر اسم الله فالمقام انما يقتضي استقامه وانما لا
 اسم الله وانما ذكر اسم الله في المقام من كلام السكاكي وانما
 كما سئل عليك وكونه البلاء من المظاهر يقتضي المقام مع العارضة
 وربما يقال لو سلم ان المقام يقتضي تقدم اسم الله فخرج تقدمه من كونه
 لا يكون لاقتضاء المقام بخلاف تقدم اسم الله على انما
 الكشاف فظاهر انما دليل اخر لتقدم الحمد وهو لا يقتضي ان كان لا يقتضي
 الى الاستقام بمعنى ان في المقام لا اختصاص كالا سهام كان المقام
 في تارة لفظ الصاعدا لا اختصاص بل ايراد عقيب قوله في متصلا
 بالصفة ارجع الى تقدمه وربما يشعرا في نفسه الى ان الحمد يكون

هذا هو المقام الذي لا يخرج عن المقام بل هو ليس له ان لا استقام بل هو ليس له

هذا هو المقام الذي لا يخرج عن المقام بل هو ليس له ان لا استقام بل هو ليس له

عقل

هذا هو المقام الذي لا يخرج عن المقام بل هو ليس له ان لا استقام بل هو ليس له

ما حصل الكلام بتلخيص التلخيص في المقام وانما حقه لا اختصاص على ان
 ركائبه واما ما عرفت من شأن الذات فلا عطف ولا انضمام الى اجتماع الاسم
 بل هو الصفة وانما المتعلق به لا يخرج من نوعه ولا يخلو عن كونه
 للصفات فكيف تلك وجه الفرق في عبارة الكلام وقد علم
 لاقتضاء المقام واما مقامه فان قيلت الاشكال من هذا المقام
 عارضه ولا مقام باسم الله وان لم يرفع فلا أقل من ان لا يخرج على
 انه لا يخرج عن المقام بمعنى تقدم اسم الله لا لا استقام بل هو ليس له
 ان يخرج بل لا يخرج من المقام بل هو ليس له ان لا استقام بل هو ليس له
 وجعلوا الله شركاء الخ لا تقدم على شركاء مع ان جميع الاشكال انما
 جعل الشريك لان المتكلم ليس يدل الشريك كونه شركا مطلقا
 بل كونه شركا لله في المقام هو انما يقتضي لا اختصاص المقام مقام
 الحمد لا مقام ذكر اسم الله فالمقام انما يقتضي استقامه وانما لا
 اسم الله وانما ذكر اسم الله في المقام من كلام السكاكي وانما
 كما سئل عليك وكونه البلاء من المظاهر يقتضي المقام مع العارضة
 وربما يقال لو سلم ان المقام يقتضي تقدم اسم الله فخرج تقدمه من كونه
 لا يكون لاقتضاء المقام بخلاف تقدم اسم الله على انما
 الكشاف فظاهر انما دليل اخر لتقدم الحمد وهو لا يقتضي ان كان لا يقتضي
 الى الاستقام بمعنى ان في المقام لا اختصاص كالا سهام كان المقام
 في تارة لفظ الصاعدا لا اختصاص بل ايراد عقيب قوله في متصلا
 بالصفة ارجع الى تقدمه وربما يشعرا في نفسه الى ان الحمد يكون

وهذا هو المقام الذي لا يخرج عن المقام بل هو ليس له ان لا استقام بل هو ليس له

لا غشاه

والاعتبار والاعتقاد بحسب الذات مع ان جميع المحامد راجعة الى الله تعالى
باعتبارها وان لم يكن لها جميعها التي يحسب الاعتبار راجعة الى الله تعالى
فقدان العبد ركب من اثباته ونفيها اثباتا المقصور والقصور
ونفيها اعتقادا ولم يثبت منها سوى اثباته لان كبريا اعتبارا ونفيها
راجع الى العبد عند عدمه وكذا اعتبارا فكل ركب محمدا راجع اليه فان قلت
ان كبريا اعتبارا كما يصح وجوده اليه باعتبارها فكل ركب محمدا راجع اليه
عن العبد اعتبارا فكل ركب محمدا راجع اليه فان قلت راجع اليه اعتبارا
شئ من جوهري القول بالبعد احد ثمان الا ان حكم قلت صح القول
ان يربط بين هذا القول باعتبارها ولا يصح القول بان لا يرجع شئ من هذا اليه اعتبارا
ما كان قولنا باعتبارها كبريا فكل ركب محمدا راجع اليه فان قلت راجع اليه اعتبارا
ليجوز الرجوع باعتبارها واحد ولا يفي في معنى الفعلي اعتبارا الرجوع باعتبارها
باعتبارها فكل ركب الاعتبار راجع اليه اعتبارا فكل ركب محمدا راجع اليه اعتبارا
الرجوع جميع اعتبارات هذا والكلام لا يعضد عن جواب او من قال
ان يكون قولنا باعتبارها فكل ركب محمدا راجع اليه اعتبارا فكل ركب محمدا راجع اليه اعتبارا
معلومه الفعلي عدم الاعتقاد راجع اليه ان يحمل المعنى هو ما ثبت عند فان
الحسنة عدم الرجوع باعتبارها خاص كالانذار والعكس فلا يكون
الفني عن العبد هو الرجوع بهذا الاعتبار فانما فيستقيم على الوجهين كلا
جوهري العبد ويكن ان تعالى انما على الفعل باعتبارها راجعة الى رجب على
الى العبد عند عدمه وكذا كبريا عليه باعتبارها راجعة الى العبد هو انما على عدمه

واقتضاها من غيرها على ما تقرر في هذا الموضع
 المقصود بالعبارة عن الاطراف المتفرقة للشمع بان يكون
 على وجه التفصيل عموما او خصوصيا او على وجه الاجمال كذا ذكره في
 في تصور العبارة عن التفصيل على وجه العموم بان تقدير العوارض
 متصور في اوقات الاجمال تصور بالنسبة الى التفصيل كما ان يحل الاطراف على
 في علم التفصيل التفصيلي والاجمالي او على التوهم التفصيلي فقط لا اذ
 المعنى الاطراف للتوهم بالاطراف في خلاف ما يجب في الاحتياط في وقوع العجز
 من الشروع في تخصيص العوارض سيما في مقام الخطا بينات وعلى
 الثاني فالاطراف ظاهر وانما على الاول فلا يجد ان يجعل تصور العبارة عن
 الاطراف تشا ولا تصور العبارة وتوهم كما في اعادة الاطراف بالعبارة
 في تصور ما فيها من افعال قصير لا امد او ان يجعل كل عين مستقلة
 بالعبارة لا بالاطراف وانما ذكره في قوله في المحذور انما تصور البياض
 فان حملت الاطراف على المعنى الاعم والعبارة على الظاهر فقط
 وان حملت على ذكره من المعنى بطريق المبالغة او تعلق كل عين
 بالعبارة او حملت الاطراف على الكمالات منها وهي الاطراف التفصيلية
 فوجه ان حذف المنع به لا يدل بطريق القطع على ذلك العقود
 وانما يورث ويما به وان مقتضى العقود قطعها فانزع ما تعال
 ان مقتضى العقود ذكره لا يهاجم كافي لمقتضى العقود والافان لم تقتض
 وقع منها تصور

في الجرم

والاطراف من الشطرين في قوله تقرر ورفع بعضهم درجات وانما يحل
 في من حيث الاشياء رفع ومقتضى التصديق بانها لا يجوز وتوقف التوهم في
 الشرع على ما يشيخ وتوقفه بين ما هو في مقتضى الحكم الشرعي فانما ذكره بياض
 لوجه الاية الى الرسول ووجه ذكر الضلالة على الرسول واللال في ما يشيخ
 في وصف الرسول لتمامه في تكميل الضرر في جميع كمالات النعم التي ذكرت
 فان قلت بان مقتضى الال في قوله انما الى الرسول لا يوجب الال لان ما بين
 اصله احدثه في كل وقت يكون ذكره اياها في اوقات الاحتمال التي تقرر
 مرجع بعض النعم ان لم يقع التصريح بهذا المجموع قلت يمكن الجمع الاول
 بانما اشار الى علم شأنها في تخصيصها بعد تجميع الانعام وانما
 يمكن في ذلك ما عطف ان البياض هو الذي يترجم امره بجماع الجرم
 بجماع الانسان من المعاد في الاشياء التي في تكميل العباد والعباد
 والمسكن وراية تكميل الانسان من ذلك الحان ذلك انما يتوقف على
 كونه تورا في الشارع التي ذكره فيصعب ما كان التصريح بتوابعها انما
 الى تلك الاصول ويمكن في هذا في ما نصح بانما الشرع في الجملة
 التصريح بذكر الرسول صريح كونه شارعا مسلما من اعدائنا القوارض
 الشرع لا يشهد انما في مستمع ذلك وتقرر في النفوس ذلك التصريح
 بذكر الال والاصحاب بغيره بغيره الرسول يتم في هذه الاحكام
 ذلك ذلك ان مقتضى البياض التصريح الى المجموع توكيد وتوهم في الاشياء
 اذ كل في عبارة الاية الى الاصول متضمن بان يراد الاية الى الاصول

بوصفها لثباتها ومنها احتمالات اخرى ان احدهما ان لا يتكلم
 في جعلها ليس بغير ما هو كقولنا لا احد الا بالحق اليها المصريح بها من البيان
 والشارح وايضا الشرح والمجمل في عبارته الا بالحق لا احد الا بالحق
 المحقق في التكميل في ذلك فيجعل التكميل المصريح بها بعض الاصول
 المحقق في بيانها وعبارته الا بالحق بالحق المصريح بها على خطا لا احد الا بالحق
 وبها التمسك الى بعض الاصول ايضا
 ومنها الاحتمالات ان لا يكون كقولنا لا احد الا بالحق لا احد الا بالحق
 في ذلك وانما قصدنا ان لا يكون كقولنا لا احد الا بالحق لا احد الا بالحق
 على ان بعض افراد النوع قد يبلغ في الشرف والكمال لا يرفع عن الاول
 تحت العام ويعدون اخر كما قال الشاعر فان تنق الانام انت منهم
 فان المسك بعض دم الغزال فان قلت ان المسك ليس بدم الغزال
 وقرينة رعايا امرائه فكيف يصح جعله بها قلت ليس او لم يطف
 تنبها على غايتهم جعل المجموع على العطفت ولك ان يجرى على
 شيء بامر من يكون احد من اهل البيت فذلك الشيء وعطفتها على
 يتصفون ذكرهم ثم جعل ليس هو العطفت المذكور في قوله عطفت
 الخاص بل يدل على انهم من عطفت
 التعليل لا على الا بغير المعلوم قد ذكره مستدرك قلت فاعيد
 التصرح بانها تعالي في اقسام من خصيصا بجملا في ذروة العلم
 فبين وجوه كونها غير ما بين اليقين الى ذلك انما رصا في
 في

في قوله لا احد الا بالحق
 في قوله لا احد الا بالحق
 في قوله لا احد الا بالحق
 في قوله لا احد الا بالحق

في تفسير قوله علم الانسان لم يعلم فكل من علم لا يعلم الى ان العلم هو
 من وجه ان المراد ما لم يكن يعلم اي لم يعلم بتوحيق التمسك واجبتها
 احكاما من قولنا وعلمك لم يكن يعلم وقيل ذكره ليجرد حصول السمع اوله في
 تومر التجوز في اطلاق التعليل على احكام المذموم عنه ذكره كبر النفس
 وفصل الخطاب جعله هم الفصل مجازا بمعنى الفصل او الفاصل
 وكبر انما هو على حقيقة ووصف الخطاب به على ان لا ينفك
 كما في قول عدل من هذا الوقت بالعلم اليقيني قال الشيخ في قوله
 انما هي قبال اداء لم يرد بالاداء والاقبال في معناها انما هي قبال
 كقوله الاقبال في الاصل كذا كذا في التمسك من هذا القول انما هو غلب
 كافي في الهيئة على ما ذكره رحمه الله ولا يبعد ان لا يكون كافي في
 لا غلبا ولا غلبا ويكون فصل الخطاب بمعنى خطا به فاصلا
 مقصودا على ان يكون المصدر من المعلوم او المجهول
 جمع ظاهرنا على الاشهر ان ما على جميع على افعال الاشياء
 وانما في ذكره رحمه الله في شرح الكشاف انما ثبت جمع فاعلى
 افعال حتى قيل ان اصحابا جمع صحيح بالكلية حيث صاحب كبر
 وانما راو صحيح السكون اسم جمع كثر وانما راو ما في المثل انما راو
 انما راو ما جمع ما في باب قد قال في الجوز ان الشئ انما راو
 انما راو ما على جميع على افعال الاشياء يكون من هذا التواضع على
 في الامثال انما راو جمع على جميع المصدر

في قوله لا احد الا بالحق

عن غير المقدمات اسم متصل لانه لا على الجمع ولا يثبت ان يكون
 الحائز متعدي من اجزاء التعريفات في علمه بل يثبت في الفعل
 وكذا في الاصل على اصل من اجزاءها على حسب صورتها الحالت
 واما ما في قول الشاعر الكثر الثاني في غير ما في نسخة ومنه غير ذلك
 فانما هو شبيه بغير مختلف فيه وانما في قوله ان يقول لم لا يجوز
 ان يكون الا حار جمع بغير مختلف فيه وقدره كما في الكثر
 في قوله ان لم لا يصطفي الا حار جمع بغير مختلف فيه فانه يمكن
 ان يقال للكثير من الشيء الى اصله فاذا اريد جمع بغير مختلف
 به الى اصله وسواء المشدود ثم يقع على افعال كيت واموات وقد
 يوجد في الجمع غير المشدود بان ما به المشدود في الجملة سواء كان في
 الحال وفي الاصل وهو يقال المراد من ثباته كونه في غير المشدود
 ثم كونه جمع من فعل التفضل فوحيته كما في الجمع
 اشاره الى ما ذكره المحققان من ان كونه في الاصل ففعل
 مما يمكن من شئ في غير متعلق ان كان في الاصل كذلك ثم
 حذف ما يمكن من شئ واقرب من المتعلق ما كان في الجمع ثم في مقام
 الجملة لا ان غير ما الى المان الحار فوهما اسم واحد في الجملة
 فيجوز ان الاسم بالتفسير هو ما في قوله تعالى على اذن يجمع الكلام على الجملة
 بالافاد كجملة الشط او على صيرورة اعراف اسم كجذب ولو جعل
 بعيد وقاس بعض الافاضل فيصير جوه الى ان المعنى البحت

هذا هو المعنى البحت
 في قوله تعالى على اذن
 في قوله تعالى على اذن
 في قوله تعالى على اذن
 في قوله تعالى على اذن

الاسم

ويعبر عن الكلام واما ان انما عليه لازم فانه لا يثبت ان يكون
 الا ان اصل الكلام كان ذلك بل كان الاصل ان كان في الدنيا شئ فرد
 مطلق حذف الشط وجوبه بالاستفاد من استعمال وقت الشط مع
 كونه في وقت صورته بوجه الشط بغير متعلق بالكلية على ما في
 المعنى والضرورة مع وجوب قطعية عن المعنى الاصل لا مقصور والكثير
 فالكثير ان كان فيهما عن المعنى فيسجل امر القطع عن المعنى في الترتيب
 فانه لا يثبت حذف الشط بجمع اجزاء وجوبه بغيره صورته بوجه
 الشط الزم الفاعل الثاني ان الاصل في الشط اذا علم ان كونه
 الزم الفاعل وجوبه من الاصل فمقام الشط على اقر عينه من وجوبه
 شغل جوهه اجمالا كذا في مقامه في مقامه في مقامه في مقامه في مقامه
 مقامه في مقامه في مقامه في مقامه في مقامه في مقامه في مقامه
 من حله اجمالا بوجهه في مقامه في مقامه في مقامه في مقامه في مقامه
 الى ان يمكن شئ في مقامه في مقامه في مقامه في مقامه في مقامه
 ان المعنى في الاسم لا يثبت له في مقامه في مقامه في مقامه في مقامه
 انما على حذف الاسم الاصل الى ان المعنى في مقامه في مقامه في مقامه
 لزما المعنى في الاسم الاصل الى ان المعنى في مقامه في مقامه في مقامه
 فظاهر ان المعنى في الاسم الاصل الى ان المعنى في مقامه في مقامه في مقامه
 المستند الى الاسم الاصل الى ان المعنى في مقامه في مقامه في مقامه
 لا يثبت له في الاسم الاصل الى ان المعنى في مقامه في مقامه في مقامه

هذا هو المعنى البحت
 في قوله تعالى على اذن
 في قوله تعالى على اذن
 في قوله تعالى على اذن

أولها

اولها قد اساء اليه اساليب الاعمال الخفية والاشعار بجهل
في المطلاع والمطلع فلي ايضا يدرك في علم الكلام في المنها
وارجو ان يفي بعض كتب هذا الفن وبعض شروحه ايضا فقلت
الارادة معرفة انه يجوز ان يكون في علم الرباط البلاء اعني ان لا
يرتب له في علم تلك البلاء وهذا المعرفة لا تحصل على التحقيق و
التفصيل لا يجوز ان يكون في علم الرباط البلاء وهذا لا
يحصل في علم البلاء وهذا ذكر في الكلام وغيره ان اخذنا بكتاب
الالتوجه الاخر فليعلم على التحقيق ان الامور ليس للوجود
الاخر وانما لكل البلاء فليعلم حقيقة على ان يراعى ان
معرفة ان الامور لكل البلاء ومعرفة ان الامور انما كانت له
بكتاب البلاء فليعلم حقيقة الاخر فليعلم ان لا يكون في علم
ولا كمال البلاء فليعلم ان الامور ليس لها انما تحصل
بعلم البلاء وهذا ان يحصل في علم الرباط فليعلم ان علم البلاء
الوجود المعلوم في علم الرباط فليعلم ان علم البلاء
ثانها ان الامور يكون في علم الرباط فليعلم ان علم البلاء
عن الامور فليعلم حقيقة الاخر فليعلم ان علم البلاء
في علم الرباط فليعلم ان علم الرباط فليعلم ان علم البلاء
لا يتوقف على علم الرباط فليعلم ان علم الرباط فليعلم ان علم البلاء
يرتب من علم الرباط فليعلم ان علم الرباط فليعلم ان علم البلاء

جيبان من القطن ابيض اللون
 قطن ابيض اللون ابيض اللون
 قطن ابيض اللون ابيض اللون
 قطن ابيض اللون ابيض اللون

دربارهٔ این کتاب و این کتابخانه

يا علي مررت بالبلا من ما يرمي الطوف الاعلى ما يترسب
 فان قيل كيف التفتي ان رة الخاف فيها ساقا وتوهم من وجهي
 احد ما ان السكاكي حصرا وراك الاجاز في الذوق والمصير هذا العلم
 كاشفا عن جرح الاجاز بل حصرا لكشف ذوقه ان السكاكي في السكاكي
 كشف الصانع عن وجع الاجاز والمصير ثبت الكشف لهذا العلم
 كذا معنى الجواب على دفع الوجع الثاني وادج في دفع الوجع الاول
 حيث قال ولو بالذوق اعم من كذا في المصطلح ساقا ايضا
 بهذا الوجهين فانه ايضا ثبت الكشف بهذا العلم بل حصرا ودفع
 الشك في كلام الصانع حيث قال يدرك الاجاز في ذوقه من
 ويدرك الاجاز في الذوق فقط وطرق كذا في الذوق طول
 هذه العلين والبلا قد وجع ساقا يترسب اما في الزمان منها
 لست عليك بانفس جرح الاجاز فلا اى لا يمكن اما في الشام عنها لست
 عليك فقدمت ان الذوق في حصرا وراك الاجاز فيها ما يحصل
 من العلين فلا يتبين هذا حصرا لادراك العلين وان اتي السكاكي
 عن جرح الاجاز هو اما في هذا كشف الصانع عن تجلي عليك في السكاكي
 هو السكاكي وحصرا في هذا صرح به في الايات في اياتيات اوردكم
 انما في هذا هو العلم ان كذا في هذا لا يمكن من اظهار كذا في هذا
 واستقامت الورد في يمكن دفع الشك في كلام السكاكي والمصير في هذا
 كلام المصير في هذا العلم انما في هذا حصل في هذا كشف الصانع

لا انا في ان لا يمكن كشف الصانع لعدم تكسار من الاطاط ومعنى كلام
 الصانع ان لا يمكن كشف الصانع لعدم تكسار من الاطاط بهذا العلم
 لا علم بعد علم الاصول لكشف الصانع اعم من هذا علم
 ان علم الاصول لكشف الصانع العلين وان غيرهما كشف منها الكشف
 وكلامها في هذا علم السكاكي والمصير من ان الكشف انما يحصل
 لا غير دفع هذه في كذا في كذا في قول بعد علم الاصول متعلق بما
 في كشف من معنى العلم المعنى ان العلين انما يكشف في هذه
 حصول علم الاصول في الاطاط يدور في ان الكشف قد يحصل
 الكشف في تربية صريح السكاكي بانفس الكشف في العلين فان
 هذا الاصل في ايات رضى في معنى الكشف انما في هذا العلم
 جرح الاجاز في هذا العلم في السكاكي مع العلم في قول لا الكشف
 من العلين على معنى صريح الكشف فيها وان كان من هذا العلم
 حصرا لكشف فيها ولو حصل لا معنى حصرا لكشف فيها فان
 انما في معنى الكشف انما في السكاكي فان المعنى في الكشف في السكاكي
 باليسر في هذا في قوله ان السكاكي في هذا في هذا في هذا
 لا يتبين انما في هذا لكشف في هذا في هذا في هذا في هذا
 وجرح الاجاز في هذا على ان هذا في هذا في هذا في هذا في هذا
 في هذا في هذا في هذا في هذا في هذا في هذا في هذا في هذا
 في هذا في هذا في هذا في هذا في هذا في هذا في هذا في هذا

لا انا في ان لا يمكن كشف الصانع لعدم تكسار من الاطاط ومعنى كلام
 الصانع ان لا يمكن كشف الصانع لعدم تكسار من الاطاط بهذا العلم
 لا علم بعد علم الاصول لكشف الصانع اعم من هذا علم
 ان علم الاصول لكشف الصانع العلين وان غيرهما كشف منها الكشف
 وكلامها في هذا علم السكاكي والمصير من ان الكشف انما يحصل
 لا غير دفع هذه في كذا في كذا في قول بعد علم الاصول متعلق بما
 في كشف من معنى العلم المعنى ان العلين انما يكشف في هذه
 حصول علم الاصول في الاطاط يدور في ان الكشف قد يحصل
 الكشف في تربية صريح السكاكي بانفس الكشف في العلين فان
 هذا الاصل في ايات رضى في معنى الكشف انما في هذا العلم
 جرح الاجاز في هذا العلم في السكاكي مع العلم في قول لا الكشف
 من العلين على معنى صريح الكشف فيها وان كان من هذا العلم
 حصرا لكشف فيها ولو حصل لا معنى حصرا لكشف فيها فان
 انما في معنى الكشف انما في السكاكي فان المعنى في الكشف في السكاكي
 باليسر في هذا في قوله ان السكاكي في هذا في هذا في هذا
 لا يتبين انما في هذا لكشف في هذا في هذا في هذا في هذا
 وجرح الاجاز في هذا على ان هذا في هذا في هذا في هذا في هذا
 في هذا في هذا في هذا في هذا في هذا في هذا في هذا في هذا
 في هذا في هذا في هذا في هذا في هذا في هذا في هذا في هذا

قد ذكر بعض المتقدمين من العلماء ان تدراسه التفسير في معنى تيسر
 انما يجوز اذا لم يكن مع شي من الصور انفسه من اللام والاشارة فليكن
 ملكا عظيما من قولنا عظم قوله مع وموافقا لعلها وليس شي
 على انه مع شي فينفي ان لا يجوز في مع كذا في القرآن من اعلم
 ان عبارة المفسر ملكة الاعلم في باب التفسير بعد الاصول اقرب
 من العليم على المراد انه قد تم كلامه لان قال لا اكشف للشافع
 عن وجهه اجماع فيمكن ان يقال ان في معنى علم الاصول في معنى
 باقرا فهو متضمن عند تدبره ويكون قوله لا اكشف من غير معية
 بالظرف موقوف على ان لا يكون تدبره في الكلام ملكة الاعلم
 انما لا يؤول من العليم ولا علم الكشف للشافع منها فاعلم
 من العليم في عبارة تيسر يكون علم الاصول الكشف عنها فليكن ذلك
 السؤال راسا وما تعلل به فانما هو تعلل بالمعنى على اعتبار عطف
 ولا اكشف على تدراسه فيكون التفسير متعلقا كذا
 نعم لصديق الحق السابق ومواز اعلم الكشف من العليم وانما كان في
 نظره ان تدرسه السامع انما يمكن لو احسن التدبر في الاشارة
 لهما في العليم فادور بطرق الاستيفاء حيث لا يمكن ذلك
 انما ان العليم الكيفي في ذلك وانما ان الاساطير التي كانت يقرها
 تحسن الاعلام الغيوب كما سنده وان افترض على ان في وقيل
 نعم من الاستدراك وضع التوسيم وهو قريب من المعنى الى ان لا يسهل

هذا هو المعنى
 في قوله لا اكشف
 عن وجهه اجماع
 فيمكن ان يقال
 ان في معنى علم
 الاصول في معنى
 باقرا فهو متضمن
 عند تدبره ويكون
 قوله لا اكشف من
 غير معية بالظرف
 موقوف على ان لا
 يكون تدبره في
 الكلام ملكة الاعلم

الوجه

الوجه والاستعمال وقيل ان جواب الاستفهام لم يحذف و هو
 يمكن ان لا يكون ذلك الا ان لم يحذف الجواب نعم لان حذف الجواب
 لا يحذف فسادا بل لا ينع في الاستفهام لا لبيان ما بعد الا
 فاذا قلت نعم في جواب اقام زيد في جواب لم يبق زيد
 المعنى في الاول نعم اقام زيد في الثاني لم يبق زيد
 وجهه الا بخلاف لم يبق الاستفهام كذا في قوله نعم اقام زيد
 ان خا اريد قوله قد جرى نعم في قوله كذا كذا في قوله نعم اقام زيد
 تشبيه على شي في النفس فكيف في قوله كذا في قوله نعم اقام زيد
 مرشحة لشي من لوانه المشبه في الاستفهام استعاره بالاشارة
 هذا الاشياء استعاره تشبيهه الاستفهام في قوله نعم اقام زيد
 قرب وعينه و يراود البعيد والشرع ان يكرشي بالاشياء في قوله
 تشبيه ما اما ان يبعد من قوله لا يحذف الجواب نعم اقام زيد
 نفس الاجازة والصور كمنه على الاول كذا في تشبيهه في قوله نعم اقام زيد
 انك قد انشئت الاستفهام في قوله نعم اقام زيد كذا في قوله نعم اقام زيد
 بالوجه خفاء البعد وهو الطريق المعنى في قوله نعم اقام زيد
 على ان في قوله نعم اقام زيد كذا في قوله نعم اقام زيد
 تحب ان كذا الاستفهام في قوله نعم اقام زيد كذا في قوله نعم اقام زيد
 سيجي ان الاستفهام في قوله نعم اقام زيد كذا في قوله نعم اقام زيد
 بقوله نعم اقام زيد كذا في قوله نعم اقام زيد كذا في قوله نعم اقام زيد

هذا هو المعنى
 في قوله لا اكشف
 عن وجهه اجماع
 فيمكن ان يقال
 ان في معنى علم
 الاصول في معنى
 باقرا فهو متضمن
 عند تدبره ويكون
 قوله لا اكشف من
 غير معية بالظرف
 موقوف على ان لا
 يكون تدبره في
 الكلام ملكة الاعلم

فيها المشبه به اصلا فضلا ان يقرن به شئ لا يكون ذكره لا يستدرك
 ولئن جاز ذلك لم يكن محتملا لاجزائه لا شك في جواز تعدد التحصيل
 كما في قوله في الثاني في السند كلامه المنعقد فان كلامه في الثاني المستعمل
 استعاره محكية قلت لا شك ان اثبات الوجوه لا يجازيها
 على اصطلاح المصنف المشعركون للجاز في قوله علم امره على كل حال
 اطول من يدان فان لو كان ترشح فالترشح من كون التحصيل لا الكيفية
 وما ذكره ايضا قرآن الترشح بلفظ المشبه به فظاهر ان كنهه بالاف
 اعترفته ولا تشبه في التحصيل على وجه المصنف ولذلك لم يترك
 في الجاز المرسل مع عدم اقرانه بلفظ المشبه به لان عدم التشبيه
 وحديث تعدد التحصيل خيال بل لانا التحصيل اثبات امر من
 نواز من تشبه به المشبه ولم يثبت الاستدراك في الثاني الذي
 هو المشبه للوجوه التي اصبحت ايجاز او لا يلزم من اثباتها للوجوه
 اثباتها ولا يجوز ان يكون تحصيلها من جهة اثباتها للوجوه لانها
 لم تشبه بشئ بل لوجهها معناه التركيب وهو العنصر المحقق
 والاستدراك ثابته حقيقة فاستدراكه كونه كنهه من جهة التحصيل
 وقد يجب بان يثبت ايضا في الوجوه الى الجاز على تشبيه
 نسبة الوجوه الى الجاز بنبهتها الى ما في في كنهه في استعمل
 في تلك وضع كنهه فالاستدراك مقرون بما يدل على المشبه به
 وهذا الجواب لا يصح عن شوب اما اولاهما ان الاستدراك

في قوله في الثاني في السند كلامه المنعقد فان كلامه في الثاني المستعمل
 استعاره محكية قلت لا شك ان اثبات الوجوه لا يجازيها
 على اصطلاح المصنف المشعركون للجاز في قوله علم امره على كل حال

في قوله في الثاني في السند كلامه المنعقد فان كلامه في الثاني المستعمل
 استعاره محكية قلت لا شك ان اثبات الوجوه لا يجازيها

انما لا ينفك نفس الوجوه لاما اعز شيئا تمنى اعني نسبة الوجوه
 الى ما على حتى كلف الاقران بما يدل عليها وانما ثانيا فلا يجوز
 بالقرينة في الهبة التركيبية ولم يعلق احد في المشهور ان كنهه
 نعم في بعض تصانيفه كنهه التركيب على اصطلاح السكاكي
 فالكيفية كونه وجوه الجاز او نفس الجاز اذ ادوات ما شئت
 على اوجه من الاشياء المحكية كنهه الاستدراك او الصواب كنهه التحصيل
 على الاول لفظ الاستدراك المصطلح للاستدراك كنهه المسند في قوله
 الجاز او على الثاني لفظ الوجوه المصطلح للوجوه كنهه المستعمل في قوله
 وانما على اصطلاح كنهه لفظ المحققات كنهه الاستدراك او العنصر
 المرسوز الذي ذكره الاستدراك والوجه والتحصيل على ما هو اصطلاح المصنف
 والقرآن صدر لفظه بمعنى الجمع يقال قرأنا شيئا قرأنا
 ان كنهه بمعنى المتكلمة يقال قرأت الكتاب قرأته وقراءته
 الى الجمع المشهور المشهور والنقل الى هذا المعنى من الجاز الى سبق
 جعل المصدر بمعنى المنعقد او لا في قوله وانما ثانيا فلا يجوز
 الجاز في الثاني لفظه كنهه في قوله من غير ضرورة اذ قد ورد في الثاني
 كنهه التقدير في قوله كنهه الاستدراك وقوله كنهه بمعنى المنعقد
 اشارة الى الوجه الاول في قوله لا جعل لهما واما ان يقول المطلق
 على الكلام اشارة الى النقل من كنهه الى كنهه المصطلح المثل الى الرسول
 معلوم ومعلوم ومعلوم ومعلوم في قوله كنهه كنهه كنهه كنهه

في قوله في الثاني في السند كلامه المنعقد فان كلامه في الثاني المستعمل

في شاذ الفرة ومنسوخ التلاوة مع الحكم او يدون في الاما و يش
 ليس بوجوه ولا حاجة الى الموضع بان المراد انزل نظره معناه جرحا لمخرج
 احدث وشاذ الفرة ولذا منسوخ التلاوة لان بعض العلماء
 انكر كونه مثرا على الرسول عليهم اوبان منسوخ التلاوة من القرآن
 قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا ان اشئ ان يقال زاد في القرآن ليس بآية
 انشع و الشجر اذا زينا ما جرحوا ما لم يصحف فلذا انزل النظم
 الى ما في النظم عبارة عن التاليف المخصوص وليس الايجاز مجرد اللفظ
 بل اعتبارا لبيها المخصوص الذي هو النظم اثر لفظ النظم على اللفظ ومن
 جعله في الايجاز يشيران الى اعتبار النظم ولو ذكر اللفظ لم يكن
 اشعا راجعا الى بل بما يكون اشعا ما ان الايجاز باعتبار مجرد اللفظ
 وهذا الوجه في بيان النظم متعلق بمخصوص المقام واما الوجه الثاني فهو ان
 في استقارة لفظه فعام والاستقارة كتحمل المقصود بان مصدره في
 ترتيب الكلمات في الكلام ترتيب الذر في السلك و يطلق النظم
 الموضوع فشب على التشبيه وتحمل المكشبة مع التحميل ان المصدر في
 الكلمات بالذرة و ثبت النظم لها تحملا و وصف هذه الاستقارة
 باللفظة محتمل ان يكون لاحتمالها ما ذكرنا من الوجهين فقد اشارة
 الى ان يكون دلالة على ما يدعى زايح سوى لفظ الاستقارة في
 كلمات القرآن بالذرة الاشارة الى كون عبارة عن وجه اللفظ و
 لا على التعدي من كيم و وصف الاستقارة باللفظة و معنى قوله

رحمه الله

ويحتمل ان يكون لفظ
 هذه الاستقارة

الاسود

الاستقارة ان يجعل صفها و صانها على ان في الاستقارة مطلقا من
 الصفة و الصان و افادة الجاهل قدما تعرف عنها كصفة الجاهل و المرسل
 هذا الوجه ان يكون الاشارة بما لا يوجد في سوى اللفظ
 وهو معمول الموصول الى سيج للذي واخواته و تعرف من غير وجه في
 كان و تعرف باذلة مع ما يبينها بجل مصدر طرح فمعه و قد علم في
 المصدر و الفعل النظم صيغ اليد الطرف من يوم نفع الصادق
 و حين صيرت ان ذلك اقول بالمصدر نفسه لا مع غيره وهذا الوجه
 لا يحتاج الى ما يبدل لا يجوز ان يعود اليه ولا يلزم في سلم ان يكون
 جله خبر في قول كيم هو و ان على يلزم ذلك عند خبره كما في الموضع
 الاستقارة الموصول مطلقا لا يتقدم عليه صلة الكلام لا يوصف لانهما كونه
 اسم تحت لاصدا التقديم لان الصلة كونهما مستتب الموصول كعب
 ما عدا عنه فاما كشي و احدثت الاجزاء و الترتيب انما ثبت
 بين الموصول و صلة للبيان اجزاها وضع تقدم بعضها على بعض
 لكن مع تفصيل الموصول الجوهري واللام للموصول و هو ان هذا
 التقديم ان ادى الى الفصل من خوف و حين الفصل استمع لانهما
 في و الالمصدر فطالت انصا لم يتقدم المصدا ان لم يرد الى ذلك
 جازها متع اعجني ان ذيرة اضررت و صبح اعجني ان اعطيت و ربا
 زيدا فمتع منه و ربا دام على اسم الموصولة كما قيل ليس بوجه وكذلك
 ان اوجب هذا الترتيب للام فطالت عايد على غير الصفا استمع للاطلا

بترجمه دخولها على صورة الاسم ككلام التوفيق والتمجيد بما هو صورة الحق
كلها في استماع الفصل عن دخولها
الرضى والثناء في ما يتجلى من حصول المصدر إذا كان في ظرف أو شبهة
عليه واليتجى من تنويع المصدران مع الفصل أن يكون في مكانها من كل
وجوب كل معنى في الشاركة المعنوية وإن لم يتم الاشتغال بها على معنى الاستقلال
وهذا المصدر عنهم انهم اقام على احدى من الاطراف شاعرين من الشرط
ثم قال وتلحقه كثيرة والتقدير يكلف والكل كلف ككونه خلاف
الاسل المعنى ان يركب بلا ضرورة وان قل فاجزأ ان لا يركب
حلتا كثر وما شاهدته انما بدلت في مكان المعنى على التفسير
عن الزاوية بالزاوية والزاوية والبرج عليها ومنه المعنى انما يحصل
او كمن على تقدير تعلق الطرف بالمصدر وما شاهدته الاول فان
المعنى على انه بلغ مرتبة السعي مع ابراهيم في تقضية ايمانهم وكفاية اليها
وفي الكشف ان الملك حين يترتب ابراهيم علمه سبحانه عليم قال
سواء ان فيجسدها فيكون على السعي معديق اوجب بذلك ولا شك
ان هذا المعنى انما حصل لرجل الطرف حصوله لا السعي ولو منع الله تعالى
المصدر سلفا فانما ان حصل الطرف اعني مصدره بالصدر انما تادد
قل بلغ السعي قبل من قبل مع ابراهيم او حاله من السعي ومن فاعل بلغ
الشرع اسعد بالبلغ فاعل لا بد انما كل معنى ان يربو ان يركب عن تمام
السؤال وفي الثاني ان لا معنى لما رآه السعي لابرهم اللهم الا ان يقتدر

مضافاً إلى ما سبق من أن علياً لم يمت حتى أن لا يجوز ذلك بناءً على ذلك وإن
أفاد كذا فلا يرد فقولنا لا يجوز إلا ما لا يكون فيه من نفعين صاحب الحال
فإن ثبوتهما لا يقدح في ثبوت عليهما ويكون صاحبهما المتقدم وإن تأخرت
مهما تميزت في الشرائع والشرائط إلا ما لا ينافيه لاعتبارهما في قولنا عدم في الزمان
أنه يتحقق أن يكون قد بلغ الولد والوالدة الشيء معاً في الزمان مع أن في
قوله بل بلغ الدالة على تحقق البلوغ لما تقدم بثبوته عند إيفاء كل واحد ما بلغ
عليه من النوع معاً في حين البلوغ ولا شك أن وقوعه عند بلوغين بلوغ
أبويه عليه السلام معاً في الشيء مع أن اللطف ما يكفي ما لا يوجب اللطف
فيجوز أن يعمل في العمل وإن ضعف ولذا يعمل في معنى قول الشيء
واسم الشارح والصغير كقولهم وما أنت بنعمة ربك مجنوناً وما أنت
بنعمة ربك عاكس المجنون ولا معنى لتعلقه بمجنون وكذلك
قوله فذلك يوم سيؤتوم غيري في التوبيخ منه وقوله لا شيء وما لا
الاء عليهم وقوله وما سألناكم بشيء جرماً إلا صحت فيه شأتم
لعمركم لا أن اللطف وشبهه والاداء اللطف اسم الزمان والمكان و
بالشياء كما روي في الخبرين على اللطف فإنما روي اللطف ما
قاربه ولا لا يوجب الجوارح والحواس أيضاً فتميزه في اللطف
على الجوارح والجوارح والاداء لا يمكن وقوعه في عدم انعكاسه وهو
أنه يشتمل في الزمان والمكان ولا حاجة في بيان عدم الانعكاس إلى الجواب
ومعنى اللطف والمطوف به بناءً على أن لا ينعكس المطوف به في اللطف

الا شيعي ان يشرح في القرآن والحكم لا يشك في صحة ما مطلقا
 وان امكن من خصوص زمان او مكان وسبب الزوق و...
 ربما يشعرون ما ذكرنا اوجب الزوق والا كان المناسب وسبب
 فيقول الزوق على هو الكمال في وهو الزوق الاصطلاحي الذي ذكره وجوان
 الزايد متعين في كثره من التطويل لانه يفسد الزوق في زمانا وانما
 لا يقتضيان في ذاتهما ما ذكر من المعنيين منها فمساويان في
 فلو انما يفسد الزوق بحسب المفهوم فقط فلم يفسد به وفي قوله الوقت
 محتمل او في اخره مع انه اخبر بما يكون اشار الى انه ليس
 مطمح لظواهر اختصاص القسم ان لث لا مدعا اليه بل في كيف كثره
 يفتن من ما كان في اليد وهو لا فاما ما يستعني عنه وهو في بعض
 النسخ هو الى القاعدة وذكر الصغير فاعلم الى الخبر وهو حكم كل في تحصيل
 كل حكم فيها على جميع افراد موضوعه مكتون كل حكم القوت الى منكر
 بحسب تركه اي مجرد النظر الى هذا الالتماع فلا يخرج هذا لا بحسب
 التوكيد الا عينة الدليل المزيل للسكر او اذا لا يروج من غير هتد
 انفسه فروع مثل هذا الحكم الذي يثبت الى منكر بحسب تركه وذلك
 وذلك كذا لك والاصل منطبق على فروعها في شتمل عليها بالحقوة
 القوت من الفعل وطرق موحدة ان يحل مفهوم موهومها على الحكم
 الذي التمس الى منكر على زيد فاقبها الى التي الى المنكر ويجعل صغرة
 والاصل كبري حكمه ازيد فاقبها حكم التي الى منكر وكل حكم كذا لك

س

بحسب تركه جميع زيد فاقبها بحسب تركه فالقبول في الزوق وكبرى
 القاسم هو الاصل ولذا عرّفوا القاعدة بما جعله كبري ليعتري سلة
 العمل في المحصول معنى القاعدة فكل حكمه على حكمه في حيث
 موهومها ليستفاد تلك الاحكام منها في قوله على حيث است حذف
 اضاف ومضاف اليه في قوله ليستفاد احكامها فخرج به ذلك
 المضاف هذا ان جعل الاطلاق بمعنى الاشتغال وان جعل المعنى
 الصديق فيعبر عنه كذا في ينطبق اي يصدق مفهوم موضوعي فيك
 الحكم الكلي على ازيات فغير موهوم لكذا المحذوف ولو جعلت
 المقابلة الجزئية التي هي الزوق بوجه ما است للقيمة الكلية فذهب
 مسامحة في صحتها او معنى لثباتها الى ما ينبغي اليه وجعل
 احكامها بمعنى الاحكام التي فيها لا التي عليها لم يفسد قوله في ينطبق
 ينطبق مفهوم موضوعي وكل حكمه كذا كذا وان فسرنا اشتغال
 فالمراد على احكامها ان زيدا فاقبها وان لم يرد اركب وغيرهما
 فهي احص من الامثلة تخرج على قوله كذا من الشرط او كذا لم العرب
 القوت في غيرهم ان يلزم في الشواهد ان يكون من اصحابها في الصلح
 الانبساط القواعد فلا يلزم هذا في الامثلة او الايضاح لا يحتاج
 الى ذلك في الشواهد اخص بمعنى ان كل يصلح في ارضاع من لا
 من غير مكنس هذا كقوله هم قهر المقيس اع على ابي واما بمعنى
 ان كل شاعر مثال من غير مكنس فالظاهر ان الاستقيم انما يجوز

ينطبق على ان زيدا فاقبها
 فسر الاطلاق بالصدق
 فالمراد

في قوله على احكامها
 في قوله على احكامها
 في قوله على احكامها
 في قوله على احكامها

في هذه الاشياء كما ذكر في المختصر الذكر للانبيات وفي هذا الكتاب
 الذكر للايضاح كونه للانبيات الاستلزام كونه للايضاح العلم
 ان على ما ذكرنا من اختلاف الظاهر بان يراود الصلوح لان ذكر
 الانبيات والايضاح او الذكر كحاشية ترتب على الانبيات
 والايضاح كافي قوله لا يقطع ان يكون لهم عدد افعال
 رجع في حاشية الاختصاص بالظواهر في الشواهد ان يكون في الكلام
 من يوشى به دون الاستلزام وان الاشكال للايضاح والشواهد للانبيات
 فانه خارج عن عرضي حتى لو اعتبر ذلك لم يكن متبنا بين يدي ان
 الاختصاص بالظواهر في ايها بمعنى ان كل فرد من افراد انبياء
 ان يعرض له صفة انما له ان ذكر للايضاح من غير عكس والمكان
 الى اعتبار في غيرهما من العرض فلما لا فاعلم ان قوله ذكر للايضاح
 والانبيات اما ان العرض للايضاح فقط دون الانبيات
 فقط دون الايضاح فيما باعتبار ذلك متباين تبايناً كبيراً لا
 يذكر للانبيات فقط لا يكون مذكوراً للايضاح بالعكس لا في
 وجه بعيد وموافق يراود الصلوح لان ذكر فانه في كون الشواهد
 اخص واما العرض للايضاح في الجمل والاشياء في الجمل فيقتنا وله
 كل منهما الذكر للانبيات والايضاح معاً فلهذا الاعتبار ان
 واخص من وجه فان اراد رجع بقوله فربما يكون في متباين في التباين
 الكلي كما هو الظاهر فلفظه وربما وجب ان يراد ان الادل مطلقاً في

الشمس

اشياء من مجموع من جملتها احد من انبياء الجمل في قوله ربما
 للايضاح انهم البعبع لما ذكرنا او نحو كون العلم للعلماء ولا
 شك في جملته ايضا وقدر يوجد ان بان الايضاح كذا ما يطلق
 على الانبيات في الشيء من اول الامر وانها ونظرة في ذلك لما في صديق
 في التكملة وكذا ما يذكر للاشياء المتوهم انهم جملتها في الانبيات فان
 تملت فادلت ان اختصاص الشواهد ليس باعتبارها في الشواهد
 من الذكر للايضاح والانبيات فادلت في المختصر من نوع الاختصاص
 على وجه التوضيح فملت من ان الذكر للانبيات يصلح ان يذكر
 للايضاح من غير عكس لان صلوح الانبيات متوقف على كونه كلمة
 موثوقة فادلت صلوح الايضاح وتوقفها في معنى الاختصاص على
 شأها يصلح ان يكون شأها ولا عكس وهو المقصود في
 بعض الاستطاعات ايضا في الايضاح الا انما اقول في الايضاح انما هو
 استطلاعه عند ذكر مصدر الاستطاعة في الايضاح ولم يذكر مصدره
 على ان لا يلزم بعض التفسير في نظام ان مصدره انما هو على اصول لا في
 القالب في الفعل للانهم ورايت فيها وقع فلهذا من شئ
 الاساس ان صح كما ان الادل في قوله يقول الربط في الترتيب في
 في حاجتك بعض ما قصرت فيقال له بل انما الادل بضم المعز
 واللام الشديدة على فعله في كونه في ما يشير بعض نسخ الاساس
 ان المعطوف من الايضاح بل انما الادل وصحح الكتاب في نسخ المعز

[illegible][illegible]

التوزيع على الترتيب ان يسلل الاول والاخر الى
 او على عكسهما جميعا الاتصال اتصال اول الطرفين
 والفصل للفصل وان يسلل كل منهما او لا يسلل
 او لا يسلل بينهما فلازم النظر الى طائر قد تفرقا منعول لا يقتصر ان
 يودي الى ان قصد قسم الرابع ان جعل تهيئة او طلبة
 فانه على اختلاف الشئ مثل تربية الانسان كما يشترط ان لا يسلل
 في الاختصاص لم يكن للتربية الفصل وانما القسم الثاني ان جعل
 تهيئة على الاول كمن انزل برصك الى تربية ان يكون الفصل
 على ان يسلل تربية الانسان لا يسلل الى تربية الانسان
 زناوه كمن كان على الاول ايضا مخرج يكون المناسب
 ان يسلل تهيئة الانسان تربية على الفصل وهو القسم الثاني
 وكلامه مع احتمال الاقسام الثلاثة وقد مر معنى ما ياتي في كلامه المعنى
 اشار الى ان تركت المبالغة ليس عينه معنى ما ياتي في كلامه المعنى
 تعبير المتضمن والمتضمن في الكلام كذا المعنى هذا الكلام من كلامه المعنى
 والزم ما قول الفعل المعنى بالاشتراك على الملازمة
 مشاقتها من وجوه حمل الكلام على تعيد التوزيع عدم ان وبل
 بالاشتراك في قوله اشتراكا في الاصل المعنى ويدفع ما قد توجه
 النقي الى العدم لما كان احتيا لارادها عكسها ما انما لفظا فانه
 العامل القوي على الفعل ولي يسلل على الملازمة المنعول من العامل

الضمير

الضمير وهو معنى حرف النفي وما معنى فكان المبالغة فيها اذا
 اجتمع النفي مع التعيد انما النفي الى التعيد لا عكس جعل المخرج
 كما لو لم يستقط عن نظر الاعتبار وجوه من المخرج بما فيه التعيد
 ان تعال القبول بالاشتراك على طائر لتوهم التعيد الى النفي وكذا لا
 لما ان قصد التصريح بل هو بيان لظنه فوجهه عند
 معنى على اصله كذا الشئ ان الشئ كان النفي تنوعه الى التعيد مثلا اذا
 تعيدت النفي كما في لفظ لا اجزاء كونه كما في النفي لا تعيد
 واعلم انما ان كان في الكلام قد تعيدت النفي وانما است او النفي اليه
 ويكون من سلك انما است تعيدت النفي قد لا يتوجه ويكون من سلك
 قد لا است او النفي وقد مر معنى في مواضع من كتابنا في اللغة
 يعيد التعيد او لا است او النفي وفي الثاني يعيد في
 كلام الشئ اشار الى ذلك حيث قال وعلى النفي على كلام
 من تعيدت تعيد التعيد او لا است في امارة ذلك وكذا في
 قوله الشئ مكنة الوك في الكلام فيه ونفي او اجتمع ما بين النفي
 ما ذكره اثر بالاكثية وقد جعل التعيد ما هو اصله في حال من جهة
 المعنى كما انما في من جمل الغلط فيقال التعيد الى النفي او النفي وكذا
 الاشياء متب والاعتبار بالسابقين في الاعتبار لانه الشئ عن
 وجه المقصود وتوجهه كمن يسلل من ان المصدر
 تو اضع فليس الزيادة الى ضايعه دون اقوال الله واليه

في ان الزيادة الى المتعديت خاطرة لا تاروا بدكمب من هذا
 وسمعت من رحم انه الما هو ان في ... لا لا تتقوى بها
 بها كمن هذا في وصف كتابه بالوصاف المخرج للصفا
 المبتدع عن كمال فعدته ان طنان يوم انه متعدي به البتة
 من فخره الى ان يبال ان الله ان يبيع به فقال وانما
 اسالى الله بان لا يسالى الله ولا يتكلم على انما لا يكون
 الصفا من المذكورة وما ذكر من تصد جعل الواد الى ان يبال في
 اي داع الله ولو جعل الله في ان اذ لم يقدم المستند اليه كمن هو
 على من عطف المضارع على الماضي ومن محبات الوصل
 تسبب الفعلين في الماضي والمضارع عود من في العود
 الى المضارع يجوز ان يكون تصدلا استمرا انما انما
 جدا او قوله وعلى ان هذا لا نسب بيني على قوله وعلى انك
 وهو حسي تعلق بها بنهم من قوله وانما اسالى الله في هذا
 التعليل يعني مقصودا بعبودية المقام كان المناسب
 ان يشمل الفعل عليه ايضا تستقطب انما قوله وحسبي في مقوده
 تقديم المقعول استغنى عنه عطف ما على جمله
 وحسبي بيني على ذكره على ان قوله ونعم الوكيل جمله انشاء
 والواو في المقطوف والمقطوف عليه قوله وحسبي وهو
 جمله انما او قوله وحسبي وان عطف الجملة على المجرور لا يجوز

بشارتقنين المروم على الفعل وان عطف الانشاء بينه
 على حسي على انما رتد التصديق مستلزم المقطوف المتعدي
 وقد تحذف المتعدي على كل من هذا المذمات فقال انما ان نعم
 الوكيل الواقع معطوف على ان لا يجوز ان يحل على حذف
 الجمله مقده اي ونعم الوكيل فيكون المقصود من مقده ما هو
 اي ونعم الوكيل هو فيكون المقصود من المقده مقده على ما هو
 المذمومين وعلى المقدرين يكون انما الجمله لا بقول في مقده ذلك
 ويكون المقطوف هو الجملة اكبر من المقده حيث اجاز به تعلق
 خبره بالانشاء لا فعليه والوسم فلا نسلم ان الواو المقطوف لا يجوز
 ان يكون اختراجه على سبب من يجوز الاعتراض في اجزاء
 الكلام انك انما في مقوده في مقوده الامر الى الله ولو سلم
 فلا نسلم ان المقطوف عليه حسي وحسبي لا يجوز ان
 يكون وانما اسال على انما جمله انشاء او اجاز به حالي وعطف
 الا انما وحسبي الاجزاء في مقوده على انما عراب ولو سلم
 انما المقطوف عليه قوله وحسبي فله لا يجوز ان يكون جمله
 انما حالي وحسبي ولو سلم انما المقطوف عليه قوله وحسبي
 فلان انما حالي وعطف الجملة على المقدر يتوقف على تقدير المقدر
 معني الفعل بل يجوز مطلقا منها انما اشتغل على ذلك وحسبي
 انما حالي المقدر في المخرج بالعدول الى الفعل الذي لا على المخرج

الصانع على انه قد ذكر الرضى ان نعم الرجل يعنى المخرق وقد بزه الى اجل
 جيد فخرج من عطف المخرق و ايضا لما كانت الانشائية معطوفة
 على حسيب و هو خبر فيكون الانشائية ايضا جزءا من المخرق و لا بد
 من قول في حقه نعم الوكيل فيخرج الى عطف المخرق على المخرق و لو سلم
 ان العطف على حسيب عينا للتقدير المذكور فلا نسلم ان هذا العطف
 يستلزم عطف الانشائية على الاخبار المستعينة فيها لعلها محمولة على
 ويمكن ان يقال ان الصانع والاصل في الخبر الاخبار فقامت عنده
 لا بعد الى الانشائية لاسيما فان متبعا الى الانشائية في قليل من الاخبار
 ان الانشائية في خبرها جازية على القول بالاستفناء على التام و يدل
 كما اخبره و نعم الله فيكم بحمد الانشائية كما ان التي خبرها مخرق فيفتقر
 الاستفهام كواي من زيد و كيف مخرق و متى القتال كذا و ان الاشياء
 التي خبرها فعل ما حكم الفعل و الاصل في الواو العطف و لا بد
 عنده من ان لا يبعد الى الاخبار حسيب اذ لم يستفهم الا عن انشائية
 مذهب الجمهور و الانشائية لا يوجب ان تقع خلافا لمعنى العطف
 على التام ايضا و اذا وقعت خبرا فعلى اختياره و نعم من علم قول
 يكون خبره كسيرا على الواو لا يفرق و ان هذا من دفع جميع ما اورد
 على ما اورد و نعم على العطف على خبر حسيب بل حسيب هو المخرق
 على ما ذكره العطف على حسيب ايضا و قد سئل عن رجمه ان هذا يقتضي
 لوجه العطف و تبين طريق الاخبار من هذا ان جميع ما كان في رجمها

من

حيث تكسفا عن استار الانظار لكن بما قد قول ثم عطف
 الخبر على المخرق ان مع كونه في الحقة من عطف الانشائية على الاخبار
 من الخبر و عطف الخبر كما خرج به صاحب المنهاج انما
 اصحاب المخرق لان ذلك لما لم يخلو كلامهم ان في المخرق من مطلقا
 خبره من احد ما انشائية في خبره من عدم عليه الا ان خبر
 يستدعي محذوف على ما في اشارة الى قول من جعله في خبره لعلها
 على ما في الاصباح لتخصر معنى فليق و اخره به حق قول من جعله حالا
 يتغير برقا و عطفها على خبره فان الاصباح لا يقتضي خبره فاليقين
 او اخره من قول من جعله عطفها على ما في الاصباح من تخصيص معنى
 الفعل و قيل اخره من قوله و ما على الميسل كذا و لا معنى في نفسه
 ان كان المخرق خبره الاخر و عن هذا الاصل لا بد ان يذكر
 صاحب الاخر من التقيد المعنى لان هذا التقيد كما سيأتي
 يوجب نقلها الى الانشائية من اللفظ الى المعنى و كذا في خبره
 اكتسب في ذلك ذكر الاخبار من هذا التقيد في مقابلة و انما قال
 و الا فلهما يعرف به و خبره التحسين و ان و الا فلهما التقيد انشائية
 كما في الخبرين الاولين يشتمل التسم على قوله المخرق انشائية
 و يعرف منه تقاربه الاقسام كما تبين من ذلك
 حيث ذكر في البين و قد عطف في قوله المخرق ان المخرق على خبره و ذكره
 المخرقات هو ما يفسر الى ان هذا خبره و خبره من اصول الفهم انما
 و بقيت الاشياء كذا في علم البهيم مع بعض المصنفين و هو كما في خبره

ومن هذا يعلم ان على مقدم على الكتاب التي جعلت في الكتاب سبيل
 مقدم العلم التي هي من جواهر لا يتصور كونها من اجزاء ليس كالمشي
 ثم ان لم يلزم من الترتيب المذكور تقدم الكتاب بان يكون معلول
 لا يتباطأ والاستماع لشيء مستحيلا لكونه مقدم الكتاب بل لا بد
 ان يكون قد تقدم المؤلف انما لم يتصور في مقدمه وان جعل
 في الارشاد والاستماع لا يصدق عليه الترتيب في الترتيب يكون
 ما تقدم من الكتاب كونهما على مقدم من الكلام لم يكن الا انما
 ومقدم العلم انما يتصور وانما يصح من مقدمه وانما يتصور
 وتقدمت من مقدمه من مقدمه من مقدمه من مقدمه من مقدمه
 يكون من مقدمه الكتاب كونهما او بعضها مقدم العلم كونهما
 والاعمال في شرح الرسالة مقدم الكتاب امور ثلاثة فاما في
 راي من الشرح لكونه في شرحه على ما ذكرنا لانه مقدمه الترتيب
 بطا فون من الكلام محكم في انما هذا العلم في مقدمه العلم على الحكم
 ومن هذا يتبين ان توليد مقدمه العلم في مقدمه العلم اذ
 حمل مقدمه على مقدم الكتاب من اسكانه في ارجح لتقدمه من اجله
 ولا حاجه فيه قطعا الى مكلفه من هذا الاشكال بل لا يتصور على
 بانف مكلف وذلك لان الطرف الثاني وانما قد
 الانفاط و انتفاع به بالاداء وهو الواقع في كونه الترتيب
 وهو العود في بعضها باللام فاما ان يكون اللام بمعنى الابد والاشياء

نعم

بمعنى الترتيب على ما قيل نعم كونهما في ارجح الترتيب
 انما هو من السكوني بانما في الترتيب فانما كلف الابد الترتيب
 فاما العلم في ترتيبه في الترتيب وكونه السكوني في الاطر او بها
 وهذا الوجه نعم كونهما في ارجح الترتيب
 وذلك لان مقدم الكتاب الترتيب الترتيب وكونه السكوني في الاطر
 لان مقدمه العلم من الترتيب في ترتيبه على انما الترتيب مقدمه العلم فلا
 في ترتيبه كونهما نعم كونهما في ارجح الترتيب
 على انما في ارجح الترتيب الترتيب الترتيب الترتيب الترتيب
 فاما لا تفسر بعض الافعال في ارجح الترتيب في ارجح الترتيب
 في الترتيب فاما لا تفسر بعض الافعال في ارجح الترتيب في ارجح الترتيب
 متباينة بالترتيب واما في ارجح الترتيب الترتيب الترتيب
 بالترتيب الترتيب الترتيب الترتيب الترتيب الترتيب الترتيب
 ما يتبين على انما في ارجح الترتيب الترتيب الترتيب الترتيب
 يراو به ليس في مقدمه العلم في مقدمه العلم الترتيب الترتيب
 يتبينون على انما الترتيب الترتيب الترتيب الترتيب الترتيب
 الاول في ارجح الترتيب الترتيب الترتيب الترتيب الترتيب
 واجتنبوا على الاطر وذلك انما يكون في ارجح الترتيب
 سنا في ارجح الترتيب الترتيب الترتيب الترتيب الترتيب
 فلو نظم هذا في مكلفه الترتيب الترتيب الترتيب الترتيب

لا خلاف بيننا والمفرد المسمى ان يتصف بالانضمام مع احواله على ما ذكرنا
 من اسباب الاختلاف بقضاء الكلام والعامل في التيقن على ان لا يثبت
 ولو كان في كبرها من الموصوف والصدق شاكلا على ان يثبتها والكلام من
 اسباب الاختلاف كذا في الكليات كما ان خصيها على هذا المقدر
 وانما اعتبر بين الموصوف والصدق انما هو ان كسلا مبتدا و خبرا حتى
 صار كلاما انقلابا غير صحيح مع انه لم يرد ولم يثبت في حركة فضلا من
 الحرف ولا حتى شاعرا غير ان الموصوف المتغير يربطان
 المركب انما يثبت على انها كون الكلام كذا شحيح جدا للقطع بتحققها
 في هذا المركب فالكلام في تعريفها ينبغي ان يحمل على المركب مطلقا
 والركب كمن يسمو وبين مركب ذلك فلا يرب في تحققها في الكليات
 في هذا المركب وانما كف فيما نحن بصدده هذا انما هو انهم فسرنا
 المفرد بما لا يدل على ان يخط على جرمنا، فثبت ان الاعلام المركب على
 ان يثبت ان يثبت في جوا ولا يثبت ان يجوز ان يثبتها على ان يثبتها
 مثل ان يسمي بحد واحد فينبغي ان يثبت في انضمام المفرد والكلمين
 عن ثبوت الكليات ويلزم فيها مثل ذلك ان يثبت على ما يجر
 بنضمام المفرد وانما في فاسد جزاها ونهاية ما يمكن ان يقال في المراد بالمراد
 الكلمة هي مفسرة باللفظ على ان يكون في الفصل واللفظ هو الاعلام
 عن هذا الكلام وان كان هو اللفظ لثبوت اعدادها كما ذكر وجه في بعض
 حواشيها لكن المذكور في كبرها كذا في التوضيح كليات او يقال في هذا الكلام

مركبة في الاصل المعتمد في امر انضمامها وهو الاصل
 ولم يسمع كل شيء كذا ارادوا بكلمة المفرد وهو ما ليس بكلاما
 فلو ارادوا بكلمة مفردا انما هو لم يثبت وان المركب انما يثبت في اللفظ كما ذكر
 من عدم سماع هذا الكلام بالبلاغة وعدم سماع وصفه بها في غير
 الدليل على الدعوى وهو ان المفرد بالمعنى المذكور المشاغل هذا الامر
 لا يتصف بها لكن لا يخفى ان في المطلق الكلمة على هذا المعنى من الجهد
 ما ليس في المطلق المفرد في اللفظ في الكلام ما ليس بكلمة المفرد بكلمة
 فيتم الاستدلال في التوضيح والتعليل ان البلاغة باعتبارها في بعض
 امثال وهي لا يتحقق في المفرد وهو ان ذلك في اللفظ الكلام المتكلم
 اورده علينا ان مراد المعلق ان البلاغة عند العرب ليست الا بالاشياء
 المذكورة فيصبح التعليل لا يقتضيها في المفرد باعتبارها في جميع ما ذكره
 من التعليل بعدم سماع وصف العرب للمفرد بالبلاغة ويكن ان يرفع
 ان تكون البلاغة بهذه الاعيان وانما عرف في الكليات من ان هذا لا يقتضي
 في تعريف بلاغة الكلام المتكلم دون تعريف البلاغة مطلقا ولم يثبت
 من العرب في هذه الاعيان في تعريف البلاغة كما ثبت
 انضمامه عند من قال ان هذه المقدم هي التي يرفع عليها ما يثبت
 الحكم بالقياس في تعريف انضمامها كالمفرد فانما هي في وجودها في الكلام
 ان يثبت بالمعنى التقني لا يتحقق فيها اذ وجودها في اللفظ واللفظ هو
 على التواليين كذا في المذكور في هذا فنحن عندنا من اسباب المعنى

المطالع

الشد في الاصطلاح وهو جريان التسامع على تلك القدر ان القضاة
 كما كانت على الكون المذكور الاسك ان القوم ليس عبيد ولا محروكين
 كان ذلك التفسير الى القضاة ضرورة فلم يوجب تسمية بدم صنف القضاة
 على الكفاية بل على التواضع على ذلك لا يوجب صدق القضاة على الكون
 وانما كان صدق المشتق على المشتق لا يوجب صدق القضاة على الكون
 ان كان قد يجمع عدتها على ان البس من الماحقين كمشي
 صدق احد ما على الاخر كما في المتحركة انما هو الحق في كفاية
 المشتق على المشتق يصدق القضاة على القضاة فان المشتق كونه كونه
 والا جلد من خاص يصدق على كونه القضاة على كونه القضاة
 مع ان عدم كونه القضاة يوجب بطلان التعريف لان الادب
 كذا ما تسامح في التعريف يمكن ان يكون المعرف
 يصدق القضاة بغير المعرف ولا يصدقون على التيقن المشتق الذي
 يصدق ان لا بد من صحة المعرف وما نقل به رحمه ان لا بد من
 في الجملة مع عدم صدق كل الباطل او انما كونه القضاة على كونه القضاة
 تصحيحه مشددا مع ما في تعريف الادباء وقد جنى على التسامع
 وجوده في القضاة على ان القضاة لا بد من كونه القضاة على كونه القضاة
 بعد تسمية القضاة ان يكون من ادب القضاة والادب
 في رسم القضاة على القضاة والادب من غير ثبوت تسامع
 كونه لا بد من تسمية القضاة على القضاة على كونه القضاة

التسامع

التسامع في التعريف لتسهيل الأمر لا يحتاج في معرفته كون القضاة
 على كونه القضاة على كونه القضاة على كونه القضاة على كونه القضاة
 هذا هو القضاة على كونه القضاة على كونه القضاة على كونه القضاة
 وسواء كان القضاة على كونه القضاة على كونه القضاة على كونه القضاة
 كما انها عتيقسان مختلفان طاعة على التفسير بناء على القضاة انها ليست
 حقيقة من ممتلكين بل ما حقيقة واحدة هي كون القضاة على كونه القضاة
 السليم القضاة على كونه القضاة على كونه القضاة على كونه القضاة
 نعم في شرح المشايخ ان حلة على التردد في ذلك على ان لا قطع
 باجماع حقيقة القضاة انما هي القضاة على كونه القضاة على كونه القضاة
 لتقدم جميع القضاة على كونه القضاة على كونه القضاة على كونه القضاة
 لتقدم ادب القضاة على كونه القضاة على كونه القضاة على كونه القضاة
 الكلام في القضاة على كونه القضاة على كونه القضاة على كونه القضاة
 في اختلاف القضاة على كونه القضاة على كونه القضاة على كونه القضاة
 ولا تسمى من القضاة على كونه القضاة على كونه القضاة على كونه القضاة
 عدم اختلاف القضاة على كونه القضاة على كونه القضاة على كونه القضاة
 في عدم اجماع ما جرى مجراه في الاختلاف لا يقال في التردد الاول القضاة
 من جهة ان هذا القضاة لا بد من كل من القضاة على كونه القضاة
 التردد والقضاة القضاة على كونه القضاة على كونه القضاة على كونه القضاة
 على القضاة القضاة على كونه القضاة على كونه القضاة على كونه القضاة

فلا يميزه عدم تناوُل التعديل إليها
 متعلق بكون الإطلاق القضاة على أقسامها من إطلاق المشتركين
 أن إطلاق لفظ القضاة على أقسامها من إطلاق المشتركين
 على أقسامها لكن في اللغة من إطلاق المشتركين لفظه الاختلاف
 بين القضاة حتى في أنها جميعها أم يكون القضاة موضوعا له فقال
 لا يكتفى باشتراك القضاة بين أقسامها من إطلاق المشتركين
 فلا يشترط أن يقع قطعا لأن الظاهر المتبادر من قول الإطلاق القضاة
 على أقسامها من إطلاق لفظ المشترك على معانيه أن يكون
 باعتبار إطلاقها على كل من الأقسام بأن يكون موضوعا كقصور
 كل منها كما هو حال المشترك بالنسبة إلى معانيه
 الكتابية طامرا بشرط جعل الطرف صدق وقد تعلق به موضوع
 على أن الطرف لا دلالة له على موضوع متعلق بغيره معناه متغير
 لا دليل على اشتراط يلزم حذف الموصول مع جعل المصل
 في السعة فاجاب عنه في أن الطرف حال في الاستدلال
 على جزئه ببعض الشيء وهو لا يكتفى به لغيره لفظه وبيانها
 الأقسام بل قد مر المعنى إشارة إلى أن الطرف ليس له أن
 الكمال على الاستدلال في حكم الصدق لم يذهب إلى حذف الموصول
 من القضاة التسمية المفردة كما قيل في قول الشيخ الرضا وإن
 تعلقها فإن ما رآه في المتن أن القضاة يتبع حذف الموصول
 في السعة

فلا يميزه عدم تناوُل التعديل إليها
 متعلق بكون الإطلاق القضاة على أقسامها من إطلاق المشتركين
 أن إطلاق لفظ القضاة على أقسامها من إطلاق المشتركين
 على أقسامها لكن في اللغة من إطلاق المشتركين لفظه الاختلاف
 بين القضاة حتى في أنها جميعها أم يكون القضاة موضوعا له فقال
 لا يكتفى باشتراك القضاة بين أقسامها من إطلاق المشتركين
 فلا يشترط أن يقع قطعا لأن الظاهر المتبادر من قول الإطلاق القضاة
 على أقسامها من إطلاق لفظ المشترك على معانيه أن يكون
 باعتبار إطلاقها على كل من الأقسام بأن يكون موضوعا كقصور
 كل منها كما هو حال المشترك بالنسبة إلى معانيه
 الكتابية طامرا بشرط جعل الطرف صدق وقد تعلق به موضوع
 على أن الطرف لا دلالة له على موضوع متعلق بغيره معناه متغير
 لا دليل على اشتراط يلزم حذف الموصول مع جعل المصل
 في السعة فاجاب عنه في أن الطرف حال في الاستدلال
 على جزئه ببعض الشيء وهو لا يكتفى به لغيره لفظه وبيانها
 الأقسام بل قد مر المعنى إشارة إلى أن الطرف ليس له أن
 الكمال على الاستدلال في حكم الصدق لم يذهب إلى حذف الموصول
 من القضاة التسمية المفردة كما قيل في قول الشيخ الرضا وإن
 تعلقها فإن ما رآه في المتن أن القضاة يتبع حذف الموصول
 في السعة

هذا الشك طرف لشكنا في الخبر المنداء وجعلنا ظهوره من جهة
 ما لا عن الشك وسوينا بل ما نحن فيه جدا حتى لو وجد
 في كل شيء من هذه الاشياء اشارة الى ان المعنى على السلب
 الكلي لا يخلو من كل واحد منها لا رفع الانجاس الكلي الى
 قلوبهم من جودها فلو اعاد من في المعطوفين لكان احسن كما
 نقل عنه نعم والكلام قد يكون نقضا في المقصود المتيقن اليه
 وفتح انما كسرنا ثقت اسود وسعت بعض من انما
 صاحب المذهب لم يورد في السماء المذكورة بل في المقصود فلو كان
 انما في مقصود لازم بنا جندب كما هو عند الاخفش ولو كانت
 لازم بناء لا يغيره في كلامهم الى الفرع في البيت
 السابق وهو فرع من المتعلق هو دناهم ايضا كذا
 التقيد المتشكك الفرع الشرانام والنام الشرانام السواكه ثم
 والاشكال اكثر المقنن اشمل على كل منها ليس يخلو ولا وجهه لا
 وهو في المعنى غير المعقود في الكرم والمعتكك مع المقنن
 ومعتنا بالاعتكك
 او فوجات ان روي
 بالفتح في بعض الشروح ان المعنى على هذه الرواية مقدمات
 سر التي على غير جهة كثرتها في جميع المقاصع مع ايراد المشي
 والمرسل لطيفة في الاشارة الى ان المقاصع مع كثرتها تنجب
 في مشي واحد ومرسل واحد من شره فبدل على كذا الشر

قطع

وتقدر من ان المقاصع من انما هو مع مقيد المقيد فتح على مقاييس
 تبال في المقاصع من جميع مقاصع المقين وسكون انما شئت
 وهو فاعله لان هذا التوسيع انما يشترط فيه ان يخلو انما يخلو على مقاييس
 لا على مقاييس المقاييس المذكورة ان في كل بيت انما يخلو على مقاييس
 وصباح في جميع جبر وانما في هذا اللفظ مقصود على المقصود
 لا يخلو على مقاييس بل على مقاييس فكل ذلك انما ذكر في المقاصع ان كل
 مقصود مقصود وانما يخلو على مقاييس وقفاص وقفاص في المقاصع المقاصع
 يكون انما يخلو على المقاصع المقاصع على ان يخلو على المقاصع المقاصع
 بعض المقاصع المقاصع في المقاصع المقاصع في المقاصع المقاصع
 من المقاصع المقاصع المقاصع المقاصع المقاصع المقاصع
 والمقاصع المقاصع المقاصع المقاصع المقاصع المقاصع
 وما عدا ذلك المقاصع المقاصع المقاصع المقاصع المقاصع المقاصع
 والمقاصع المقاصع المقاصع المقاصع المقاصع المقاصع
 مستشرق لذلك ذلك الشك في وقع في بعض الشروح بوزن عليه
 ما اوردناه الكثر يمكن توحيد عليه في مقاييس المقاصع المقاصع
 من التوسيع موجه للتأخر لازم ان يكون مستشرق ايضا
 وليس فليس المقاصع المقاصع المقاصع المقاصع المقاصع المقاصع
 الكل مقاصع المقاصع المقاصع المقاصع المقاصع المقاصع
 الكل مقاصع المقاصع المقاصع المقاصع المقاصع المقاصع

وشرائط فساد الكلمات في الكلام بحيث لا يقال اذا لم تنقص
بعض من اعداد من الفصاحه حتى ان المجموع لم ينقص بمائتين
في انصاف المجموع انصاف كل بعض منها لا يتولد بهج انصاف
المجموع برصاف وان لم ينقص كل بعض منه كما يقول رابست
وان لم تنقص بعض في البيت من ربه بعضه ولكن انما
بان العوض في ذلك على نوعين احدهما لا يحتاج الى انصاف
المجموع في انصاف كل بعض منه والثاني يحتاج الى انصاف
الكل على شيء هو ان انصاف كل بعضه فان كانت انصاف الكل
ان في كل ذلك العرفه وقد جردت انصاف الكلام بالعرفه باقتناء
اعمال جزايه على عدم استلزامه الكلام فينبغي ان يكون انصاف
مجموع من افراد الكلام كالسورة مثلا بالانصاف باعتبار الالام
لانهم يذهبون الى ان انصاف هذه الافراد في انصافه حقا
المجموع كونه له لا يحفظ ما ذكرنا من ان قسرا فقال وعلى
تقدير تسليم ان لا يلزم السورة عن انصاف احد يلزم كونها مشتملة
على كلام غير فصيح وانما اذا رعت كلاما وهو انصافه فخطا
اذا اعتبر مجردا عن الصيرف لان عدم فصاحته يستلزم عدم
معتبره في الصيرف لانه انصافه انصافه الكلام
ما يتقوى الى شبه الجمل او الجملة لان استعماله على غير انصاف
العدم على تعالي هو عدم فصاحته او يكون الفصيح والابالاجية

الكلمات في عرس

فيلزم

فيلزم الاول وان لعدم قدرته على ايراد الفصيح بلا عن غير الفصيح
فيلزم الثاني لا يقال انما انصافه هو ان يكون عالما وان
كل لم يورد الفصيح كذا في ذلك وانما انصافه
بان انصافه من انصافه وسنذكره في حقه تعالى انه كان انصاف
ان يقول الى ستة الجمل او اربع او اربعة الانصاف الستة الجمل
فليس في ذلك شبهة وانما انصافه من انصافه لزم وانما
اعتنى عن العرفه لان انصافه في القول من عيسى في انصافه
خلق عيسى علم بلا انصافه في الجمل او اربعة انصافه انصافه
لان انصافه خلقه الى تعالي بالاجزاء من انصافه عيسى صمد
ذلك لم ينقص من صفه وهذا الفعل عنه فلهذا كان انصافه
وان كان سبب ان انصافه الجمل او اربعة انصافه لا يستلزم
عدمه وذلك لان انصافه عيسى صمد لا يلزم من خلقه ثوبا
لان انصافه انصافه من انصافه من انصافه الجمل او اربعة
وانما انصافه احد الامور التي لا يجمعها من انصافه انصافه
الكلام ولان انصافه عيسى علم ملائمة لانصافه فانه لا يلزم
من انصافه انصافه الجمل او اربعة انصافه في الكلام مع ظهور
ان انصافه الكلام وفصله الى اجزاء من انصافه الانصاف
فلهذا انصافه تعالى انصافه على انصافه وازعم ان انصافه انصافه
ان يقال قد انصافه الاجماع على ان انصافه من انصافه من انصافه

كذا لا يوجد الا احتمال ان يكون مولدا حتى يثبت عدم اسماءهم المولد
 وتبين في ان الحكم بالفراء حقا حقيقة الامر عليهم فلا يكون على وجه
 الصافي يثبت جدا وقع في بعض النسخ الاحتمال انهم لم يثبتوا على هذا
 الاستعمال يعني احتمال ان يكون مولدا فلم يثبتوا على استعماله ولم
 يستعملوا المسرج اسم مفعول منه وسنأتمناه اوله فلهذا لم يوضع في كلامه
 ان جعل اسم مفعول من مسرج يخرج من الغراب به عليه مناقضة لما مر
 ان يكون اسم مفعول منه وغرضنا بهذا مسرج رحم في شرحنا
 كبر اسم مفعول منه وشتمنا على الغراب الخ لا انما في النص في رواية
 في ذلك وانما تناقلناه جعل كون مسرج باب الغراب متقابلا لكونه
 مأخوذا من السراج وانت جبرما به يجوز ان يكون عربيا وما هوذا
 وانما لنا فلهذا علم عدم جعل اسم المفعول من مسرج يكون مسرج
 من باب الغراب ولا تخفى عليك ان يكون ان يكون اسم مفعول
 منه مع كونه عربيا ويمكن ان يقال انه في الامر ولا على الظاهر هو ان
 مسرج انه وجه ليس عربيا لانه ذكر في كتب اللغة بين المعنى فجعل
 مسرج اسم مفعول منه يجوز من الغراب ومع ايضا تحليل عدم جعل
 اسم مفعول كون مسرج عربيا من باب الكلام على ان هذا لا يحصل
 يخرج من الغراب فالله اعلم بالصواب جعل اسم مفعول يخرج من الغراب
 لا يقال لانه في مسرج مبین المعنى في كتب اللغة بطريق الوجه
 البعيد وقد تقرر ان الكلام بان قوله على انه لا تعد ليس تعليلا لعدم جعل
 فكيف مسرج ان يكون عربيا
 لا انما في جاز ان يكون متباد
 المذكور في كتب اللغة

ام

اسم مفعول بل هو مع سابقه وقع في بعض النسخ قد توجب ان لم لا يكون
 ان يكون مسرج اسم مفعول من مسرج فلا يكون عربيا قد وقع الاول ان لم
 جعل اسم مفعول لكانت يا يجوز ان يكون مسرج عربيا فلا يثبت جعل
 مسرج مشتقا من عدم طوبى وانما حديث متقابلين لا يثبت
 بان الغراب وان جاء معناه الاحتمال من السراج لكن جعلها وحسين
 اشارة الى ان كلامنا لا يثبت في المسألة مع قطع النظر عن
 لا يقال للغراب الخبر انما ارادوا انهم في على المعنى
 تفسير الغراب بالوحشية وحاصل ان الوحشية احسن من الغراب طوبى
 ان يكون لفظا غير مشهور الاستعمال في شمل على تركيب
 الطبع في تفسير الغراب بما هو في الاصل بل الوحشية
 امر طوبى للغراب وكذا الباقين في قوله زار على انفسنا في
 المزدحمين ان يثبتوا من هو من المخلصين كما اعتبره كل من
 فانه قد ما يورد عليه انه لا يلزم من كون الوحشية احسن من الغراب ان
 المخلصين في قوله فصار المزدحمين انما هو من الغراب
 لان المخلصين العام يستلزم ان يكون من المخلصين وان ذلك في المخلصين
 في قوله قد الوحشية على انفسنا يعني انما هو في عين واحد
 الشئ والاختلاف في المخلصين من معتبره من مفهوم فصاحة المزدحمين
 من انما في قوله على ان لم يلزم من سياق كلامه ان الغريب
 ان من الوحشية لا يلزم من كون الوحشية احسن مطلقا من الغراب

غير ان ان يكون نفس منتهية فلا يلزم ان يكون نفس الفرابي بالكلية منتهية
 نعم كيان ان يكون نفس منتهية كمن الاعتبار لو لم يلزم ان يكون نفس الفرابي
 منتهية انما يلزم لو انهم كانوا منتهية انما استيعب الاطلاق
 الحق لم يونس استيعابها فان قلت لا يلزم منه الا ان الوحيية
 يطلق على الفظ لم يونس استيعابها وان لا يلزم منه ان الوحيية
 وعدم الانس فيمنع من صحة تعريفها بما لا يخرج عن الاطلاق كقولنا ان
 باعتبار ان غير النافوس يستعمل الاغلب على تركيبه فيطبع
 عند قلت الظاهر من قولهم استيعب الاطلاق ان لا يكون ان الاطلاق
 عليها باعتبار هذا المفهوم اعني عدم الانس وفيه يلزم ان يكون
 الصفة الواحشية فيهما انما هو صدق الوحيية على الغرضين فصدق الصدق
 على اقسامه لكن لا يلزم ان يكون الصدق انما لا يلزم ان يكون الصدق
 من الوحيية اصلا ولين سلم فلا يلزم كون الفرابي المطلقة انهم من غير
 الحق والقديم معلوم ان الحمل في النفاذ انما هو في باب التفسير
 الفرابي بالحد بالوحشية شمس بالاعلم ولين تمت المساواة فقد اعتبرنا
 مفهوم فرابي التبع التبع على السمع والكرامة على الذوق وما جعله
 تسمية الوحيية قال عن هذا المعنى بالمرحلا يصح جعل الوحيية
 بالتفسير المذكور تعريف الفرابي بالحد وانما حسن محمد باب است
 وانما لا تخل بالنسبة الى الغرب لانه لم يكن طريقا لعدم وانما اعتدنا
 فهو غريب كما انه وحشي عندنا لا لعدمه والذات لم يكن وحشي

وقد ذكرنا ان الله في السؤال ان الفرابي في ثبوت المعقودات يجب
 قد مر ان قولنا الفرابي مختلف في حب الاقوال لكن جعل غريب
 محذور لولا النسبة الى حتى يلزم عدم النفاذ عندنا شكل لا غريب
 القرآن واكتشف عن الغريب الحسن اللهم الا ان يركب عدم
 فصار غريبا بالنسبة الى الناس على ان المعقودات النفاذ عندنا في ثبوت
 اننا المحذور انما النفاذ بالكلية وهو مشتق لوجود النفاذ
 في الجملة في شي وهو ان لم يتم ما قلناه انما اعتدنا لعدم ظهور المعنى في الوحيية
 فكيف يصح جعله جزءا لنفسه لانه ان لم يتم ان اضره في تسمية
 ليس اخرا عما اعتدنا انما لا يوجب بان لم نوسل استيعابها يكون
 غير ظاهر المعنى فينبغي ان لو سلم فلا يلزم انما استيعاب عدم الانس لعدم
 المعنى ولا يلزم من اعتبار ان في مفهوم ما اعتبار انما لا يلزم اعتبار
 عدم ظهور المعنى في مفهوم الوحيية الا ان يقال ما ذكره من التفسير
 لا يلزم ان يكون هذا يجوز ان يكون رسما فلا ضرر في ان يذكر في القول
 لازم ما اعتبره في مفهوم المعروف وان لم يذكره
 انما اجملة تسمية الفرابي بالوحشية بالوحشية ان ارادوا في مفهوم
 الفرابي فمعنى كبيت ولم يذكر في تسمية الوحيية على انما لا يلزم
 من الاستقراء انما لا يوجب السمع عدم الانس وعدم ظهور المعنى ولو سلم
 ان يكون اعتبار رسما في مفهوم الوحيية موحيا لا اعتبارا في ان اراد
 ان كل كبريت على السمع فهو غريب لان الظاهر انهم لا يستعملونه

المعقودات

خاص في حال تصاد ككلمات متشابهة
 فيصدق على الفقرة الذي لا يمكن ان يكون
 قد ثبت من انما يستعمل اذ كان في مادة كثر كلاما واحد الاحتمال ان
 وليس كذلك بل كلامان لا حدهما سائل كما في حال الاخر فكلما
 على احدهما ان كان في حال يكون الكلام الاخر لا يثبت حاله لذلك
 الاخر شيئا لا يصدق على زيد اجل ان خاص في حال تصاد ككلمات
 تصاد الكلمات ليس سالا بل يثبت ككلمات متشابهة
 ما ذكر من المثالان الفقرة حال عدم ملكه وان كان في حال
 ولا يجوز ان يكون سالا من الكلمات لانها يكون في حال
 التناظر الذي هو العامل في الكلمات وانما المقيد يكون باحد
 ثلثه بان يتعدا ذات المقيد فقط او المقيد فقط او كليهما فاما
 التناظر المقيد تصاد الكلمات انما يتعدا التناظر مع وجود قد
 ان يكون الكلمات فيصير في تناظر او باستفاضة مع وجود
 ان يكون تناظر في غير مصير او باستفاضة كليهما بان لا يكون متناظرا ولا
 فيصير فاذا جعل كلاما من الكلمات يصدق الحد على الامور والحد
 مع ان الحدود لا يصدق الا على اولها والراجح هو الرجاء ان يتعدا
 لان الغالب في تنقيح المقيد رجوع التنقيح الى المقيد فالترتيب المحتمل
 او جهات ثلث ليس المقيد والاول واحد منها ولا خفا في فساد
 احتمال اختلاف المقيد سيما اذا تعدد سيما اذا كان في ارجحها
 سيما

سيما في مقام الترتيب واما يقال اذا علم من الترتيب في التناظر
 مع تصاد الكلمات مما علم من احتمال التناظر مع عدم تصادها
 بطريق الاول وكذا احتمال عدم التصاد مع عدم التناظر
 فيصدق التصاد فسادا او لا فسادا او لا فسادا في مادة كثر من الاوليات
 في الاحتمال الاول دون الثاني فاذ لا يصح دعوى اولوية احتمال
 عدم تصاد الكلمات مع عدم التناظر من احتمال التناظر مع التصاد
 اذ في كل منهما وجود شرط واحد شرط التصاد والكلام قد ثبت
 الاولوية انما يقع احد الاحتمالين الخاصين وهو ان الترتيب
 فقط ولا احتمال الاخر وهو ان يتعدا المقيد جميعا باق شيئا
 حاله وانما يتعدا في صدق الترتيب على هذا المعنى الترتيب
 مطلقا وان كان يلزم من الترتيب بطريق الاولوية وجود
 فان امثال تلك مما لا يلتفت اليه في باب الترتيب وهذا
 يرجع ما لو قيل ان لم يصح دعوى الاولوية المذكورة فلا شك
 في سماع دعوى اللزوم فاذا اختلف التناظر مع التصاد لم يلزم
 عدم التصاد مع عدم التناظر لاشراكهما في هذا احد شروط
 التصاد وذلك لان اذ لم يلتفت الى الاولوية فلا يلتفت
 الى اللزوم بطريق الاولوية هذا ونقل عنه في تراشيح ان يكون من
 الاولوية لو سلم فقيما اذا كانت الكلمات متناظرة في احواف
 لها اذا كانت الكلمات غير فصيحة ولا تناظر في احواف

فانما

فقد قلنا انما نعرفه بقوله ما ذكرناه وجرما اشرفنا الموضع الاول
 واما في سبيلها فنظيرها اذا كانت الكلمات متفرقة في
 مجموع كجتماع في صورة فعدم الكلمات مع عدم فصاحتها
 انما هو مع عدم الفصاحه فاذا اهل السافر ووجه اهل مع عدم
 الفصاحه بطريق لا يخلو في الخلق بانها احد ما تفرق في
 والاخر في الكلمات لا يتحد في ذلك وقد تكرر انما في الموضع
 الاول لو على شئ من اوجه الاحتمال لا فرغ عدم الفصاحه من احتمال
 السافر في ما كان تفرغ الفصاحه ليس اقوى من معنى السافر
 الشغل من تفرغ الفصاحه اذا لم يكن عدم فصاحه الكلمات باعتبار
 تفرق في الوجود واما اذا كان باعتبار تجميع التفرق في
 التفرق في سبيل الاول لم يفرج او على ان بين السافر عدم الفصاحه
 واما ما بين السافر الفصاحه من سائر احوالها من كل
 احوال الاخرين دون الاولين ولا يمكن في هذا ما لا يمكن
 ان يسطر الكلام بعضا ليطرد ويتولد في كذا في كذا من ادعا
 الاول في السؤال ان يجعل شأنا للتقسيم على احوال
 انما فرغ عدم الفصاحه وبقا عدم الفصاحه مع عدم السافر
 وان انما تنصرف على التقسيم الاول ووجهها في انما قد كتب في
 الحاشية في بعض نسخ المحقق فيقوله رحمه الله وقد اقصرت في
 على التقسيم الاول فيقول على الوجه الاول يحتمل ان يوجه انما راى

من شئ الاول في تسليمها في الصورة المذكورة بما ذكرناه اولاً و
 لاهم الاول في التقسيم انما في اوله في الصورة تفرق في
 بانها على احوال انما فرغ عدم الفصاحه اذا كان في كل واحد
 التقسيم انما في صورة تفرق الصورة المذكورة بانه اذا كان في
 الكلمات لا تفرق في ما كانت في اجتماع التفرق مع عدم الفصاحه
 يفرق في كل واحد من المعنى اذا التفرق في انما هو عدم الفصاحه
 ان تفرق في صورته بانه اذا كان في عدم الفصاحه سبب اخر
 كما لو كان مثلاً استعمال في تسليم الاول في الموضع كجتماع المفراد
 وانما في سائر احوال الاحتمال من جهة ان تفرق في كل واحد في
 كلامه في هذا الحذف فيمكن ان يقال في الصورة الاول في
 التقسيم في الصورة المذكورة على المسامحة وارجح انما بين
 الاول في فليس في التقسيم الاول في كل واحد في الخلق في
 لا يرتفع عن شئ في التبرير وهذا النوع من مباحث في المذهب
 لا يجد ان سبيل في مقام الرد في القول او في الموضع وان كان
 هو الاول في كل سبيل في الموضع بانما في كل واحد في كل واحد
 الشغل في كل واحد في الموضع الاول في سبيل المسامحة وارجح
 انما في بين الاول في الموضع وانما في كل واحد في كل واحد
 من ان ارجح انما في كل واحد في الموضع الاول في كل واحد
 التقسيم في الصورة المذكورة وستمون اخر في كل واحد

منها لفساد الثوبين وتكمل في يوم الميع والتسليم بها كذا
 الا من الوجهين وهو الاول في القسم الاول من سورة التين
 في الصورتين المذكورتين باعتبار اجتماع الساكنين فيها وظهور ذلك
 وجوب الشئ وهو ان لا يخطأ الوجهان فيما لا اسم الا ان لم يخطأ
 شئ من العنيتين اما في الاول فلا كذا في الثاني فلا كذا
 الاول على الوجه الثاني وهو ان يخصص حرف الاول بالقسم الاول
 فيسوي به الثاني كذا في الاصل وقد نقل الحاشية في بعض النسخ بسقاط
 الحرفين من تاء الكوف في الموضعين وعلى هذا لا يزم
 تقدم اوها الاول في القسمين وسنذكر في هذا الاول كونهما
 التسليم ح و انتهى هذا استغنيا عما ذكرنا من التكلف
 اعني اتصال الفعل بالمفعول به لاختلاف المراءاة اقدم الفاعل على
 المفعول به اذ لو اخرج الفاعل عنه لم يكن من صوره الا اعتبار قبل
 الذكر مع ان ظاهر ان الكلام قد علم ان في مثل هذه الصورتين اشارة
 الى قوله ضرب فلان زيد ايشعر بذلك المقيد مع ان الاصل قد علم
 الفاعل قد علم كذا في قوله فانه قد علم ان لا بد من قيد آخر
 وهو تقديم الفاعل على المفعول به الاول او على الثاني
 صاعا بصاع اخر من غير الجمع ان الجمع اصحاب تقدم على كل واحد
 ستم في جميع الاشكال يقال براء كليل الصاع الصاع ان كانا
 يشهدوا بانهما فاعني انهما فاعني ان كل واحد منهما بجزائه

باب

تاسعة جزء ايه رانا نقص
 اكثر من الذي يظهر اكله في النعمان ابن امر القيس فلان الله تعالى النعمان
 من اعلاه فخرنا واما قوله فكذلك فيني شدة لغية فاعني العرب
 بذلك شدة من يجر الاحسان بالاسم قال ابو جابر بنو سفيان
 خذنا من حسن ضامنا بواحدة ما كان ذا ذنب وينا من الذي
 في الاصل واخبرني من اخراج قوله قال لا احيي لندركه تعالى في الاصل
 في قوله لندركه فاعني من قوله فاعني لا احيي فاعني فاعني فاعني
 احيي من الاصل فاعني كذا في جميع الاشكال
 لانه ان يرجع الضمير الى القسم الاول فلا يفعل كذا يرجع ضمير
 الى العنيتين وقيل العنيتان فاعني على حسن الالتفات ور
 في مقتضى الشاع قوم زبيدة الشاع فاعني في مقتضى الحال
 والواو الحال لم يجعلها للعطف على المفعول المستكن
 في الموضع لكان الفصل لانه يصل المعنى على سبب مدح الشاع فاعني
 لم يدح في الاصل وتوقف مدحهم على مدح وفهمه ضرب تصور
 ثمان المرح فاعني ارفع حاله فاعني لا ارفع حاله فاعني لا ارفع حاله
 بول على شدة مدح المرح وواو واو فاعني فاعني فاعني فاعني
 لاسي لعمري لاسي فاعني فاعني فاعني فاعني فاعني فاعني فاعني
 فاعني فاعني فاعني فاعني فاعني فاعني فاعني فاعني فاعني فاعني
 فيكون مدح الشاع بجزائه لانه ان مدح المرح لا ينافي

قصاید

بما أراد القوام اذا الامر
بالعكس وان اراد القائل
المراد مما في اعتقاد من
ظلال ان يعلق

فبما ان قسم كونه جنس للارواح المذكورة بالذوق ان القسم الاخر وهو ان يراد
القسم الثاني من انوارها انما يقابل شيئا في كلامه يستعمله في الجملة ثم يستعمل
الجميع في قوله العوازم والرسائل انما كانت على معنى ان الجنس على ما يقول
في الامور ان لا يام الجنس بل على الحقيقة في العوازم وان كانت على معنى
التعميم فلما قلنا انه لا يصح الاعتبار بما ينظر الى كل اداة وان اعتبرنا
باعتبار المواد وتعدد وجوها على سنن في مقابلة الجميع كما قيل في سبب
ايراد العوازم المتفردة اما الواسطة في المواد يلزم نوعا للمازم في كل
اداة ولا يراد به غير لازم ووجه الواسطة وهو ان اداة في لازم وانما
الواسطة الواحدة بما كانت وان فيه مستقيمة لا بعد ان يقال ان المستقيمة
ان مقابلة الجميع بالجميع تستلزم انقسام الامداد على الامداد ان يلزم في كل مقابلة
معارضة الواحد للواحد لان انقسام الامداد على الامداد كما يجوز ان يكون
على السواء يجوز ان يكون على السواء يجوز ان يكون على الاحتساب
والتفاوت مثلهذا اصل باع القدم وهو انهم يفرقون ان كل واحد منهم
على ما لو من الدابة يجوز ان سعد وانه البعض كقائيل في قوله في خلقها
وجوهكم وادركهم ان من خلق كل واحد منكم من جنس واحد انما هو
مقابل الجميع بالجميع وح يمكن من منع لزوم وحدة العوازم والرسائل
في كل اداة او اداة يلزم في الواسطة في لزوم تعاقب الواسطة الواحدة
بالكثره لا يمكن يلزم مع كثرة الواسطة في كل اداة وان فيه لازم لا يستلزم
ان يلزم ذلك لو لم يكن نصف الواسطة بالكثره اعتبارا وتعددا وكثرة

اللازم من كثر المواد لا باعتبار تعدد في كل مادة من ذلك كقول
 كثير النظم المتكثرة في كل مادة على أن يكون الواحد بالكثر أن يكون
 فوق الواحد بزيادة كذا وصف المواد بالافتقار إلى الوسايط
 الكثيرة بعد وصفها بالبعد الأصلية الوصف هو التعبد
 فيعلم اشتراط كل لازم بغيره بالافتقار إلى واسطة بين الواسطة
 وبين الكلام على شئ لازم بغيره في كل مادة فيلزم كثر الواسطة
 بالمعنى الذي ذكرنا فيها اللهم الا أن يرى كسب أن وصف اللوازم
 بالافتقار إلى الواسطة المذكور بالنظر إلى تعدد المواد فاللازم
 في المواد لا في كل مادة ويكون وصف اللوازم بالبعد بالاشتراط
 المذكور للكشف وإيضاح هذا أن اعتبار المتقابلين بين جميع
 اللوازم والوسايط محققا وبين جميع المواد قدرا ولا يوجد
 أن معتدلة اللوازم والوسايط محققا وبين جميع المواد قدرا
 ولا يوجد أن معتدلة اللوازم والوسايط قدرا المواد فجميعها
 اعتبارا متفاندا وباعتبار من انقسام الامداد على الاحاد فثبت في
 ج اعتبار المتقابلين بين جميع اللوازم وجميع الوسايط
 بعدا له لا ينفك عن حسن المسكن ولطفه فثبت البعد إلى المواد
 مع متناه القرب إلى ذاتها لما طلب بين حيث انشأ بالاول
 الحان طلب البعد وان كان يتوصل به إلى القرب الذي
 هو المطلوب الا بغير المقصد الاسمي للعشاق لكن لما كان

فمنه

في نفس طلب البعد الذي هو سؤالا نحو في متفرق جمع ايات وجامع
 لوجوب البعد إلى الله تعالى وهو قوله لا اله الا الله والاشهاد على ان
 على السبيل من طلب الطلب وانما جلت على جوده انما كبره فالاشاره
 اعتبار البعد بزيادة الله تعالى وهو قوله لا اله الا الله والاشهاد على ان
 ان تعلق عرض بطلب البعد إلى الله تعالى بطلب بزيادة الله تعالى
 فاما على انما يطلب بعد كذا وهو القرب على كسب البعد ثم ان ذكر
 من كون الرفع هو الرفع إلى الله تعالى وهو القرب فبما محقق ان يكون
 قد بناه على شئ من العقل الصحيح فثبت ان يكون قد بناه
 كما لا يخفى كلامه عن مخرج الشهاد على ان المعنى كونه الشئ من سبيل
 الرفع وهذا المعنى هو الصحيح فقد في معنى الصلابة
 وبذلك الخط في الكلام الصواب تركل فثبت ان بعد شئ من
 المقصد في المطلق يعني كما ذكره رحمه الله ان يرد كلفا بالبعد من كلف
 عند البعد وهو مقتضى الكلام من الشئ من كلف لا كلف في البيت
 من الشئ من كلف فثبت ان يكون ما زاد الشاعرا من كلف
 السور واما ان كان مراد بطلب البعد بزيادة الله تعالى بزيادة الله تعالى
 فثبت ان البعد حقيقة قد عدم حرمان الله تعالى بزيادة الله تعالى
 لا وكان سبيل الدعاء سبيل من كلف لئلا ان الاكسب
 بالمتفرق من كلف الوجود إلى الله تعالى فيسبب القرب والاشهاد
 منصرفا عنه وهو ما إلى الرفع وتكون طرق العباد كذا جوده

اللازم

العين ليس بعد يثبت اعتقادا وادعاهم حرمان بسبب البرهانه
 جوده العين مجازا عن جوده الدرع وجوده الدرع عن عدم حرمانه
 ويجعل جوده الدرع عن جوده السرور والوصال الى الله لا يخرج الكلام عن التبعيد
 وانما لنا فلان معنى التبعيد على المشهور عند عدم استتمال
 جوده العين في حال كونه بل لم يوجد في كلامهم استتماله في حال السرور
 اصلها اراده السرور منه توجب حصوله في الفهم وان كان لها وجه
 جواز مقتضى التواضع وكذا كعدم اليك مطلقا بوجوب تعقدها
 لان الجوده انما يسعمل على كلامهم مجازا عن عدم اليك حال اراده
 تفصيلي استتماله الحق في المطلق لا يخرج عن مقتضى كذا ذكره رحمه
 الله تعالى الا ان اراده بالاعتقاد التبعيد لكلامه من غير الاختلال
 وان اراد الخطا وعدمه الصبي فيشود على انه لا يختل ايضا على تقدير
 اراده السرور او لا يشبهه في صحتها بغير اليك المطلق بل هو
 وقد اشتهر بل يقرر على هذا القدر ثم كفى به عن المسئلة
 احوال المسئلة بالسره وان امكن ان يمكن يتكلف بانها مصدر
 الجوده الى ان ياتي المعنى ان جوده العين كفاية عن سره الشئ من قام
 سدا بجوده ولا يخرج عن مقتضى المعنوي لا في الواقع
 في كلامهم انما هو استتماله في حال كونه فاستتماله في السرور
 مسعوم الفهم وقيل لانه كفاية عن مجازا في ان لم يرد
 جوده التبعيد في كل كفاية مفرغ عن مجازا وهو مكل وقد اعترض

العين مسبب عن السرور لان الاحساس بالظهور بوجوب حركته
 الروح الحافظة فيه للقلب بروده وتولد هو وصف ثبوت القدر
 من حصول السرور وتحتوي المظهر من سبب ذلك الدرع كونه
 عن كونه فان اريد السكب من ما يقتضي فكذا ما لم يرد وان اريد
 السكب القرائق وان كان في الجوده والوصال الى السرور وحصول الظاهر
 فلا تعليل في اليك وانما قول الشيخ عبد القاسم ان اليك في الجوده
 لان فلول العين عن اليك حال اراده اليك وهي حال كونه ولا يستعمل
 الجوده في مقام المذهب وسلب العين الى اليك في قول الحاشي الا ان
 لم يرد يوم وسط عليك مجازا عن الجوده ولا في غير الترجيح
 فلا يقال لانه لا تترك ما يدعى فليس على ان التعليل في امر الجوده
 والكنه فان لم يرد استتماله في عدم حرمان الدرع مطلقا بوجوب
 استتماله في امر الجوده وتحتوي باحتمال القرائق الجوده ان تترك ما
 يرد اليك في قول الحاشي وكذا ان استتماله في مقام سره والسلب
 كما في لو كان سدا لا سطر فيها وانما جوده لا يبين اما في التبعيد على
 المعنى الحقيقي او الوصال الى السرور على حسب اراده المعنى بل السكب
 في الصحيح ان لا حاجة الى التعليل في اراده اليك وقد بحث انما
 اوله فلان النظام ان حقيقة الجوده اعتقادا لما في لعارض البرهانه
 ووجوه في الواقع معلوم عدم فاما يصح القول بغير اراده حقيقة
 في الواقع مع ان المذكور منها جوده العين لا جوده الدرع ولا شك ان

العين

ارادته

هنا لا شك في صعوبة التمييز بين الالهام من الله تعالى وبين
 ما لا يلقى من غير الله تعالى فلو استلزم صعوبة التمييز لزم
 ان لا يجمع الالهام بالله فلا يكون من تواترها واجب
 بان الالهام انما يصح بحسب عذوبة وقرينة ظاهرة وعظيمة لا رجوع
 الى صعوبة في التمييز ولا ينبغي ما في سائر النسخ من التفتت بها
 فان عادة الزمان والاخبار والاسان بامور يقض المطلوب
 في الواقع لا بما هو يقضى بالظواهر المطلوبة والمطلوب خلافه وان
 اوضح السبب تحت الطلب حتى ياتي اسان التمييز كما هو مقرر
 على طلب السبب الصحيح ونحوه ليس هو انما هو تحت الطلب
 بعد الواقع ان كل واحد من ان كان في قوله اما ان هذا المسمى بالحق
 لما خلق في بعده مع العبد عن الوجود الصحيح الذي ذكره الشيخ وتوهم
 على الاول ان من ظاهرا الشرا انهم يطهرون طالب في هذا اسان
 حصول خلافه فينا على ان يقر ان عادة الزمان والاسان هو كما
 المطلوب وهو في الغالبية التي ياتي بها الشرا بطريق الالهام
 برأينا حتى يعود امثال هذه المناقشات فربما لا قد الم
 في ذلك صريحا انما الحسين ابا قري في قوله وكلتم قريش الفراق
 مخالفا واعتلت في استئثار عرسه وادى وطعت منها في الحال
 لانها على الاسود على خلافه ادى وعلى الثاني ان ملازمة السبب
 والحدوة عليه على انفس صنف الضارح يقوم مقام طلب في افاده

قول

بأنه

ما ذكره من المقصود كما ينبغي به بقوله ان السبب لا يزداد ملازمة الالهام
 المطبق لظن الفهم ان المطلوب في ان المقصود وهو ذكر السبب
 مرة بعد اخرى قد يتوهم منها ما قد يشبه ان التكرار في الذكر انما هو
 فهو مجموع التكرار ولا يتحقق تشديد التكرار في نفسه فخلاصه كثر
 الالهام في نفسه من ترجيح الذكر فليس في البيت كثر تكرر ان جعل
 التكرار في الالهام الا في التكرار في التكرار ان كثر في نفسه يمكن الظاهر
 ان لا يكون في سائر النسخ في وجود التكرار بل لا بد من زيادة على التكرار
 في تشديد الترجيح في سائر الالهام ان التكرار في الالهام هو التكرار في نفسه
 فهو التكرار في الالهام والتكرار في الالهام في نفسه كثر التكرار في نفسه
 وانه حاصل في تشديد التكرار في نفسه في قوله لو سلم ان الملازمة في التكرار
 على سبب التكرار في العرف على سبب التكرار وهو انما هو في زيادة على كثر
 التكرار ويمكن ان يكون في هذه التكرار في تشديد التكرار في الالهام
 التكرار في تشديد التكرار في تشديد التكرار في تشديد التكرار في تشديد التكرار
 بالنية الملازمة في تشديد التكرار في تشديد التكرار في تشديد التكرار في تشديد التكرار
 السبب في تشديد التكرار في تشديد التكرار في تشديد التكرار في تشديد التكرار
 بتشديد على ان يمتنع من التكرار في تشديد التكرار في تشديد التكرار في تشديد التكرار
 وهو تشديد على التشديد في تشديد التكرار في تشديد التكرار في تشديد التكرار في تشديد التكرار
 من تشديد على التشديد في تشديد التكرار في تشديد التكرار في تشديد التكرار في تشديد التكرار
 حيث قال في تشديد التكرار في تشديد التكرار في تشديد التكرار في تشديد التكرار في تشديد التكرار

كأنها تجري في الماء شرعا في التجو على ما ذكر في الأساس ومن الجاهل
 في سماع و سبوح و وجهه انه مستحق من البهارة في الماء فان
 يش سيرة النور في البرساتها في البحر في صفة السيرة على العاكس
 راكبا كما لشعره قد كانا تجري في الماء فاطلاق السبوح على
 النور استعاره في صفة الماء ان سيرة النور سيرة سماع
 مطلقا فاطلاق السبوح على النور على الوجه المذكور في البيت
 استعاره شعرا ان اعتبر موضع هذا النور وان اعتبر في
 فاستعاره اصلية مصرعة بنيت على تشبيه النور سماع
 في الماء واما اذا قلت هذا النور سماع فان اعتبر في موضع
 غير النور كان تشبيها يليق عند المحققين واستعاره اصلية
 مصرعة عند غيرهم وان اعتبر استاء الى غير النور يكون
 هذا الموصوف به استعاره شعيرة ولا يحسن لطف ذكره لاعتبار
 في العذر مع السبوح في العذر في الاصل ما يتكرر في الماء لم يستعمل
 في الشدة مطلقا و هو ان في البيت حجارة من العف
 في السماع الجليل يكون النور وفتح الراء الى الجاهل وهو الجاهل
 بفتح النور وكسر الدال موضع خياجاره ولكن التوفيق بينهما بان
 ملاكهم رجم بانهما لهما انهما لا سماع على موضع واما ان يقرأ الجاهل
 في البيت كسر الدال يكون تسكين النور للضرورة بناء على ان اصل
 بفتح النور فكسره بكسر الدال كذا في الصحاح وكره ان

البحر

البعض يحسن معنى هذا الكلام فقال معنى قوله فانت يروي سماعا
 وسمع لك بوضع من سماعه وسمعت من كلامها وكره في المنع
 ان العقل والنقل شيان بفساد اما النقل فما نقل من الصحاح
 واما العقل فلان النور انما ياسب ان يكون داعيا للمر
 بالسموع انما هو سماع غير السموت هذا السموت لسماع
 للسموت بصوت النور و قد بان سماع السموت الغير متبلر م
 سماع الغير وهو تكلف على نقل النقل عند مدح تشبيه
 الكلام على نقل المنقول ايما يناف عن شوب التكلف وربما
 ينافي في ذلك بان كان النور من السموت سماع النور
 كان الامر على ما ذكرناه ان كان العذر من اظهار الفرج والسرور
 كما يلايل في قوله تعالى انما شاء الله فله عجزه فلا يكون ذلك انما يتغير
 في سبب الامر بالسموت على السماع بل من قوله اليه بالسموت
 عليه ولا يبعد ان يقال معنى قوله العقل بفساد ان حكم
 العقل بفساد توجيه يروى النقل ولا يردوا اليه حاجة فصلا
 عن ضرورة وفهمنا على
 ليس انما هما الا من جهة ما يلزمهما من الشغل الا انهما من حيث
 سماعا لهما لانهما بالسموات و قد انكسرت على السمع
 معنى من سبب للاختلاف من غير طاعة لانهما من الشغل لان
 العضماء كما يحتمل من عن استعمال الشغل على اللسان فكذا

عاشق على الصبح فلا يترجم من عدم اقتضاها الى الفعل لعدم انقضاء
 فانه قد انزعج قد استغنى عن قول من وجب العمل على الفعل الاول
 في اقتضاها لغيره يشل هذا الكلام فتكون هذا معونة ذلك ليس ذلك
 من عدم اقتضاها اشار الى ان مقتضى العمل لا يوجب العمل الى معرفه
 الاجناس العارضة التمهيد فاما اقتضاها لا بالترسيم التام بل بالترسيم
 ان قصده ذلك لا ليس لها جنب وموطا لا يقتضي انما الترتيب
 من امر من حيث وبين غير معلوم الثبوت بل مجرد احتمال عقلي بما
 يشل على مقتضاه وانهم لم يطلعوا بالالكلف على ما قد حصل في
 سوى المركب من الوجوه والمعارف لباقي الاعراض في الحقيقة من انكم
 والايين وغير ما كنت قد ذكرنا عن التوقيف بالمساوي في الجلاء واقتضاها
 فلم يذكرها شيئا من باقي الاعراض في غير ما ذكرنا انما هو من خواصها
 فذكرها وقد قدم اقتضاها القسمة وهو ما قد انكم اختارتم ان عدم
 اقتضاها القسمة وهو ما قد لا يقتضي السبب في اقتضاها وقد را
 عدم الاقتضا الاول به بقولهم لانه غير انما ان لا يتكسب الترسيم
 يخرج كيف عرض هنا اقتضاها القسمة لانه لا يتكسب العلم فانه يجوز
 ما اقتضاها القسمة بواسطة ما هو الترسيم على القول باقتضاها او بوجوب
 مقتضاها هو المعلوم فيها انما يتعلق بمعلومين او اكثر فذلك ان
 يرد على تعريف القضاة ان قيد القضاة يخرج بعضا الكيفيات
 غير القضاة كالا حركات وانما لا يخرج خارج يقتضي عدم اقتضاها القسمة

خرج من انكم مقتضى القسمة وكذا الترتيب انما جردت من انكم ان
 جعلت من الكلف فلا وجه الاخراج وان جعلت من الا
 فقد خرجت بقتيد عدم اقتضاها القسمة وكذا العمل الانفعال
 فذكر قيد القضاة الاخراج هذه الاربع ليس لاجد ان طرأ الترسيم مقتضى
 باليقين والوجوه على القول بوجودها او يصدق الترسيم عليها ج
 وان لفظ الترسيم والقضاة لا مضافا في اشتراكها على مزج خلاف الانساب
 مقام الترسيم في كل الاحسن ما ذكره المتأخرون وقوله عرض لا
 يتوقف مقتضى على تصور غيره احسن ما اشهر من قولهم لا يجوز
 تصور تصور شي خارج عنه لا يبيح كس كماله في الكيفيات
 التي يقتضي تصورها تصور غير كماله والقدره والاستقصاء
 ومقتضاها فاقترن تصوراتها من حيث مقتضاها استقلها تباكركم
 سوتقد عليها معلومة لها كافي الاخراج من النسبة فبذلك الكيفيات
 يخرج عن الترسيم بقولهم لا يجب تصورها ان لا يقتضي لا يتوقف عليها
 انما كلف يتوجب عليها لا يخرج الكيفيات المركب لتوقف على تصور
 اولاها وكذا الكيفية التكرار لتوقف تصورهما على القول بالشايع
 ولا يتوجب ذلك على قولهم لا يجب تصورهما في حق لاجب
 عن المقتضى انما انما يترجم من انهم لم يكن التكرار في الترسيم يترجم ان
 يكون هذا المعبر فبما يقتضي الترسيم وقد ما لا انما انما ارا
 القسمة عن مقتضاه في الجلاء كما هو ظاهره فاما ان ذلك

فيرد لازم ان الام في المقصود المذكور في التعريف للاستعراق
 وان اراد التغيير عن كل ما هو محال تحت قصد على عدم معنى الاستعراق
 من مقتضى هذه الازواج غلطه بل الغلط في المقصود من غير
 رسوخ ذلك في محال ما لا يمكن ان يكون ان ليس قصد
 الا ان ذكر الملك بشي بان من غير عن مقصوده بل غلط قصد من غير
 رسوخ ذلك في لا يسحق تغييرا لا شفاء الملك وان في التعريف
 قيدا لا يوجب عدم قصد هذا المعبر فلا يتبع في المقصود اصلا
 ولم يقل ان قيدا للملك انما عن ذلك بل لا شفاء بان المقصود
 ان لا يشترط عن ذلك حتى يتبين ان في التعريف قيدا لا يوجب
 ولو سلم ان قصد الى الاشارة مع بده فمعنى الكلام انه لو لم يذكر الملك
 لدخل ما يعبر به في المقصود لان المقصود ان يكون عبارة عن التغيير
 عن كل ما هو محال تحت قصد التغيير عن بعض من اجزاء خلاف
 ما اذا ذكر الملك فان المقصود ان يكون ملكه وهذا التغيير من اجزاها
 حاصي النطق وعدم هذه عبارة الايضاح قد يلزم من ظاهره
 انه لو قال به لزم ان لا يسمى من هذه الملك فيسمى حاله السكون
 اذا لا يعبر به في محال كذا في المناقشة على ظاهره الاول لا لغو له
 يعبر الا على انه لو وجد منه التغيير في الجملة فمعنى التعريف ملكه بوجه
 من صاحبها التغيير في ملكه في محالها على الملك التي تعد بها صاحبها
 عن مقاصده في حاله سكونه فمقرر رحم كلامه على وجه الاستحسان على ذلك

الملك

ان قصد في محال النطق على محال كون كل شخص من شخص بمقصوده
 في محال خارجة عن محال كون الشخص من لا ينطق بمقصوده اصلا ولم
 يلتفت الى بشرطه من محال كون الشخص من لا ينطق بمقصوده اصلا ولم
 لغو المحال دون الشخص في هذا بشرطه ان لا يكون نوج كلامه على ان
 بانا الطابع حقيقة في محال تغيير الملك بقوله بعد الدال على محالها
 لم يخرج الى ان المقصود من الملك في محال التغيير لا معنى بان لم يوجب
 في هذا المقام ان يكون وجه اشتراك الاحد في التعريف على الفعل
 سواء عبر عنه بعبارة فعل في المضارع او بالماضي فعل رحم كلامه على
 القاسم وان شئت على اولى محال مع ان توجيه الكلام على ان
 كبحر المحال في غير وقت محقق مما ذكر ان في محال الكلام على حق
 حاصي المقام للاستعراق العربي لان افراد المقصود
 لا يعبر به جميعا فوقع عليه قصد صاحب هذه الملك ولو اعتبر بغير
 المقصود او لا يقصود من ذلك الملك لم يقصود بغيره بالام الاستعراق
 كما ان الاستعراق حقيقة لا تنال مقصوده لا تخفى فيها وقع عليه
 قصد بل من افراد ما يقع عليه قصد في محال ما يستتبع غلطة في الاستعراق
 لان المقصود حقيقة تتعلق المقصود يستتبع به ليس مقصودا
 حقيقة بل لا يصحيد مقصوده او لم يفسد المراد بوقع عليه
 الوقوع في الماضي فقط بل لا ولم تزلت الى ان عشار المعنى في وقوع
 المقصود البشري في محال التغيير قصد المحال فادرس المقصود على التغيير

قصد ان منهم كلام

بالفعل ويعلم ذلك جميع متفهمي المعنى كان نظرا دقيقا في جزاءه فوجبه
 ونظيره ما ذكره رحمه في شرح المنهاج في قوله تعالى هو الذي قبل ان يعرف
 الهوى ان قوله قبل ان يعرف الهوى للاستقبال لا للنظر في زمان
 اللسان لا في زمان الاجزاء والاشياء ومنها بحث فربما ان جعل التصريح
 ملكا لا يحدار على التفسير عن متفهميه بل يلفظ نصيح فمن اجل المتفهميه
 على الاستغراق غنى والا فلا يصح تعريف بلاغة المتكلم ملكا متقدما
 على تعريف كلام بل يصح تعريف على لسانه المتكلم متقدما على ما يعرف
 كلام واحد بل يصح ولا شك ان الشخص لا يوصف بالبلغة بجزء وانما
 بهذه البلغة ويمكن ان يلزم الاستلزام ووجود الحمل على الاستغراق
 بانه متقدما لعدم وعدم نفي البعض مع خطا من المتكلم او بانه مع
 اللازم الملك او يمنع الاستلزام فورا في تعريف بلاغة المتكلم لا يحدار
 على تعريف كلام بل يصح لكل ما يمكن التفسير عنه بالكلام من متفهميه
 ونفسه ما ذكر في حرف فصاحة المتكلم وكل من الوجهين لا يصفوا
 عن شوب اما الاول فلكان الظاهر انه لا يمنع ان يحصل الشخص
 ملكا بالنسبة الى نوع من المعاني كما قدح والدم او الافعال او نحوها
 بقدر ما على التفسير من جميع متفهميه من هذا النوع لكلام بل يصح ولا
 يكون ملكا بالنسبة الى ما يراعى الا ان يكون بلغة مع صدق التفسير
 عليه وبما ان في خطا الدم الا ان يجوز مثل ذلك السامع في تعريف
 الادب

نصيح

نصيح ولم يبق لفظ بل يصح او يكمل نصيح ليعلم المفرد والتركيب
 ووجه وجه كونه موهوبا في كماله ان المفرد من مثل قال كلام لم
 مثل كذا الخرج ويدخل كذا ان يجوز الخرج والدخول سبب
 للقول او عدمه فتقدم لفظ بل يصح ليعلم المفرد والتركيب بغير
 انه سبب العدول عن لفظ نصيح فوجه الاداء شمول المفرد والتركيب
 وليس كذلك لان من عدم هذا الشمول كان عدم صحة كذا الخرج متوقفا
 النصيح مما لا يلزم انه لفظ الملائمة في المتفهم بل لا يراعى في الكلام
 ان لا يصح فاما ذكر ان المفرد كذا الجملة او بما يبدل به نصح الاقتصار به
 في تحليل الحكم على علم واحد مع ان يكون له علاج شرا لا في غاية
 الاداء ان يكون ما ذكره الظاهر لكن لا يوجب كون اللفظ موهوبا فضلا
 عن كونه موهوبا طارعا الى ان يصح الكلام الذي
 هو في اصل المعنى انما يفسر الكلام على وجه مخصوص به تلك متفهميه
 على ان الذي الذي نحن بصدده ان يدعى بالمتفهميه لما عتبر
 في الكلام لا في نفس المتكلم فان الاداء على الامور من جهة
 اقامه فائدة ما يخرجها او قد اشار رحمه الى ذلك في شرح المنهاج
 قال لما كانت تلك المصلحة انما يتحقق تلك المصلحة وكان اقتضاها
 الكلام ثانيا وانما لا تنكر في اقتضاها تلك المصلحة في إطلاق
 متفهميه قال على ذلك المصلحة انما يتحقق تلك المصلحة انما
 المصلحة او لما كان متفهميه كمال وان معنى اقتضاها كمال في

مستنداً للمقتضى بالفتح باعتبار أنهم كونه محلاً له
 فيما قصد من الفرق بين حال المقتضى لكن لا يصلح بوجه الإطلاق
 خصوصاً لخطا المقام وإنشاءه على لفظ المحل في الملحق بوجهها والوجه
 الصالح أن يقال المقام محل المقتضى وقيل هو المقتضى في نفسه
 فمقتضى المقام أن لا يكون محلاً له واستغناءه على أن يجعل
 حالاً ما كونه كونه مناسباً لا يتألف اقتضاباً أو استغناءً من حيث
 عادة العرب أنهم كانوا يقولون عند تشاهد الأشعار ويروون
 الخطيب وإسرائيل قناب أن يسمى الأمر الذي هو إلى اعتبار
 مخصوصه في الكلام مثلاً لا أنهم ملخصونه ومنه ترون اليق في محله
 قيامهم ولذا عرفت ولا يجدي كتابهما مقسومين على المقام
 ويشترط ذلك في كل ما لا يعلق بالمراد في العادة أنهم يجعلون
 في تعريفه وإدراكها ما ذكر أن المقام مستغناءً عن المقتضى فهو
 الغائب الكثرة والاتحاد إلى المقتضى في غاية التعلق بل يثبت
 اليق ولم يثبت بها وذلك كما سيجي في قوله فضلاً عن المقام مقام
 أن يتردد المتألف وانضمام المقام إلى المقتضى ليست
 كما خالفه الحال إلى المقتضى بأن التأليف لا يخلو الأول
 ثم الغاء في قوله لحد تفاوت المقامات إما أن يكون ظاهر
 ووجهه للتعريف وفان نزع اختلاف المقتضى عند تفاوت
 المقام مستنداً على ضرورة أن الاعتبار والملائم بهذا المقام

غير الاعتبار والملائم مع ذلك على ما سبق ليس المقام الوجه ويمكن توجيهه
 بما يلي في أواخر الضرورة في قوله ضرورة أن الاعتبار لا يخلو
 من الإشارة إلى أن تفاوت المقام مقتضى تماثل المقتضى في
 مستندهم فمقتضى ذلك على المصنف في ذلك ما ذكرنا
 مقتضى ذلك على ما قال الرضائي أنهم لا يشترطون في المقام على التمسك
 والمقتضى هو وقوله إن ما يجب أن الغاء على مقتضى حكم
 المتقدم ويكره أن ينظم المقتضى في هذا السلك أيضاً على ما في
 ابن الدان واستحسن الرضائي أن يكره كون الحكم عليه مطلقاً
 بكونه مقتضى إذا كان الحكم عليها مقتضى لأن مقتضى مقتضى المقام
 والمقام من قوله كما ذكرنا ما سبق وفي المسند إليه كونه مقتضى
 الخ من غير المسند إليه المستند به ذلك أن مقتضى مقتضى المقام
 من قوله لو تأملنا وجهه كونه مقتضى ذلك كون المسند إليه كونه مقتضى
 أن يكون مفرداً مفرداً أو غيره بمعنى الاسم زيادة بناء على أن المراد مفرد
 يستعمل في تعيينه فلا يرد أن يكون مفرداً غير مقتضى المقام في المسند
 إليه أيضاً على أنه لم يذكر كونه مقتضى مقتضى مقتضى المقام كما ذكرنا
 وإن وجد في المسند إليه أيضاً لكن الأنسب جعل الزيادة
 بنقص المسند أو لا يحسن ذكرها إلى المشترك بينهما في أصلها
 أن يقال المسند إليه لا يكون إلا اسماً فلا حاجة إلى مقام مقتضى
 ولذا لم يتفرع في هذا الفن ما يقتضيه من كون مقتضى مقتضى المقام

يكون ضلوا واما وكل منها مستحق ان يرفع عدلا من في المسند
دون المسند الا ان كانت لاحقة بايضا وانما من النجبة المطلق
ما يتبعه بالفعل ونحوه مما ليس في هذا القدر متعلقا بما قبل
فتأنيثا في جملة زيادة على ما ذكر في المسند اية من كونها مخصوصا بالاول
لاذلا يسمي متعلقا في هذا القدر والراعي عليك ان تأذكره برجم
بنا على الاعمال الغالب والا فتدكون الشداية اذا كان اسما متعلقا
بالفعل كما هو الحال على اسم المفعول ونحوها متعلقات معتد
بما هو الضارب فيها في الدار المتوهم فيها شديدا غير متعلق
يقال ليس عرض النجبة هذه المتعلقات لهذه الاشياء حيث
مكونها مسند اية ومنسوبا اليها الشيء من حيث كونها
مسندة ومنسوبة الى الشيء وتوهم ان المتعلق في الحقيقة هو
المصدر الذي يتفقد الضمة وهو ليس مسند اليه بل هو مسند
ذلك اشاره الى احوال المسند اجمع كالأولى حيث
معها الصواب صوب جهلان الفعل المحمولى قد اسند الى البار
والجود ولا يجوز اسناله على الضم وانما انه كما وقع في الكتاب
لان صاحبنا ليس هو شديدا ينسب الى مفعول ما حده
نحو صاحب زيد عمر او كذا كذا بعدى كذا مع الى مفعول ما حده
يقال صاحب زيد عمر وهذا في الفعل بناء المحمولى واسند
الى المفعول فان جعل الواقع في الكتاب من الاستعمال الاول

والله اعلم

والعبارة صريحة وان جعلنا من الاستعمال في العبارة موجبة
سواء اذ كانا وقع من قول صوحنت معها فلا تنضم الا ان يكون
قد جاء صاحب البيت كرايع قوله لكن لم يمددوا القول مع صاحبها
في الذي معروفه قال في الكافي ان قوله معروفه صوحنت
يخبر عن صاحبها معروفة وانما خرجت ان يقال انما هي على
الشعر واليها ارجعت الكلمة الا في صاحبها مع ذلك الكلمة
او على قوله سماها قال في الكافي على قوله منطلقا بفعل مخدوف
على ما اشتهر من صاحبها جريد على ما الجهد لينا عليها وصاحبت
سماها في بيتين وان صاحب الكلمة الاخرى هو الكلمة الاولى ويكون
خبرها عن هذا الكافي قوله في صحيحه لينا عليها الا ان السال رجال على
قوله من لينا اليه فان قوله لينا رجال بين لينا على المخدوف
متعلق بفعل مخدوف على ما اشتهر من الاستيعاب والادب
الجهد لينا عليه ثم القامرا في قصد هذه العبارة السب على ان
القصص الى صاحبها على ما اشتهر من السب على ان
لا ان صاحبها كناية عن صاحبها من جهة الاستعانة او المعنى
ومعنا انما هو في قوله الاول فان قلت لا يمكن لكل كلمة
مع صاحبها شيئا ليس لها من كذا في قوله ما ركت ذلك المعنى
فانما المعنى الاول هو الذي في البيت بقوله ليس لها مع ما اشار
لك صاحبنا في اصل المعنى وقد اطلق وجه في شرح القامرا قلت

ووجه ان هذا القسم الى المستوفى ووجه انهم من القسم الاول
 قيل على ما ذكره هم من المعنى يكون قوله وكل الالواح صاجتها الى
 اعاده وتكرار السابق لان كل من المستوفى للعرفه المتكررة الى
 جواز اقسامه ومن المستوفى العمل والام الى اخره استاده ومن متعلق
 صلحها او حال او غير ذلك جعلت وصاحب كذا فيرى وكل
 متابع الى مقام متعلق ليس بمتابع غير الاول في قوله بالاعادة
 البعض ان قوله وكل كذا الى اشار الى ما يحتاج اليه مع كأن في
 قوله كذا خطاب الى كذا الى اشار الى سائر الالواح وانتهى الى
 قوله فقام كل من المتكررة اشار الى مقاصد المقاني بالالواح فقام
 ولما المتوقف على ان بيان من تحت من حال الالواح من حيث
 الموضوع والاختلاف ذلك باعتبار قولهم في قوله واما السابق فقام
 المحتمل من التوجيه كالتاليق والمقابلة والتحسين كما او لمقام
 وفيه التباين في جعل المقاصد لا في مقال معنى قوله وكل كذا
 الى مع صاجتها مقاما متعديا ليراد بها المعنى ليس هذا المقام
 المتكلم مع غير الصاجر والمذكور متساويات في مقامات وارجع
 الاستاد او اضطررنا ووصلنا اعني ان مقام هذا العارض بيان
 مقام ذلك العارض ولما كان هذا المعنى لا يدرج فيها وذكر من معنى
 قوله وكل كذا الى ولو تكلف اللاحق راجع الى حاصل سابق يرجع الى
 ان المقام المقصود بهذا المستند الى المستدرك المعروف بالام

المقصود

التقصير مع المستدرك فكروا على هذا التفسير تعالى الوهم اثم اثم
الخطيئة في جميع اسبق حتى في احوال الاسماء والفصول والوصل
ولما تجاوزت معانيها فكأن القاصد في تخطيطها يخرج عن الغم
البارئ مثل ان كان مع المضارع مقام اليرى مع المعاني الفعل
الواقع شرط مع ان مقام اليرى مع الالهي في ذلك مما لا يحصى كذا
وقد عرفت بعضا منها فذكر الالهي في بعضه فليكون العادة ثم ذكر
هذا القابل ان الولد في كل كلمة في الاشارة الى ما حاش اليه من وجوب
عليه ان لا يطرأ في كل من الحركات كتنوينه والاسماء اليها كالحرف
مما لا يكون من الحركات وان اضطر عن ذلك فليزيد ان يكون من
الحركات اليه بعد من مقتضى الحال في التمام ويضيق الكلام
عليه ليكون داخل في البلاغ موجبا للحسن الذي هو حاش
ما ذكرناه من اهل بيان الطوائف الحركات احوالا ومكانات
يرتضيها فينبغي الكلام عليها علما قصيرا بالمال الى ان يكون داخل
في البلاغ من روع انما ليست الاسماء والكلام القصص مختص
الحال من غير مقتضى مقتضى الحال ولا يخرج من الحركات فاما ان
يصر الى ما ذكره في شرح الخلق ان ما حاش الحركات
من علم المعاني وليس علما مغايرا والفرج مع ذلك فلا سعد
ان يكون في الحركات في البلاغ من جهة مقتضى مقتضى الحال احوالا
الحسن الذي وقادحها من جهة احوالها وتحسن العروبة الزاوية

اصل الابداء على كون من الجسد الاول في شئ المعاني ومن ثم قد نشأ
 من البدن فان قلت لم ينشأ من احد منهم العقول بل من الحسنة
 وجبت حسن الذي في بقا المقتولا القول بانها لم يولد لها عقل
 خارج عنها بوجوب حسن وشاؤه على ذكر كونها من اجسامها التي
 كما يجابها حسن العرضي فما اذا دعاه الى التراب استكونت عن الاول
 راسا والشرع بانها في قلت يمكن ان يقال ان اقصا الاجسام
 انما لا في عن ذم وخفاها سقطت عن جرد الاعتدال فلم يطقوا القول
 بانها من اجسامها التي في ذلك كروا اجلتهما في المعاني بل كروا في منها
 يكون اقصا حالها بانها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها
 وكان ذلك منهم نوع جديد على ان سائر الحسنة ايضا يجوز ذلك
 في البداهة وذلك في علمنا فعلوا ان يكونه محسنا لانها في الدخول في الابداء
 وقد تفران ما به يطابق الشرط في حال اصل في البداهة والمعلوم
 ان الالوهية قد تفتي الحسنة وانما ان يجازي الى كره وجهه الله في شئ
 المضاج ان الحسنة ان اقتضتها الاحوال فهي اخذ في البداهة وان لم
 تقتضها بل في خلافها اذ في في الكلام على السوء اوجبت الحسنة
 حسنا وشاؤه المراد بان الفعل في قولنا الفعل الذي يقصد اقراء
 بالشرط ان كان هو الفعل الواقع في شرطه في شئ ان الفعل
 عين الشرط لا المعقولة في شئ ان يراه او انه الشرط على حد
 للمضاف او يراه بالشرط معنى الشرط واذ انكفت ما كثرنا

هو الفعل الواقع
 في الشرط على حد
 ما كثرنا

على

حسن نظام قوله مكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام مع ما فيه
 من لطف الاسباب وارتياع شأن الكلام لا يخفى ان الارتياع
 في الحسن بوجوب الزيادة على اصل الحسن والارتياع في الحسن بوجوب
 اصل الحسن وانما اراد بان الحسن الذي في هذا المقام في المقامين اما
 في الاول فلان نفس المطابقة انما توجب نفس الحسن الذي في الارتياع
 عليه وانما في الثاني فلان عدم المطابقة في اصل الحسن فكيف
 يثبت بالارتياع الذي بوجوب اصل الحسن وقد افاض في شرح
 الاحكام انما ان حصل الارتياع بعد المطابقة بل لا يحصل ان
 يسطر الكلام بعض البسط لشيء ما فاق فيقولون ارتجاع شأن الكلام
 مصدر مضاف ففقد العدم كذا الفاعل فغيره ان جميع الارتياع
 بالاعراض وجميع الارتياع مضاف بعد ما وتجر على الاول ان انما يثبت
 بنفس المطابقة نفس الحسن لا الارتياع قد ولين بوجوب لهما في الارتياع
 فاعرف ان جميع الارتياع في اصلها في الارتياع في شئ
 في الرتبة فبعضها اعلى وبعضها ادنى والوجوب لهما في المطابقة
 لا تنسبها فانها متفاوتة في الاعلى والوسط والادنى ولا اعلى
 بوجوب الاعلى والوسط والادنى في الارتياع في قوله في قوله
 المضاج ما لا يفرق هو الاول انتقال الارتياع والمطابقة كما
 مطلقا فيراد الكلام بينهما ولا شك في استقامته حصول الارتياع
 الكامل للمطابقة الكاملة لا انفعول في يرا بالارتياع الكامل من

ع

ع

لا اضافة كرملة على ان سبب الارتفاع فيلزم احوال الكلام الواضع
 في الاربعين المتوسطة بين ذلك الارتفاع مع انه اكثر واجمع في الارتفاع
 وايضا لا يستقيم حصول الارتفاع انما لا يعبر عن المطابقة للكلام
 لانه انما يحصل بعدم المطابقة لان عدم المطابقة يقتضي اشتداد اصل حسن
 والارتفاع يقتضي جوده وحين فرض حصول الارتفاع بعدم المطابقة
 فلا تنك في عدم حصول جميع الارتفاعات المتناهية في الارتفاع
 بعدم نفس المطابقة فيمكن ان يقال لعل المصنوع انما هو ارفع من
 والاحسن على الارتفاع في الارتفاعات وانما هو كلام ذكره السكاكي
 والمصنوع ليس بمصدر متساو بل انما هو مصدر على فموزان بحر رست
 الحسن نحو والفضاء في الكلام الصحيح حسن في الجمل كونه منقطع
 في الحسن والبلغ من رفع في الحسن فصيح انما يرفع الكلام في الحسن
 بالمطابقة ونحو قوله ما يتبدل ان المراد بقوله المراد ويعتق بجا
 في الحسن من جهة تقييد القياس من انه لا يلزم الارتفاع على الحسن
 في الارتفاع ولا يثبت اصل الحسن في الارتفاع وانما الارتفاع
 جميع الارتفاعات بنفس المطابقة والجميع الارتفاعات بغيرها فله
 ان يقول قول مطابقة الارتفاع مصدر مضاف وكذا بغيرها فله
 ان جميع الارتفاعات المطابقة وجميع الارتفاعات
 بغيرها فيكون من مقابلة الجميع بالجميع فيقسم الارتفاع الى واحد
 القسم هو كونه الى قسمين السامع فانه معلوم ان الارتفاع الاعلى المطابقة

العدا

الصبي والارسطو بالوسط والارسطو بالوسط والارسطو بالوسط
 بالوسط والارسطو بالوسط والارسطو بالوسط والارسطو بالوسط
 والارسطو بالوسط والارسطو بالوسط والارسطو بالوسط والارسطو بالوسط
 من حيث ان سبب الارتفاع في شح المنافع من تقييد الكلام ما يقتضيه في الجمل
 عند البقاء والارتفاع في صوات الحروف ثبات بين الكلام والارتفاع في السكينة
 لم يحصل الارتفاع بعدم المطابقة بغيره فلهذا هو المصنف
 لما جعله بغيره فلهذا هو المصنف لما جعله بغيره فلهذا هو المصنف
 اما ان يحل هذا الكلام على اعتداهما فهو ما هو على فقر المستد الى على
 المستد على قول من ان شح الفعل فيكون له المستد على المستد
 فيجعل تساويا بينهما كما يكون للمقتضي اخص مطلقا او على عكسه
 فيقول تساويا بينهما كما يكون للاعتبار اخص مطلقا واداره المقصر
 يخرج كون احداهما من الارتفاع من وجه من وجه الارتفاع اما ان يثبت
 فيخرج مجرد الجمل انما يحتمل التماس التفرع فيقول على الاول ان
 العمل هو ما ذكر ان الارتفاع مطابقة الاعتدال وانما هو الارتفاع
 في المقصود فالارتفاع هو ما ان يحل على احد القسمين فلهذا هو المصنف
 لان الارتفاع اما التساوي او اخصيه للمقتضي مطلقا على غير مقرر
 المستد الى على المستد اما التساوي او اخصيه الاعتدال مطلقا على
 تغيير فقر المستد وعلى كل من الارتفاعات التثنية اثبت ان
 جميع الارتفاعات بسبب مطابقة الاعتدال اما على التساوي فلهذا

ان يكون مطابقا لحد المتساويين سواء كانا دون مطابقا للاشياء
 المطابقة بمعنى صدق المشتق والاعتبار على الكلام كالتحيز
 او بمعنى اشمال الكلام عليها كاقيل وعلى تقدير مطابقة المتساويين
 لا يكون بدون مطابقة الاخر فاذا كان الارتجاع حاصل عند المطابقين
 كان حاصل عند الاخرى ضرورة فبذلك لا يثبت انهما يشتركان في المطابقة
 لاننا نقول لعل السبب في حصول السبب عند حصول السبب
 بل كونه السبب هو ثباتي السبب ومقتضيا اليه نعم لو انهم
 ان مقتضى كون الارتجاع مطابقا لاعتبار حصول الارتجاع عند
 ثم المتعلق على هذا الوجه وانما على حصة المشتق فلا يجوز
 ان يكون كلام مطابق للاعتبار ونه المشتق نعم شرط ارتجاع
 هذا الكلام مع وجود مطابقة الاعتبار وانما يسمي الارتجاع على مطابقة
 المشتق فلا يكون مطابقا لاعتبار مطابقة سبب الارتجاع اللهم
 لاننا نرى ان السبب مطابقا لاعتبار في جملة المطابقة كل
 اعتبار وانما على حقيقة الاعتبار فلا يجوز ان يكون كلام مرتفع
 مطابقا لمقتضى دون الاعتبار ومما يكون هذا الارتجاع مطابقة
 الاعتبار ووجه عوى بل لازم المطابقة مع ان مقتضى ان يرتفع
 المطابقة بالصدق فطاهر الغشاة لان صدق الاع على شي ان
 استلزم صدق الاخص عليه كالتساويين او انعكس لعدم
 وان فثبت بالاشمال فانما ان يكون استلزام الاشمال على الاتم

للاشمال

للاشمال على الاخص بل لازم الاتم والافضل صدق
 الوجود وهو انطواء ولا يجوز ان لم يجر فطابقا في كمال الاعتقاد وكذا
 ان يكونا لا يلزم من حيث المبدأ والمزاج سبب اللازم مع ان كان
 ان يثبت من هذا الاستلزام لان مجرد كون الاعتبار اخص من المشتق
 لا يصلح قولا لانهم لا يثبتون انهم لا يستلزم بل مجرد كون
 ذكر الاختصاص فيلزم تركا لا يثبتون انهم لا يثبتون على المشتق
 لا جواز في ان الحكم وان الارتجاع مطابقا لاعتبار مطابقة الترتيب
 وان فثبت في فطابقة الاتم انهم لم يعلموا انهم لم يثبتوا
 وقد جمع وجهين الامور انما المعلوم فموان الارتجاع انما هو
 بالبداهة واما ان يكون فثبت ان الاعتبار مطابقا لاعتبار
 من الاكتمال بعلمهم من الارتجاع فطابقة المشتق كمال ثم
 ان الترتيب لا يتم سواء ارادوا المخرج الاتم في المعلوم او احد الطرفين
 انما الاتحاد فلا ان فثبت المطابقة بالصدق فاللازم ان يكون
 ليس الا على ان الكلي في عدم مطابقة الامور ووجه المساواة في جميع
 الاحتمال مع احتمال واحد منها فثبت الاتحاد وان فثبت ان
 لا يلزم من انحصار في التباين ايضا بل وان يكون في التباين
 صدقا لالزام في الوجود فطابقة الاشمال على كمال استلزام الاشمال
 على الاخر فيصير اعتبارا مع تباين المشتق والاعتبار فطابقة الاتحاد لا يلزم
 اعتقاد فثبت ان كمال الاتم الاستلزام في جميع الخصائص بل في جميعها

الاشياء ليس اوصافها على الاخرى في الجمله ووجوده مع تباين
 المشدودين معلوم لعدم وجودها في القصص فلو ان استقامته
 يتوقف على تساويها او اوجه احدهما مطلقا وشرقي منهما لم يلزم
 من المحصرين صحة ما مع العدم من وجه مع التباين ايضا فان
 المطابقة بالاشتمال في هذا ما عرفه لا يوجد ان يقال ان معنى المحصرين
 ان مطابقا لا اعتبارا مطلقا سبب الارتماع ومطابقة التعقيل
 كذلك فيلزم التباين في بينهما او الالقاء كذا في احداهما اعم مطلقا
 او من وجه يمكن مطابقا مطلقا سبب بل هو في الجمله واما سببها بناء
 على ان المعنى سببه مطابقة الاعتبار من حيث مطابقة الاعتبار
 وسببه مطابقة التعقيل من حيث مطابقة التعقيل في سببه
 لان اضافة المصدر غير متناه الى اضافة التباين في
 لا فاما المصدر العوم لا لانها متناه في العدم والعدم في العدم
 كما في منزلة اقسامها فانه يلزم من كون جميع التعريفات فيها في القيام
 انحصار التعريف في هذه الحال وقد لا يوجد كما في قولك جميع التعريفات
 بسبب كذا فانه يكونان يكون جميعا او بعضهما مطلقا بسبب
 او ايضا لان الشيء قد يتوقف على سببه في حيث متعلق شيئا اخر في
 من سبب التعقيل فيكون ان يكون كل من المطابقة في جميع الارشاد
 ويكرر محمولها بكل منهما فلا يلزم المحصر من كون جميعها سبب
 مطابقا لا اعتبارا ويمكن دفعه بان يكون ليس المعنى بها ان جميعها

دكون

كونه ان يحصل سبب مطابقة الاعتبار بل ان جميعها حاصل
 ان يحصل سببها اليه فلا يكونان يحصل ارتجاع غير اصله ولا يمكن
 حاصله كما هو حاصلهما في الاشياء كحصول الشيء ان المراد من
 السبب المعطى التام بانها لا يتعدد فوجب ان يكون الالقاء
 بهما وبعدها طامره يشترط اتحاد المفهوم على نقله من وجه في الجمله
 فتقتضي المثار اليه بقوله والاشتمال النسب الا ومع من التباين
 والمساواة والعدم مطلقا ومن وجه فان بين المطابقة المحصرين
 او احدهما بما ذكرنا ان معنى المحصرين ان مطابقا لا اعتبارا حيث
 هي سبب للارتجاع وكذا مطابقا التعقيل ثم بان الاتحاد من غير
 توجد شرط عليه لا يشترط محمولها استحقاق اقسام المحصرين صدقا
 فاما ان يذهب احداهما او كلاهما وان يبين بالاشتمال ان كانت
 بينهما تماثل او عدم من وجه يزيل التباين او العوم مطلقا يزيل
 المحصرين الاخص لم يحسن الا ان المدخل هو الاتحاد الى العدم ومنه يزيل
 في المزيل لشيء المساواة اصلا ومع اختصارهما لشيء الاتحاد وتقتضي
 ان يقال يكونان للمساواة بهما واحدا فيساويان مساواة او يلزم ان يكون
 لازم عدم المساواة من وجه النظر على نقله من وجه في الجمله
 فيكونان حاصلهما لا يلزم من المحصر في الالقاء ان يكون جميع افراد حيزي
 المحصر في القدر والتمسك فيكونان يكون بينهما مساواة ولا يزيل
 المحصرين الا لشيء وهو المدخل في الاتحاد فتدعي معاني العدم

ان يكونان

لا يخفى ان معرفة ما لا يتوقف على معرفة علم النحو واسطه كما جرت
 عليه من ان يكون في تركيب المعنى المفيد الذي لا يتوقف على معرفة علم النحو
 الخفاء على ما علم من علم النحو وتوقف يتوقف من القول في معنى
 من معنى النحو ثم انه يستدل على ان مراد الشيخ بالنظم الذي ليس
 بالتوقف المذكور هو معنى التطبيق انه قد حصر في وضع معنى النظم
 في وضع الكلام ومنه ما تقدمه على النحو والعمل على موجب
 قوانينه ومنه ما يصلح تفسير المعنى المذكور وظاهره في معنى
 للنظم وجعله مستقرا بين ما مع ان الاشارة الى خلاف الأصل
 وذلك كما مر في ما تقدمه من انما عاين من
 مطابقة الكلام يظهر في ذلك انه لا حاجة الى العلم باللفظ في الكلام
 المعنى على المعنى الاول حتى تدفع عنه ما ذكره من عدم من الاعتراف
 ان يكون حاصل الاول ان البلاغة ترجع الى المعنى الاول باعتبار
 انما تدور المعنى الثاني في اعتبار وترميمه الذي هو منشأ انما
 وحاصل الثاني ان انما ترجع الى اللفظ باعتبار انما تدور المعنى الاول
 الذي يتوصل به الى المعنى الثاني فانما التفسير انما في حسن
 وما تدور الى المعنى الثاني في انما تعلقا انه يظهر في ذلك انه وجوب
 من الكلام على مقدمات البلاغة كما كانت في طائفة الكلام المعنى
 انما في من حيث اللفظ انما تدور انما تدور المعنى الثاني في كانت البلاغة
 من حيث اللفظ من الاعتناء وعبارته الايضاح سكذا في كلام الشيخ

ح

حيث نفي انما من حيث اللفظ على نفي انما من حيث
 الفقه است من غير اعتبار التركيب وحيث نفي انما من حيث
 على انما من حيث انما باعتبار انما تدور المعنى عند التركيب والموافقة
 بلا افراد التركيب فيقصد انما هو الا انما في المنطوق لا المعنى في
 من الكلام على ما تقدم من تعريفات البلاغة وذكر التركيب وحده
 مناهج ومع ذلك الافراد في الايضاح يدل على انما تدور باللفظ وهو
 المنطوق في المعنى الاول وما عدا اللفظ انما اراد مرجعها انما هي
 كما صرح به في الايضاح وجعلها المعنى الاول في غاية الفساد وكذا لا يتوقف
 يدل على انما تدور في المعنى الثاني المعنى الاول انما في اللفظ لا في المعنى
 انما في الكلام المعنى الاول يدل على انما تدور من انما تدور المعنى الثاني في حسن
 انما في المعنى الاول في المعنى الاول انما تدور في المعنى الثاني في حسن
 انما في الذي يتوصل به الى المعنى الثاني انما تدور في المعنى الثاني في حسن
 وعمل انما في المعنى الثاني في المعنى الاول من حيث مرجع البلاغة ومن انما
 في التوقيف على كون البلاغة في المعنى الثاني ليس بوجه في انما تدور
 وحمل التركيب على التركيب المقترن به هو المشتمل على تعريف هو
 منشأ التفسير حتى يصح حمل المعنى على المعنى الاول فكيف اردوه
 عبارة الايضاح بل انما في علم اللفظ
 فلا بد من انما تدور في انما تدور المعنى الثاني في انما تدور المعنى الثاني في حسن
 قوله على انما تدور على انما تدور ذلك انما تدور في انما تدور في حسن

ج

الاجزاء نظرا الى ان كل نوع غايه الامران المتضمنين هذا النوع
 المراد من معنى تسمية الاجزاء والمراد من التسمية هنا مقادير الترتيب
 من التسمية انما يطلق على ما يكون اقرب اليها من الوسط فلا يتساوى
 ولين تماويل فلا يتساوى والى الجب افر ما بل ما هو اقرب اليها من الوسط
 ايضا والتعريف عن النوع باطلا ان من جميعها لا يصح على ان
 لو كانت فالتعريف عن النوع باطلا في الاحكام التي يكون فيها
 النوع لا يصح اصلا كما اذا قلت زيد وشكر وكذا في افراد الانساق
 نوع او النوع زيدا وعمره الى افراد الانساق وكذلك الانسان و
 الترتيب الى افراد الحيوان يحصل اياها من بين الافراد وما كان
 فيمن هذا الترتيب فان الكون طرا على ان يصح اطلاق الاجزاء
 لا افراده لان كل واحد منها سوى تسمية ليس متعلقا به لا منها
 تجاوزه وقد اخذ علمه لجأوة في مفهوم الطرف الاعلى
 بوجه قول صاحب الكشاف ورافد شاذب بوجه القول
 عن حد الاجزاء كما في المعارض حيث قال وبعضها مراعاة
 يمكن معارضة ولو كان حد الاجزاء يعني تسمية ثم ثبت بوجه القول
 عند امكان المعارض وانما ثبتت امكانها بالمقصور من جميع
 الترتيبات كما ثبت بالمقصور عن نفسه فكانت الامانة للبيان
 وان لم تعلم ان معنى التسمية على وجه تعريفه المجدد الاجزاء وان
 قوله يمكن معارضة صدق كاشفة فلا احد ان يمنع الاول منها

الاجزاء

لجواز ارجاع التسمية الى الاجزاء مع انه اقرب وبين سلم فيصح ان يدا
 يستدل بالاجزاء ان يكون محطه مع ان التعريف هو الاصل في الصفا
 ان قال صاحب هذا الكتاب على ما يكون كما مر من حيث افرادها و
 من حيث يمكن معارضة ما مر ما يدفع بان المقصود من الترتيب
 الاشارة الى المضاف فارجع التعريف الى ما على ان الترتيب ان يرد
 مستحق التعريف وهو المقصود وجعل التعريف مقصودا وجعل له الكثرة
 وهو ان يكون كما مر من تسمية الاجزاء واقعا في تعريفه ان المقصود
 استقفا مراتب الاختلاف هذا وقد اقرض على صاحب الكشاف
 بوجهين احدهما ان الكثرة في الاختلاف والاختلاف من الكثرة وجعل
 كثرته من المحقق والاختلاف من الكثرة وجعل على من
 انهم من غير ضرورة وكذا ان قوله فكان بعضه بالمعاهد الاجزاء من
 قدرة غير الله على الكلام المشهور وهو ان السداد يمكن ان يقال للارتقاء
 على شكل قياسي يستثنى في بعضه ابطال الملازمة باطلاق الملازم
 فحيث كان الملازم اظهر لزوما ووضح بطلانا كان هذا القياس حريصا
 والاختلاف ان الملازم من الاختلاف ويكون في بعضه انما هو ابطال
 وكان في الملازم فلا يكون هذا الاختلاف بوجهه في مراتب الاجزاء
 بان يكون البعض واقعا في اعمامه والبعض في اوسطها والبعض في
 اسفلها ان هذا ليس باطلا بل واقع في الملازم والبيان اشترط ان يكون
 في الاجزاء او رتبته فمورد الى معنى الاحتكاك ولا يتوقف في مراتب

وغيره منه

ما دون الالفاظ فانه وان كان هذا البطلان لكن ليس واضح المقدم
 بل ان يكون الكل افعالي فانه مناسبا ان في الواقع في مراتب متفرقة
 ان في الواقع في مراتب نوع اتفاق فلا يحسن تميز مطلق للاختلاف المتعدد
 بالكثر بالاختلاف بحسبه وبما يجد فلا يحسن ان الاختلاف بالاجزاء
 ووجه من اظهر لزوم ووجه على سبيل التبرل وادعاء العنان فغير
 الاختلاف به ولا شك ان ليس لهذا الاختلاف كثره يعني المتعدد
 او هو اختلاف واحد فاعية اكثر في المختلف فان كثره نوع
 من كثره الاختلاف فانه من ابيدنا لمعنى كثره الاختلاف
 وبما ذكرنا من التبرل وادعاء العنان المدفع الاخر اذ في وبيان
 انه لو كان القرآن من غير الله لكان الكمال صراحتا هذا لا يمكن
 جعل الامم تقوم على بعضه على سبيل التبرل عند كوسم الالفاظ
 كون الكل غير الله شك في لزوم كون البعض كذا كذا يكون
 اثباتا لا مطلوبا بالجمع ووجه او كذا ووجه كذا ايضا يمكن ووجه الا
 فان يقال بل من كثر الاختلاف الى الكل في هذا المظهر على معنى
 اكثر لانه الظاهر ان ما وادعاء عن التفت عن حواء الظاهر هو احدا
 الكل اختلاف كثره الى كوسم ان لا يترك كون الكل مختلفا اختلاف
 كثره فلا حقا في لزوم كون اكثر من هذا الاختلاف فانه لا يمكن
 انظر لوجه ما وادعاء عن المناقشة من اختلاف اكثر كذا بوجه احدا
 اكثر المذكور في المظهر صريحا بل يطلنا من تنوع لان ما دون التفرقة

موجوب

المع

وهو من قدره ثلث ايات فاصرف هذا الالفاظ ويكره معارضته
 فيكون جرحه في ثلث ايات بان ذكر الاختلاف يكون البعض
 واقعا في مرتبة الاجزاء والبعض فاصرف احدها واقع في القرآن ايضا فلا
 يكون صحيح البطلان فلا يكون زجرا لاداء في التماس المذكور لان
 يقال ان اراء البعض المتقدمة وهو قدر المعجزة لا فرق واما بشره ان
 المقصود بالاختلاف الذي ليس في القرآن وكون بعض قسمل
 من القرآن اعني ما دون قدر المعجزة هو مشهور كقوله ثلثه مؤثر
 تعدد البعض التزايد عليه ولا يبعد ان يقال دفعا للاختلاف في
 المقصود من كون القرآن من غير الله كذا وبعضا يعني نفس
 القرآن من غير الله اذ لو كان ولا يقل من ان يكون بعضه
 من يلزم الاختلاف المذكور ان يكون بعضه الذي من الله
 بالخاصة الالفاظ وبعضه الذي من غيره فاصرف عنه
 فانه وما يقرب من كلامه هذا الالفاظ جزء عبارة شرح العلاء
 نقول لان في عبارة المتشاح احتمالا لاختلاف المقصود وان
 بعيدا من ان يعطى قوله وما يقرب منه على هو كثره
 وجه الكلام المصنف فغيره ان هذا الالفاظ وما يقرب من هو الطرف
 الاعلى وليس في كلامه الشرح ذلك الاحتمال وما وقع في الفو آية
 المشابهة ان طرف الاعلى هو المعجزة فوجه ما اذا الطرف الاعلى
 فوجه اي نوع الانحياز المستعمل على ما ثبت بعضها اعلى من البعض

ش

وقد توجه بان اراد قدر الطرف الاعلى في الجوز فلا تاتي كون ما يتوسط
 من الطرف الاعلى مع البعد وجهه في سره بان المراد حصر كال
 في الطرف الاعلى كما في عالم الجوز وقوله ولا يخفى ان بعض الايست
 الخ كما يبدل ذكر ان حد الجوز هو الطرف الاعلى ما يتوسطه فان
 سمع الايست واقعه في مرتبة الجوز واستماع المعاوضة مع ان
 بعضه على الا ان في عموم الجوز طبع الايست فمما قد لان ما قد
 القدر المعبر ليس يجوز ويمكن دفعها بان لما كان احصاها في الجوز
 ثلث ايات فما فوقها انما ظاهرا مشهور الكل حكمه على القرآن
 واما ما لا يخفى ان اراد المراد القدر والاقدم فيها ذكر ان بعضه
 اعلى طبقه ما يشتر من قولهم القرآن في اعلى طبقه لا بلان
 ان لم يحل الاعلى في الطرف الاعلى وهو انما في نظامه لا
 يجعل الطرف الاعلى ما يتوسطه اعلى الجوز طبقه واحدة
 القرآن واقعا فيها وان جعل على الطرف في اوجه الطرف الاعلى
 بحسب النوع اي نوع الجوز الطرف الاعلى
 وحده في الجوز اذ صرح بذلك تنبيهنا على ان الطرف الاسفل
 ايضا من البلاغة اجرة اذ اعاد وقع في غاية الجوز من انه ليس
 من البلاغة في شيء ولو جعل هذه التبيين في قوله اذ اعاد
 الى دون الشيء كان احسن لان طرف الشيء بها يتبع لزوم
 اختلافه قبل مرادها فلا يكون في اختلافه اما استلزام التبيين

الى دون الجوز لا يحسن الجوزات المحسولات فكلما استلزم للكون
 من البلاغة لا ر على ان الكلام الواقع في ليس بما وكل كلام
 في الجوز من الجوز في مرتبة البلاغة وقد يتوهم ان ما ذكره من ترتيب
 الاسفل يصدق على ايات المتوسطة بل على الطرف الاعلى
 على المطلق ان دونها كما ان دون الاسفل ايضا يصدق عليها
 ان المتغير الى دونها ملحق بدفع بان المراد ما اذ اعاد الى دون
 مطلقا اي مرتبة كانت من المراتب التي دونها فلا يصدق في جملها
 غير الاسفل وان الكلام يشعر بان مجرى التفسير الى دونها
 لا يتحقق فلا يصدق على الاعلى والمتوسطة لان التفسير الى دونها
 انما يصح سببا للاتفاق في تخطيط التفسير الى دون الاسفل ايضا
 المراد ما اذ اعاد الى دونها فهو من حيث ان مرتبة الجوز هي
 يصدق على الاسفل لان التفسير الى دون الاعلى والاسفل لا يصلح
 للاتفاق وقوله لانها ليست مما يجعل المستثنى مودعا بعدتها
 اذ على ما ذكره في الجوز ان لا يبعد وصف المستثنى من الجوز
 بعد من الصناعات ولا يسمى سببا باسم في العرف كما يسمى
 الملاحة والنصاحه فيقال في نصيبه والابقال مرصع ومجتمس
 ومطبق ومن لم سقطت مرادها بانها لا يجوز وصف
 من صدر عنه التخصيص بالجنس وقد وجه تخصيصها ببلان الكلام
 حيث جعله تاجه فها ان تحسب الكلام لا يتوقف على بلاغة

المشكك على ملاحظة الكلام حتى لو صدر كلام يمنع من بطلان
 يكون هذا الوجه محسناً في الاستدلال على صحة ذلك والمنع
 حذر الوجه نحو ان الزاوية في انحاء الاشياء اذا صدرت
 من غير المنع والملاحظة في المشكك ملكة لا حقا ان
 الملكة التي تمنع بها على ما بينت الكلام البليغ في نوع من المعاني
 كالمعنى والزم او الشكر او الشك او كونه او نفي او
 انواع متعددة لا يمكن صاحبها ان لا يتكلم بها الا في
 على البليغ كلام بليغ واحد او اكثر من غير ان يكون عليه قيد
 بل ملاحظة المشكك على ما بينت في خصائص المشكك ملكة لا حقا ان
 على ما بينت كل ما يتوقف من المعاني التي يمكن التعبير بالكلام عنها
 بالكلام البليغ وافا واما ذكر من التعريف لهذا المعنى المقصود
 لا يتم الا بعد ان يقال وقد عرفت في ذلك على ما تقدم من تعريف
 من صاحب المشكك فان ملاحظة المشكك في المعنى هو ما بينت بطريق
 المعاني بغيره وتكون كلام بليغ وان كان تكرار في ملاحظة الاشياء ومنه
 كمن يكرر وصفها بصفة عامة يمنع من ذلك على انها قد تجزى
 عامة في ملاحظة الاشياء كقولهم هو علمت فليس قد عرفت وقولهم
 ثم فخر من جرات وانها لما علمت معوم بصفها صا والمعنى اليه
 كل كلام بليغ فلا حاجة للتعريف الترميز الى الاستغناء فتعريف
 فصاحة المشكك في جوامعها او لا فلا بد من معنى لتكرارها كقولهم

الرفع

١٢٠
 الرفع خصوصها وتقدم بالوجه وهو وجهه لا يمكن
 في جميع الافراد على سبيل الشرح الا ما حذر حتى يكون من
 بطلان عالم الا بغيره انما هو الى ان لا يما من الا وجهها عالم لا كمن
 بما استرجع في وجهه ولا يستغنى عن كنهه في جميع
 الرجال العلماء ووجهه انما ذكره اية المعاني ان الشك في حقا
 للغير والوجه واما ما وصفت به من كنهه في كنهه منها ايا
 ابيض واما ما يلاحظه لوسم ان المعنى كل كلام بليغ لا يلزم ان لا
 يكون من كنهه اصدلا ان الكلام الواقع في تعريفه ومنه انما
 بليغ ولا يقدر عليه البشريين قيد بوسم يلزم ان لا يكون من كنهه
 فيها اصدلا ان لا يكون فوق جميع البليغ ان البليغ يقدر على
 كلام بليغ لا يقدر على كلام بليغ لا يقدر عليه البليغ وصادق
 وقد عرفت من صاحب المعاني انما في ملاحظة
 يتوقف المشكك في ما بينت في اختصاصه من تعريفه حواسه التي
 عنها وادراك انواع التشديد والتميز والكنهه على وجهها وادراكها
 ان ذلك لا يستلزم لها تعاضدا واما ذكره المصنف في كلام
 ابن الاثير في المشكك السامع ان البليغ حصص من اختصاصه كالاشياء
 ولا يمكن ان وكل بليغ فصيح وليس كل بليغ فصيح وكلامه انما
 في الذم من ان يكون له شرف في ما بينت في كنهه البليغ ان البليغ
 اخص من الغصاة حذو ان يخرى الصدوق والعباد ما حذر في

[illegible]

المجموع

ويعرج البلاء على الاقرار وذكروا من التفسير انما يصح قسمنا
للمرجع على معنى القول دون الثاني ولو كان في المعنى رجم جميعه لا اقرار
ثم ذكر رجم كفى الاقرار على ما يوضح المقصود وذكروا من كان
عمدوا رجمه فيهم من الاسكن في المشاوره وهو الاسكن في
يشي الامتاع بالعرفه في الامتاع بالذات لا الاسكن في الذات
حتى يرد ان الاسكن في الممكن لا يتوقف على شيء لان ذلك انما هو
الاسكن في الذاتي ثم لا يمكن ان الحكم في تارة المعنى المراد في اول
التعقيد المعنوي في هذا الباب مستقود وهو ان البلاء
يرجع الى امر واحد ما حصل يعلم المعاني والاشياء او يحصل
في كسب الله والعرف او الخبر في بعضه بالبيان فالتعقيد
انما يعتبر عن الاول بالقياس الى هذا البعض الذي يحصل بالبيان
والاضاح لا يمكن قوله في كسبه عن الاول اعلم المعاني على الظاهر
الا لا يمتزج عن التعقيد المعنوي وهو من الاول فممكن ان يكون
ان المراد بالحكم بالبيان سبب التعقيد المعنوي فيكون انما هو
انما في كسب الاول في بعضه بدار الامتاع والاسكن في كسبه
في مقتضى الكلام على مقتضى الحال في عدمه انما هو في مقتضى
انما هو كسب في كسبه فلا يشاء في كسبه في كسبه في كسبه
بلا خفاء في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه
الى المعنى المراد في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه

في الكلام غير مطابق البتة وان اردنا ان نقسم على الخط فاما ان
 يشترط فيه عدم الخطا اوله لا يتوجه على الاول ان لا يكون عدم الخطا في اللغة
 الكلام من غير جملتها فكيف وقد عرفنا ان هذه الخطا هي التي
 سواء كان من ساكن من غير من حيث المتكلم اوله على ان في ان البلاغة
 لا يرجع الى مجرد الجملة ولو كانت مع الخطا بل البلاغة في بيتك عنها
 وجوز ان عدمه ويمكن ان يكون باختيار السائق الاول من ان الخطا
 بالاعتراض عدم الخطا فان عدم هذا المعنى اعني الخطا لا يلزم
 ان يكون كلام غير مطابق لان الخطا لا يلزم ان يكون في هذه الحالة
 بل كقولنا ان يكون اسودا غير ان لا يكون اللغز والاعلان على المعنى
 والله سبحانه وتعالى لك وقد يجاب برحمتين احدهما باختار
 السائق الاول ايضا بناء على ان المضمون من كون مرجع البلاغة هو الادلة
 ان الاعتراض لازم في البلاغة المعنى قوله والاعلان ان لم يكن الا
 لازما فربما يكون من عدمه وان كان في الخطا مستحقا في ان يفتقر الى
 ان في وباحتها ويشترط عدم الخطا في الاعتراض فانه لا يعتز به مجرد عدم
 الخطا اذ لم يكن من محال في قصد فمعنى قوله ان لم يوجد عدم الخطا
 عن قصد فانه في كلام غير مطابق ليس له ان يثبت بل قد يكون في
 قوله لا يكون فاما ان قال وباحتها في اسودا الخطا فانه عن قصد لا يثبت
 فاما في الاول وعلى الاول في ما في المناقشة فانه على الثاني ينبغي ان
 يتقدم الخطا في تعريف البلاغة بما يكون من غير قصد بل من استنداك

قرارها لوجه الشاهد كونه في غير المقصد كما هو الظاهر من قوله
 فانه يكون بلغة في تعريف البلاغة ان لم يتقدم المقصد فكيف لا يكون
 شيئا بجميعه في معنى هو ان عدم الخطا عن قصد والبرهان انما قام
 على ان الاول من الثاني في سواه اوله فانه الدليل انما كان
 غير عليك وقع ما لو تقرر ان البلاغة في الكلام لا يثبت على غير النصيب
 من غيره بل يكفي وجوب النصيب سواء كان في الحكم من بين النصيب وغيره
 اوله فانه انما لا يثبت انما في عام الى ان يثبت انما في بقية الكلام مع ان
 كبر من الاثرين يصلح مرجعا للبلاغة المتكلم بل كما يكون اسبها من بلاغة
 الكلام قد يوجب بان رسم الله اقضي في ذلك كلام الايضاح فانه جعلها
 مرجعا لبلاغة الكلام فيكون المتكلم عليه ويكون فيها ان كل ما هو مرجع
 لبلاغة الكلام فهو مرجع لبلاغة المتكلم من جهة فبذلك ما مرجع لبلاغة الكلام
 في حكم جعلها مرجعا لبلاغة المتكلم ثم قد ان توقف لبلاغة المتكلم على
 مرجعه امر اخر لا من جهة بلاغة الكلام كما في مرجع بلاغة المتكلم
 لبلاغة الكلام كمن الواقع بالنسبة الى الامر من كل من جعل مرجع
 لبلاغة الكلام نظرا الى المحقق بيان ان مرجعه لبلاغة المتكلم باعتبار
 مرجعه لبلاغة الكلام والى تعريف الكلام النصيب ان يقرر
 هو معنى فالكلام النصيب فاختار الى ان قال ويدخل في تعريف الكلام
 النصيب تعريف الكلمات فاصح انما لكلام النصيب في الايضاح والله
 قد اعترضه وهو في الاضطراب الى الكلام هو الكبر ولم يخرج الى قوله يدخل

انما اذا كان الشيء نصفين من صفات التوفيق يعرف السامع
 انصاف الذات باحديهما دون الاخرى فانه نصف يعرف السامع
 انصاف الذات بما كان تقدم الاخرى له العلم بها وتوحيدها
 فيسقط ان يجعل العلم الاول على العلم المعاني ويمكن ان يقع العلم بان
 مجرد ما حفظ كون العلم على ان يعرف به ايراد المعنى الواحد في ذلك
 حقيقة يمدد عليه المطابقة كقوله سبحانه وتعالى المعاني لذلك لا يصح ان يكون
 مقاصد البيان عن مقاصد المعاني لانها هي التي هي من المقاصد
 الا ان كان وان يذكر ما ذكره السامع في اراءه واعتباره في ذلك
 من كون المعاني كذا وكذا والبيان كذا وكذا فله ان
 يعرفها بنفسه اجماعا كذا انما هو موجب العلم وما لا يلازمه
 والا فليس الواجب بالاعتقاد على الطالب الا تصور مطلوبه
 بمضمونه بوجه ما بحيث مما زعمه ان الطالب في ان يتبين
 لا يمكن ان يكون اذ هو يتعلق بمضمونه المطلوب وهو ان كان له
 واحد فلا بد ان يتصوره بمضمونه اذ لو لم يتصوره اصلا استمع
 عليه ولو تصور بوجه شامل في غيره ولم يتصوره بالخط عن غيره
 وبين ان دفع الطالب من حيث انه في ذلك الامر الشامل فليس
 ان يقتضي الطالب الى غيره فلهذا ما يثبت ويضيق فلهذا
 وان كان كثره فاما ان يقتضيها بوجه واحد فلهذا ما يثبت
 او لا وعلم الشيء حكم الامر الواحد فعليه ان يتصوره من احواله وكثرته

انما اذا كان الشيء نصفين من صفات التوفيق يعرف السامع
 انصاف الذات باحديهما دون الاخرى فانه نصف يعرف السامع
 انصاف الذات بما كان تقدم الاخرى له العلم بها وتوحيدها
 فيسقط ان يجعل العلم الاول على العلم المعاني ويمكن ان يقع العلم بان
 مجرد ما حفظ كون العلم على ان يعرف به ايراد المعنى الواحد في ذلك
 حقيقة يمدد عليه المطابقة كقوله سبحانه وتعالى المعاني لذلك لا يصح ان يكون
 مقاصد البيان عن مقاصد المعاني لانها هي التي هي من المقاصد
 الا ان كان وان يذكر ما ذكره السامع في اراءه واعتباره في ذلك
 من كون المعاني كذا وكذا والبيان كذا وكذا فله ان
 يعرفها بنفسه اجماعا كذا انما هو موجب العلم وما لا يلازمه
 والا فليس الواجب بالاعتقاد على الطالب الا تصور مطلوبه
 بمضمونه بوجه ما بحيث مما زعمه ان الطالب في ان يتبين
 لا يمكن ان يكون اذ هو يتعلق بمضمونه المطلوب وهو ان كان له
 واحد فلا بد ان يتصوره بمضمونه اذ لو لم يتصوره اصلا استمع
 عليه ولو تصور بوجه شامل في غيره ولم يتصوره بالخط عن غيره
 وبين ان دفع الطالب من حيث انه في ذلك الامر الشامل فليس
 ان يقتضي الطالب الى غيره فلهذا ما يثبت ويضيق فلهذا
 وان كان كثره فاما ان يقتضيها بوجه واحد فلهذا ما يثبت
 او لا وعلم الشيء حكم الامر الواحد فعليه ان يتصوره من احواله وكثرته

بمخصوصه وعلى الاول لا بد ان يعرفها تلك المعرفه او لا بد ان يعرف
 الى معرفه كل منهما لمخصوصه فمعرفة ذلك على ما اوردته فليس اللازم
 هو التقدير البتة حتى يصح الوجوب التام فيكون ان يقال
 اذا لم يكن الكثرة محصوره كان تقدير كل واحد متقدرا البتة وما
 وما نحن فيه من هذا التقييل فبحر ان تقدير الكثرة بمثل ما نحن فيه
 ويجوز قولك على الوجوب التام فيصير ان يعلم ان لا يكون
 بتلك المعرفه فمخصوصها بها في شفا واما ما شفا
 المفرد اصلا او باشتغال المعرفه بمخصوصها بان يعرفها بما شفا
 لها ولا يفرق او باشتغال هذه المعرفه بتلك المعرفه ان يعرف كل
 واحد واحد منهما بمخصوصه والا فلا يطلان وعلى الثاني
 لم يتصور طليها بمخصوصها ولكن اذ وقع الى طليها من حيث
 انها جزئ لذلك الامر بما يوزنه الطلب الى غير ما يوزنه
 ويصعب وقد فيها لا يبينه وعلى الثاني لا يشترط ان يكون التقدير
 قالا فتصا في التقييل ان علمه فمخصوصها بتلك المعرفه في العوا
 والصياح كما فعله رحمه الله غير شارب لان ذلك انما يطل
 القسم الثاني من الاقسام الشافيه لتلك المعرفه والمناسب
 اما ان يذكر ما يطل جميع الاقسام او يقتصر على ما يطل القسم
 الثاني وهو التقدير التقدير لان التقدير والاشياء يتوجه
 الى التقدير وهو مقتضى قوله بحدوده المعرفه فيمكن ان يقال على وجه
 تصور

فهو كل مجموعته على الفوات والصياح ايضا اما ان كان
 متقدرا فلا بد ان يعرف او فانه الى تقييل شرط الطلب
 وهو ظهور الطلب ولا يحصل التقييل فوجه من ان تقييل شرط الطلب
 المطبق للصياح وتقييل شرط المطلوب واما اذا كان متقدرا فانه
 كثير من اوقات الى تقييل شرط الطلب فربما لا يصح باقي اوقات
 لتقييل المطبق فليزوم الفوات والصياح والاشياء بترتيبها من
 تقييل شرط بعد الشرع التقدير او نفسه فيصير على الطلب
 فهو الى الفوات والصياح اي يمكنه التفرع
 يستعملون المكلفين مراتب الاول ان مقتضى احد ما على التقدير
 الى النوايات كمثل التقدير في المرة التي يكون العقل بالملك
 والثاني تلك المستحبات والمطلوبات التي حصلها اولها كانت
 مودعه ما هي شانه من غير تقييل كسب حرام وهو يحصل
 التقدير في المرتبة الرابعة والثالثة ومن العقل بالتفصيل وتلازم انه
 لا يمكن على تلك المسائل الاول على تلك المسائل الثاني فيلزم ان لا
 يحصل علم المعاني العلم الا بعد ان يحصل جميع مسائله وتفرعه
 عنه فيحصل ذلك استحضار مسائله من شأنه في غير تقييل كسب
 جديده والترام لا يخرج عن اشكاله فان مسائله علم اذا حصلت لانه
 يكون علما بهذا العلم قطعا من غير حاجه الى ان يصير محمولا و
 يحصل له تلك استحضارها وعوى استلزام حصول الكل لذلك

لا يتبع من غير انشاءه اعضاءه لا يروى كون التعريف حاصل
 جميع ما له حكمة من معرفة جميع المسائل ولو كان بالكل
 ان يكون عند التعريف في استقلام جميعها لو ان تعريف
 الفقه بالعلم بالحكام الشرعية فلما سب ان يبادر بالكلية
 للتعريف فكل من يعرف جميع المسائل يعرفها كما ان معلوم
 يكون منها ويتوصل بها كما ان مجموعها هو العلم بالكلية
 مشكل ثم لا يجوز ان يبادر بالكلية البسيط ان يسمي
 التعريف لا يتوقف على التوقف الاجمالي عند حصول الملكية وما
 ذكره من لا يجوز ان يتوقف عليه ولا يلزم ان لا يكون علم التعريف
 ما صلا من ملكه الاستقصاء مما لا بد من ان يتوجه اليها اجزاء
 ولا يلزم عاقل بل يراى بانفسه كذا يستحضر كذا يعلم من كذا
 وانها ايضا لا يسهل تثبت التعريف وان كانت مبسطة
 ما ذكره والتعريف لا يتوقف على تثبت في قوله الذي امكن
 اذ انك فلان يعلم انما هو مقتضاه الطلاق العلم على الملكية
 ولا خفاء لا يجوز ان يبادر بالكلية في هذا القول الملكية كما يستع
 اراءه ان اركان التعريف يراى بانفسه القواعد وهي بيان
 من الطلاق لفظ العلم على الملكية حاصل فانه اطلاق علم النوع على الملكية
 لا يكتفى بما يطلق عليها مما يراه او تملأها من معنى الادراك
 في عرف عام او خاص فيكون حقيقيا وعرضا او مطلقا كذا
 في اطلاله

كل من يعرف
 جميع المسائل
 يعرفها
 كذا
 في اطلاله

في اطلاله على الملكية ولم يحصل اطلاله عليها بطريق التعريف
 تزجي الجواز على الشرط ان قد مر مرجح الجواز على التمثل لانه اذا دار
 اللفظ بين العقل وعدم مرجح عدمه وقد يعكس لان الفهم مدين
 الحسين من لفظ العلم لا يحتاج الى اضافة ما ذكره على الحق بل لفظ
 ان احدهما هو المشا من اطلاق لفظ العلم على العلوم المدونة
 الصانع عاقل فكذلك سكت عنه عن حمل العلم على الادراك
 اللفظ عدد ما توجب ان يحمل على الادراك كرجح الى افتاد وهو
 مقدر على متعلقه والاصل عدمه فمعنا ان اصل العلم عدم التعريف
 فلا يرجح الجواز على الافتاد لاداءه لوداد التعريف عليها بحور
 العمل على كل منها على سبيل
 المعرفة قد يوسم اذا استعمل على هذا الجواز ان يقول يعرف
 دون يعلم فثبتا فثبت بان يجوز ان يكون قد جرى على استعمال
 المعرفة في الحكيمات والخرافات فانه مجرد استعمالها في
 الايسر لا يوجب اختصاصا بها وبما ان لا تترك لفظ العلم
 الى المعرفة فلا بد من تكملة الجواز على ذلك الاستعمال يصح
 تكملة الوجود انما يراى ان مما مرجح في الايضاح فكم يراه لانه
 استدلاله بما ذكره فان قلست مقتضى هذا الاستعمال كون
 متعلق المعرفة اعني المدرك هو ما لا يكون الادراك معرفة على ما قاله
 الادراكات جارية ولا يلزم من جريته المدرك جارية الادراك

فان ادراك الكبري قد يكون كذا في نية ادراكه بالكد والوجوه قال
 الكمال ان تعال في عالم بالحريات على اوجه الكلي قلت جنة المدرك
 يستلزم جنة الادراك الاضافة الى ادراك الكلي لان ادراك الكلي على
 الادراك لا يخرج عن كونها مدرك منها جزيات الاحوال يستلزم كون
 ادراكها جزيات مدرك منها جزيات المدركهات كما قال في حروفه كل
 فرد من جزيات الاحوال وفرد بمعنى الفرد الى الالح اشارات
 بان المعنى على الاستقراق العرفي لا فرد الاحوال لان المراد ان
 المعرف لا يعرف بالفعل او البعض انما يعرف لمجرد
 البعض المطلق لانه ليس بمحمول فلا يلزم التعريف بالجهل بل الله
 ج حصول هذا العلم لكل من لا يسهل منه بلادة لا البعض بل
 كما نصف اولئك والاكثرا مثلا فان كل الاحوال ج لا كان
 يجوز لاهل الكسوة للضما فاليها وكذا اكثرها وازادها لبعض
 المعين البعض المعلوم بانه التعريف والتكثير وانما كيد والتجز
 مثلا وتفرع المعين بانه غير المعين شكل الامر في غير المعين
 بشي شئ وسواء على تفسير غير المعين بما ذكرنا لا يكون في التعريف
 ولا عليه ايضا كما في المعين وقد خص عدم الدلالة المعين بغيره
 قلت قد تسامحوا بما يصلح وجه التماثل في امور اصداء
 قولنا جيبا المتماثل في تعريف المعاني تطبيق الكلام على مقتضى
 الحال وكره فان المذكور حقيقة هو الكلام لا الاحوال والشيء

فان

قول المحقق الاحوال التي بها مطبق اللفظ مقتضى الحال فانه
 لو كان مقتضى الحال نفس تلك الاحوال لم يقع جعلها سببا
 له في مطبقه الكلام ايضا وانما لست ان المتماثل بمعنى التعريف
 على عليه اصطلاح المعتقل في الاحوال اصدق على الكلام و
 بالعكس والكلام الكلي بغيره على الجزئي يقال كلامهم في اكثر
 المواضع صريح في ان مقتضى ليس تلك الاحوال وفي امثلة محتمل
 له والمحمول على الحكم سببا اذ كانت اغلب وايضا اقتضا كونه
 انما هو النسب الى تلك الاحوال الكلام فكيف بها الاول فلا يتم
 قولوا انما جيبا على مقتضى كيد الكلام وجوبا وروا وبالكيد
 استحسانا وفلود منه تجريد وقال صاحب المتنازع انما مقتضى
 المذكور للمعرف للتعريف لا يتكبر للتكثير للتأثير الى غيره ذلك
 وما ذكر في تعريف المعاني مما يشتركون مقتضى مذكور ما يجمل
 الاحوال ان جعل مذكور ما غنت رايها كيد من اللفظ فمما ران
 سظم في سلكه في حكم المذكور كما نظم السكاكي اللسان في سلكه
 الطرق الواضحة هو فيها في حكم المسوقة فقلت معنى صيرت من
 سامع اللغات على ان الكلام الكلي ايضا ليس مذكور متميز بل الله
 جزيات وما اجمع الى انما ويل على التقديرين فاختار التعريف
 الموافق للتصريح في معظم المواضع او جودا ما ان في هذا الحال
 كذا كذا جيب مثلا يقتضى تأكيد الكلام المطلق الى ان الكلام

المؤكد لان مستحق الكلام شي آخر هو قصد الالفاظ وقد صرح رحمه
 في شرح الفصاح بذلك حيث قال كنا نقصدا اصل الكلام انا
 وانا انما الكلام في انفسنا ذلك المحمود وقد نزلت كما ذكرنا
 ونفع اول الامور التي تصليح وجه الحكم ليسامح وقد وقع ايضا بان
 الاموال من كونها حقيقة كلام التعريف والمؤكد ان يجوز ان يعمل الكلام
 كما كونا بالاعتقيد وفيه انه لا يمكن كون المعنى نفس الكلام والمؤكد ان
 هو التعريف بالكلام وانما كيد يكون انه ينبغي ان يكون المشكك
 محصورا بين ما ذكرناه او كونه من غير ما ذكرناه وليس لظاهره ان يكون ونفع
 الثاني في هذه الامور ان هذه الاحوال كلها الكلي والجزئي كما كيد
 الجزئي والجزئي ان لا يكون في الكلام سببا لمطابقة الكلام كليا
 وهو انفسه بايا يستلزم عليها الكل من النسي شيئا انما كان سببا
 يتقضي تاكيدا الكلام عطفه لا كيد الجزئي في ان زيدا قائم صا
 الاستعمال الكلام على سبب ان كيد الذي هو المعنى ايضا مستحق
 الاحمال ام كل في هذه الاحوال حيث است ليرضح القول بانها امور
 بما يطابق اللفظ مستحق الحال ويدفع انهما ان كون المطابقة
 بمعنى الصدق اصطلاح المقبول ولا يلزم مطابقة اصطلاح هذا
 الحق ولم يعرف في هذا الفن في المطابقة اصطلاح لمعمل على المعنى
 اللغوي الذي هو الاصل المستعمل لم يوجد دليل الشك لم يوجد
 منها في اللغة الواضحة ولا شك في صحة القول بموافقة الكلام

ان كيد

الاحوال

للاحوال بما سطر استلزامه غير ما سمع ان قول المطابقة هو ما على معنى الصدق
 ترجيح شيك الاصطلاح المقبول كما اختلفت به في المعنى
 شيئا يصدق على ان فيه اقيام ان كلامه هو كيد اطلاق الكلام
 المذكور مع ان مقتضى الحال من كلامه هو كيد من حيث انما هو
 ولذا قال في شرح الفصاح شيئا انما كان كيد اطلاقا في مقتضى
 كما هو الا على ذلك بحث في كيد ورد الاحوال في كيد ان
 زيد اطلاقا كذلك اشار الى ان النفس احوال لا دخل في انفسا
 خصوص الحكم لا سيما انما يتقضي من كيد في الكلام المشتمل
 على الحكم المقصود من الذي يتقضي شيئا كما ذكرنا انما لا يجعل
 الكلام كيد لا نفس انما كيد لا سور دعاه الى كما ذكرنا ونوجبه
 فاما ان انما كيد لا يكون الا في الحكم فاما يقتضي انما كيد يقتضي الكلام
 عطفه انما الكلام المحصور من كيد كلامه من كيد حيث
 القام لا يرد شيئا فلا يلزم من انفسا انما كيد انفسا الكلام
 اصلا لان كيد كيد كيد عند ذلك ان القول قصد من قوله ان كلامه
 كلامه من كيد حيث القيام لا يرد الا انما كيد في ذكر الكلام المذكور
 المذكور محمول المقصود به فظهر المتروك والاحوال لا يرد
 ايضا من احوال اللفظ ونفع لما قيل في التعريف احوال اللفظ
 فلا يرد في احوال اللفظ ولا في اللفظ ونفع ايضا ما قيل ان
 هو مفعول العلم هو الكلام والاحوال لا يرد وهو مفعول المسائل

مسبب ان يكون نفس موضوع العلم او جزئيا من جزئياته كبحر
 والطالب او عارضا من هو ارضه كما يحل الاسيد والاستغناء
 لا غير من اجزاء لان البحث عن اجزاء الموضوع من مبادئ العلم لا من
 سبيله ووجود الدفع ان اجزائها ليست متوحد في سلك اجزائها كالكلام
 فهو موضوع المسئلة في الحقيقة والكلام يمكن باعتباره الاستد
 واما قول المص لا يشك في حقيقة عقولهم ومنه حجة عقلية فذلك
 فيه عن الواجب يقصد التيقن على ان انشاءه عند اجزاء
 الى العقل بنفسه واستسباب الكلام الى العقل في موضوع
 الاستد الذي فيه واما الشيخ عبد الله فهو صاحب الفتح
 فقد حافظ على الواجب وجعل الحق والجزاء المذكورين
 من اوصاف الكلام ومنهم من قال ومنهم من قال في وجه الدفع
 ان الكلام هو الاستد واما الطرفان شرط له ولا يكفي بعبارة
 وقد عرفت في كتابه ان اشارته الى ان القول والافعال في الوجود
 بان يعرف البلاغة ما عرف به المصنف على انه لا يتوقف
 على معرفة تركيب البلاغة ثم ان قد سبق الى العلم ان هو في تعريف
 البلاغة حيث يتوقف معرفتها على معرفة تركيب البلاغة ومعرفتها
 على معرفة البلع المتوقفة على معرفة البلاغة ولا بد في تعريف المعاني
 والصكوك في نظم السطرحة كن لزوم الدور على حاله وايضا انه
 شقي السؤال وهو لزوم التعريف البلاغة جزئيا بواسطة علم من

ان التعريف

الحروف الزائدة في قولهم
 التركيب

التركيب بلاطة في تعريفها فيجب ان يكون الشقي الاول هو
 لزوم الدور في تعريفها ايضا والوجه الكلام عن الاستطام ووج
 الاستد ما ذكره رحمه ولا ما ذكره المص رحمه في الاستد في الاول
 فذلك لزوم الدور واذا ذكر الجواب في تعريف البلاغة فيكون سببا
 للدور في تعريف المعاني كما ذكره واما الثاني فذلك في
 الاستد في بيان لزوم الدور واما في السكالي والحق في التركيب
 المذكور في تعريف المعاني تركيب البلاغة يكون معرفة الحروف
 الزائدة في لزوم الدور في تعريف البلاغة مع ان لزوم الدور
 في تعريف البلاغة هو ما ينظر في تعريف المعاني على ذكر في الاستد
 فيما لا لزوم له في كلامه في تعريف المعاني في تعريف البلاغة معطاة
 في تعريف المعاني فذلك ان التركيب البلاغة هو تعريفها
 البلاغة ومعرفتها يتوقف على معرفة البلع المتوقفة على معرفة
 البلاغة ومعرفتها على معرفة تعريف التركيب على معرفة تركيب
 البلاغة فذلك لزوم الدور في تعريف المعاني لكن لا على الوجه المشهور
 وهو ان يكون بين المعاني وتوحيدها ان يتوقف معرفتها على
 فان الدور يستلزم معرفتها على معرفة تركيب البلاغة ومعرفتها
 بالوساطة فتوقف على مقتضى تعريف التركيب السكالي في البلاغة على
 معرفة تركيب البلاغة ولا شك ان مدة الدور عند التعريف
 كالدور على الوجه المشهور وعرفت من ذلك ان التعريف في الجمل

لازم في تعريف المعاني واما ان الدور وكونه الجزئي للزوم في تعريف
 البلاغ مع قطع النظر عن تعريف المعاني ومقابلها على ان يشابهها
 لا يلزم في تعريف المعاني فيدفع بان كنهها للزوم في كلا التعريفين
 كما عرفت واللازم في تعريف البلاغ قد منع قطع عن تعريف
 المعاني انا حوا كان يلزم في تعريف البلاغ قد منع قطع عن تعريف
 الجزئي لما كان يلزم في تعريف المعاني من ان لا يلزم اصله
 عند قطع النظر فظهر من ذلك ان تعريف اللاديين في التعريفين
 ان اللازم في تعريف البلاغ لا يحتاج الى ملاحظة تعريف المعاني
 واللازم في تعريف المعاني يحتاج الى ملاحظة تعريف البلاغ على ما
 وهو ان لازم الدور او كذا الجزئي في التعريف لما كان الالزام
 على تعريف السكاكي للبلاغ لا انما في نفس الامر وعلى تعريف
 المعنى لا البلاغ فلا يصلح فيها العدول الى المعنى عن تعريف المعاني
 اللهم الا ان يقال لما كان لزوم الدور في تعريف المعاني على تقدير
 بغيره وهو تقدير تعريف البلاغ كما ذكره صاحبنا لمتنازع من
 العرب من الدور وفعل منه كما صرح به في كتابه حيث قال
 واذا عرفت ان علم المعاني والبيان هو معرفه خواص ترايب
 الكلام هو معرفه مناجات المعاني وقوله اللزوم على اللزوم في تعريف
 ويجاز قيل عليه انما يصح الجواز حيث يمنع ارادة الخصم وبما اكدت
 مرادة اللزوم في تعريفه بل انما يمنع من المعرفة او معرفته

مع ارادة معناه ما يحتمل اطلاق اللازم بمعنى الجامع والرد على
 على اللزوم وقد بحث ان معنى استماع ارادة المعنى الحقيقي في الجواز
 انه لا يصح الا انه لا يقطع كنهه من هو المعنى النقطي وينبغي ان
 يكون معناه الى النقط مثلا اذا قلنا ان المعنى النقطي يكون المعنى
 مجازا عن النبات كالحاصل في النبات لا يمنع ارادة ان النبات بالنبات
 بحيث كنهه يكون الاربع واقفا على النبات ويكون هو المرعى واما
 استماع ارادة النبات بالكلية حتى يصح التقدير بالنبات عن النبات
 كالحاصل به وكذا معلوم انه لا يصح ان اوله المعنى الحقيقي للنبات
 كنهه يكون مجازا على علم المعاني فتتوقف شرط صحة التقدير واما ارادة
 التسع على ان يكون قدرا للمعرفة عن المعرفة كالحاصل بالتسعة فلا يصح
 وقد تمسك على ان معرفته حاصله بالتسعة من على ان اقل رتبة النبات
 يكون المراد النبات كالحاصل من النبات لا يطلق النبات
 كنهه واما صرح في القوم بما يراد مطلق النبات ويكنى العامة للجواز
 كون النبات حاصل من النبات في الجواز ان لم يكن المراد بالنبات
 حاصله بعد تسليم ولا كلام السكاكي في تعريفه الى تعريفه
 ذلك بان يقال لان يقال لان ان السكاكي في تعريفه ترايب
 البلاغ بل ان تعريفه ترايب الصانع عن افضل تعريفه وهو
 ترايب البلاغ بطله مقصده لبيان ان هذه الترايب في الواقع ترايب
 البلاغ ولا يلزم من هذا البلاغ في تعريفه ترايب واقول

انهم قد يتقنوا ان الحصار النهم فيها ذكر منوع كيف وقد ذكر
 برحمته في شرح المتنازع في قوله تطبيق الكلام على المتصلي كمال ذكره
 ان الكلام اعم من الكلام الذي يولد وتطبيقه انه يورده على ما
 ومن الكلام الذي يبعد وتطبيقه ان عمله على ما ينبغي فكذا احسن
 معنى التوفيق من ان يورده كل كلام على ما ينبغي فلا يلزم منه ان يورده
 بالتركيب تركيب ذلك المتكلم كما صرح به رحمه الله تعالى ان يورده
 تركيب البقاء ويكون معنى قوله خاص تركيبهم انه يورده على ذلك
 في كل ما يورده من الكلام غايه الضمان من جهة رحمه الله تعالى ان يورده
 المحصن من التوفيق وورده لان الظاهر ان المراد بالتركيب في
 توفيق المبالغة تركيب البقاء توجه عليه المنع بان يقال للعلم
 ان المراد تركيب البقاء فضلا ان يكون هو الظاهر لا يجوز ان يورده
 تركيب المتكلم على كلامه وهم على المنع وان كان ظاهر البقاء تارة تارة
 والناقشة في البقاء بعد وصفه المقصود ليس من ايسر المصطلحات
 يمكن قوله كلامه على المبالغة فالمراد بالتركيب في تعريف
 المبالغة تركيب ذلك المتكلم او رد عليه انه اذا ان يترككون ذلك
 المتكلم فيها وبهتد به اولا وعلى الاول فالمراد لا يلزم وعلى الثاني تجزئ
 شيان احدهما انما هو خاص ما عرفت لتركيب البقاء والمبرور
 لغيره ما علم يصعد المتكلم بالبلوغ لم يصح اضافته اخص الى تركيب
 لان تعريف الاضافه عدي وان في اني انما هو اخص كما توجد في
 تركيب

تركيب توجه الى تركيب غير اخص فيصديق تعريف المبالغة
 حج على غير الصريح حال الاحتكام بتوفيقه خواص تركيبه الى الاخر فيفسد
 التوفيق يمكن ان يورده الشق الثاني ويدفع ما يخالف من الامر من
 اما الاول فلان السبل في تعريف المبالغة وان كان هو الوجه لكنه
 يستعمل في غير الاصل كذا انما على ما ذكر بعض المحققين من انما هو
 سببي في هذا الكتاب على انه ذكر بعض الشرايع ان ذلك التركيب
 انما هو اخص عقلي لا يتوقف على خصوص المتكلم او التامع في الوجود
 لانهما لا يتوقف عليهما وانما كانت اخصا في انما هو اخص جعل
 التركيب هو مقصود المبالغة العلم فانه اخص به تركيب عقلي على ما
 كما ثبت اولاد اما انما فلاقا خواص المبالغة في تركيب البقاء
 وتركيب غيره اما ان ثبت تركيب غيره ايضا لكن لا شك
 ان لا يلزم في تاديه المعاني التي هي اخص من هذا الاحتكام في
 خواص التركيب حتميا وان قد روي في بعض المعاني تركيب قد روي
 خواصها حتميا وكذا لا يتوقف على ان يورده انواع التبيين التي هي اخص
 على وجهها وان قد روي ان يورده على ذلك كما فيصنع
 عن ذلك قد روي في تاديه المعاني على سبيل التوفيق الاول الى اجل
 لتركيب على ما علم تركيب المتكلم وتركيب غيره على قياس
 وذكر رحمه الله في تطبيق الكلام كما تسمية اخصه عن قوله في تاديه المعاني
 بان المراد الاضافه على قوله ان التاديه بالثبوت ولا شك ان المتكلم

بلوغ

فمهم

سائر الى الذين اعموا المعصية فلا يتكلموا في المعصية من المعصية
 فالكلام خبرية تسمى خبرا كيشية او تسمى خبرا كاشية
 الكذب كما ان خبرية تسمى خبرا كاشية او تسمى خبرا كاشية
 وقول خبرية تسمى خبرا كاشية او تسمى خبرا كاشية
 وكونه ما يطالب بالذي يكون ما يستلزم من حيث في العلم
 من الدليل وان لم يكن فحينئذ يفتقر الى التماس منه ان يكون
 وليس لما خارج على التماس من وجه الفقي على التماس من ذلك
 بحيث يتناول ان لا يكون له نسب فلا يكون لها خارج فلا يتناول ذكره
 ان قوله فاشا لا يقتضي وجه السب في الاشياء حتى لا يقع في السب
 فلا يشمل الاشياء وهذا الوجه تخصيصه بالخبر قبل وجه طائفة
 كون الخبر عظميا كما ان الاشياء ازيد غنوصا واصلا لاشياء وهذا
 قد مر سابقا في الكتاب وقد وصل على الابل والاهام اليه
 بعد يقيد الكلام البليغ قد يقيد عنه بان اراد ان يشهد الى ان الاشياء
 حوا لزيادة القادة ولو سكنت عن ذكر القادة لربما توهم ان
 الاطباء سوا الزيادة مطلقا لا إطلاقا فيها في الذكر عن قيد القادة
 وان كانت مقتضى بها في الواقع وان انهم قيد القادة من جهة
 يقيد الكلام البليغ امر حتى ربما غفل عنه فصح بذلك القيد
 لا قد سبق كما كان انشبه انما يستعمل فيها تعلق
 نوع من العلم سابقا او كان في حكمه كما في الهدية تسمى اداة

انما

انما يسمى خبرية في الكلام الذي يدين ويدين في المعصية من المعصية
 فالكلام خبرية تسمى خبرا كاشية او تسمى خبرا كاشية
 الخبرية للصدق والكذب اذ دور لان الصدق والكذب يفسد الخبر
 عن الغش المحسوب وعلى خلاف ما هو في حاجات رحم يرجع اليها
 ان الخبر المعروف بالكلام خبرا كاشية المعروف بالصدق والكذب فان الاول
 يعني الكلام الخبرية والثاني يعني الاخبارية ايتهما ان الصدق المعروف
 الخبرية للصدق المعروف بالخبر فان الاول يعني الكلام الخبرية والثاني
 معناه المتكلم واد علم ان التعدد انما يلزم على احد الاقسام الاربعة بعد ما
 ان الخبر المعروف بالصدق والخبر المعروف بالصدق والصدق المعروف
 الخبر المعروف بالصدق المعروف بالخبر المعروف بالصدق
 المعروف بالصدق وتوقف الصدق على الصدق بالوجه المذكور وانما يرجع
 تلكه وانما على الاقسام المذكورة في خبرية الخبرية بحيث لا يتوقف
 المعروف على المعروف سواء توقف المعروف على المعروف او لا مع اتحاد
 او مع تقاربهما مطلقا سواء توقف المعروف على المعروف
 او بالعكس انما يتوقف خبرا على الاقسام الخمسة بالصدق تسمى
 لا يتوقف المعروف على المعروف سواء توقف المعروف على المعروف
 او لا مع اتحاد الخبرين او تقاربهما مطلقا فلا بد من ان يكون
 على احد الاقسام الاربعة فلا بد من ان يكون خبرية في الدورين

يشاء ما ذكره رحمه من الوجه الاول ان الاختار هو الاختيار بالكلية
 فيستوقف فيه المعروف للصدق على المعروف وهو القسم الرابع
 من الاقسام الاربع لان الوجه الثاني والصدقان هما من الاختار
 يشهد بالاعلام برفع النسبة اولا فوجهها وبوجود على الوجه الثاني
 فان الصدق الذي هو صدق الحكم هو نفسه الصدق الذي هو صدق الكلام
 لان معنى صدق الحكم صدق كلامه فهو وصف له بوصف صدق ففقد
 ان صدق الثاني والعرض الثاني والجزء من القسم الاول من الاقسام الاربع
 ويجب يمنع اتحاد الصدقين بل هما امران متباينان فغايد الامر
 ان صدق الحكم يتوقف على صدق كلامه وهو توقف الصدق
 المعروف بالكلية على المعروف لغيره من الاقسام الباقية التي لا يلزم فيها دور
 لها ابوابها لا يميز في اتحاد الصدقين لاختلاف الجزئين ففقد
 ان هذا انما هو امرا على الوجه الثاني المبني على اختلاف الصدقين في تسليم
 اتحادهما احراف بمساده وليس هذا البراءة على توقف الحكم
 بانه ودرى ولا يتبع في ذلك ان النسبة من الامور الثلاثة
 يعني ان نفي كون النسبة امرا خارجيا لا ينافي اثبات النسبة
 الخارجية اما الاول فلان الخارج في صورة الامور الثلاثة خارج النسبة
 الذاتية المتباعدة من الكلام وهو معنى الواقع ونفس الامر كما شرح
 رحمه في مخرج القاصد وانما النسبة ايضا خارج في صورة
 النفي ببادف الايمان وانما ثانيا فلان الخارج في الالفاظ

لا

طرف نفس النسبة ولا يلزم من كونها خارجة بهذا المعنى كونها
 موجودة خارجيا في النفي طرف وجود النسبة ويلزم من كونها
 خارجة بهذا المعنى كونها موجودة خارجيا فان الوجود الخارج في كل
 الخارج على نفسه فكذلك ان قلت زيد موجود في الخارج فافترج
 في الوجود زيد موجود موجود خارج فطرف نفس الوجود وليس
 موجودا خارجيا بانه قد لم للفرق الظاهر انما انما ان يحصل ثبات
 في الوجود الاول به لا فقولنا فانما لم تطفئ الشك عن اكمال الدين
 وحكمه ان يحصل ثبات في الوجود الثاني في التوحيد الاول ان بين التوحيدين
 فرق ظاهر فانما الثاني ظاهر النسبة وهو معنى كون النسبة موجودا
 خارجيا ولا يخرج فيه بغيره صدق الصدق للوالت في الخارج في معنى
 خروج النسبة الذاتية فان توقف الشك عن حكم الدين فانما هو صدق
 زيد ففقدون القيام على صلا في الخارج لان الخارج في معنى خارج
 الدين من اللام التي هو معنى وجود النسبة كما روي قد صح كونها
 فانه موجودا في الثاني ان بين التوحيدين فرق ظاهر لان الخارج في
 الاول طرف نفس كمال الذي هو معنى النسبة وهو معنى كون النسبة
 خارجة في الثاني طرف الوجود وهو معنى كون النسبة موجودا
 خارجيا في الثاني لا يتبع في ثبات الاول على كل من التوحيدين
 بخبر شئ على الاول فلان الخط يحصل لحد مختلفا في الخارج في
 الالفاظ والنفي سواء كان طرفا نفس النسبة او لوجودها

موجودا في الخارج
 في معنى

في كبرها ونفسها في اعدامها لوجودها في الاخر فيها في المود ما است
 مستدرك من ان اختلاف الخارج فيها كما يتوقف على بيان ان
 في اعدامها معنى خارج النسب يتوقف ايضا على بيان ان في الاخر
 ليس هذا المعنى وان لم يتوقف للمثالي اصلا واما على الثاني فخلافا
 بصلها انما رايها لا يتوقف للفرق الطريق القولين بين ان الخارج
 في الاول طرف لنفس الحصول وفي الثاني لم يوجد. وفي ما
 لا يتفرع في اثبات الاول فنقول اننا لو قطعنا الخ استدل
 لوجود ربطها السابق ويمكن الجواب عن الاول بان المقصود
 هو ان اثبات النسب الخارج حتى لا يتفرع عنه كونهما
 ولم يصد بقوله للفرق الطريق القولين الخ ان الخارج في اعدامها
 طرف لنفس الحصول في الاخر طرف لوجوده بل ليس المقصود
 الا الى بيان معنى النسب الخارج في مود في الاثبات والثاني
 وسينال الفرق بينهما بان الاول من قطعنا مع ولا يتفرع ان الخارج
 بمعنى خارج النسب الذهنية وسكت عن بطلان الثاني لظهور هذا
 وانما ركون الخارج في ما يرد في الاعيان لظهوره وشار
 انتم لم يسمع ان تقرر كقول الاول فما كان الخارج في معنى خارج
 منع لوجود بطلان الثاني وكون الخارج في ما يرد في الاعيان
 فحاصل ما يدل عدم قدح في خارج النسب في اثباتها ان الخارج
 في الاثبات بمعنى خارج النسب الذهنية وانما حق وفي الثاني

بمعنى

بمعنى ما يرد في الاعيان كونهما خارجية بهذا المعنى يرد ما يرد
 من كلا صان الخارج في اعدامها طرف لنفس النسب وفي الاخر لوجود
 فانما يكون الامر كذلك في الواقع الا انه خارج الواقع وعن انما
 بانها كما في المقصود ان اثبات النسب الخارج حتى لا يتفرع في كونهما
 خارجية وعلى ذلك يتفرع بين القولين المستدرك ان الخارج
 طرفا لنفس النسب في اعدامها لوجودها في الاخر على كون الوقت
 على المقصود انه كونهما يردا على بان القول الاول الذي يكون
 يكون ان الخارج في طرفا لنفس النسب حتى مطلقا وهو معنى وجود
 النسب الخارجية المعنى من بعده اثباتها وما اشار اليه ان الخارج
 في هذا القول يعني خارج الزمن فلهذا الواقع الا انه خارج الواقع
 وكما هو القول الاول بذلك بانها شريطة انما على خلافه بان
 ظهور ربطها من اعني عن المتوقف وفنقول اننا لو قطعنا علمه
 لصلية الفرق المذكور وما جعل علمه شريطة بان ان الخارج
 في مود في الاثبات بمعنى خارج النسب الذهنية وما كان ادوية
 بمعنى ما يرد في الاعيان لم يستعمل وجود النسب الخارجية في
 من الاجتهاد وما لا يكون الموضوع في مود في الاعيان مثل
 العلميات لزيد والعدم بعابها لوجوده وشريكها باحد
 يستعمل وذلك لان وجود شيء في الخارج ليس وان لم يتفرع
 الاول في الخارج لان اثباتها المحل في الخارج لا يوجب اثباتها

وبما أن ما نحن فيه يقتضي وجوده ابتداء في الخارج التبع وعلى هذا يستلزم
 ما قيل في الشك في صدق قولنا زيد عالمي ووجوده التبع الخارج ليس
 يقتضي وجوده التبع في الخارج لأن مستلزاما لوجوده التبع في الخارج
 في الخارج لطف لوجوده التبع في الخارج لطف لوجوده التبع في الخارج
 بوجوده وقاؤه والتابع ذلك غير كون الخارج ما يراه الإنسان
 ومتاثره ذلك ما كان له من كس عن هذا لأن الوجود على عين
 وجوده التبع في نفسه ليس الوجود المحل لوجوده التبع وليس هو الوجود
 الراهب ولكن الخارج في الوجود التبع في نفسه ليس كون ذلك
 الشيء موجودا خارجيا وإنما كون ذلك الوجود في الخارج
 ظرف لوجوده التبع لزيد الوجود في نفسه ومن هذا نظرنا قولنا
 القيام خارج لزيد في الخارج فلا يتصور وجود القيام في الخارج
 بناء على طرفة الخارج لوجوده وحصوله ليس أن القيام من مفعول
 الوضوع في وجوده تامل وذلك لأن الخارج إنما هو ظرف
 لوجوده القيام لغيره الوجود في نفسه التبع قولنا أن القيام
 حاصل لزيد يكون معنى التبع الخارج مع أن الفعل لزيد
 في الخارج القيام في مقتضى وجوده التبع في الخارج قولنا لوجود
 شيء في الخارج يقتضي وجوده التبع في الخارج كما ذكرنا
 الصدق عليه من مظاهر الواقع ما مع هذا إلى إطلاق اللفظ
 على غير الملائم الواقع الاستماع أن يكونا خبر الصادق كما ذكرنا

1890

والمذهب الثاني ان الصدق مطابق للاعتقاد والكذب ليس
عدم مطابقة الواقع في انبثات الالهة فكيف سارة وثمان الازم من
المكاذيب على انجز المطابق للواقع ليس الا ان الصدق ليس
مطابقة الواقع فقط لكنه يجوز ان يكون مطابقا للواقع والاعتقاد
لاستقامة الاعتقاد فقط كما هو المستعمل وكذا او يزعم كون الالهة
عدم مطابقة الاعتقاد فقط لجواز ان يكون عدم مطابقة الاعتقاد
مع مطابقة الاعتقاد للواقع لكن لم يبعد له وهذا لم يبرهن
ايضا لانه لو كانت الصدق معاني بغير الواقع والاعتقاد فليس في
موتها ذلك البعد فقد ذهب اليه الاختلاف الاول في ان يفسر قوله
فيها انبثات الالهة لكون الصدق مطابقا للاعتقاد فقط ثم انه
بعدم كسب عن انبثات الالهة لمذهب المستعمل بما في الصدق
والكذب بل تعرض في جانب الصدق لنفي مذهب الخلق ولم
يشترط في بانه الكذب اصلا فحمل ان يراد الى الله تعالى
لا يشترط دعوى المستعمل بل لما ينبغي به في جانب الكذب
فقط لا ان اعطى المكاذيب على انجز المطابق للواقع فقد اعطى ان
الكذب ليس عدم مطابقة الواقع كما هو مذهب الخلق ولكن لا
يجوز ذلك مذهب المستعمل فكان الاتفاق البعيد المذكور
عن فريقين وقيل هو ذلك لم يتعرض في كل طرف في جانب
الصدق وكنت ان يشير الى هذه الدلائل ان مذهب المستعمل

فجانب الكذب لانه اطلق الكاذب على الجز المطابق للواقع لعدم
 مطابقة الاعتقاد فالكذب يكون عدم مطابقة الاعتقاد واما
 انه يجوز ان يكون الكذب عدم مطابقة الاعتقاد مع مطابقة الواقع
 فيجوز جدا الا بذهب اليه ومن لم يذهب اليه اعدوا في جانب
 الصدق فلا يلتزم الا في جانب الختم فقط واما في كسب على البيان
 في جانب الكذب لان الاصل في له دليل ان يذهب اليه المستدل
 لان يفي جانب الختم فقط فكان في جانب الكذب واره على
 اصله فمخرج الى ذكر ذلك في جانب الصدق لم يكن واره على
 ما يحتاج الى ذكره فيمكن ان يوجه اثبات الا بذهب اليه المستدل
 في جانب الصدق ايضا لعدم القابل للفصل من قسما الى ان
 الصدق مطابقة للواقع والاعتقاد ذنب الى ان الكذب عدم
 مطابقة الاعتقاد لا يثبت الا بذهب اليه ان الكذب ليس عدم مطابقة الاعتقاد
 الكذب مع مطابقة الواقع يثبت ان الصدق ليس مطابقة للواقع
 لان القول بان الصدق هذا مع ان الكذب عدم مطابقة الاعتقاد
 فقط لا عدم مطابقة ما قول لم يقبل احد ~~لأنه ليس~~ لا يرد
 للاستدلال في مقام المنع انه ان يقول لا يجوز ان يكون الكذب
 راجعا الى قولهم تشهد واعتاد ان جزفا ذكرهم من منع الجزم لم يثبت
 الموضع كونه متسا لاعتدال لم لا يجوز ان يكون الرد على سبيل
 المعارضه كحوال الظاهر من عبارته المعنى لانه لا يجر الرد على اصلا

لان

لان المستدل ان يثبت لاقول ان المعنى لكاذبون في الشهادة ولو سلم
 كما ذكره الطحاوي فيثبت بطلان كاذب المطابق للواقع لا يطابق اعتقادهم
 اصلا فلهذا يجوز ان يكون الكذب عدم مطابقة الاعتقاد
 كانه عدم مطابقة الاعتقاد من المنع صعبا استغنى عن دفع المنع
 واختار المنع وقال الكذب راجع الى قولهم تشهد بنا على كونه اجزا
 بالشهادة في حال اول الامر وانما الشهادة ان المنع من منع
 المنع ان يكون الكذب راجعا الى الجزم الصحيح وهو ان شأنا
 هذه من صحيح القلب ووجه رابع اعتداله صاحب المقام والمقصود
 بهذا الجزم المشهور انما هو ان اللام واسم الجمل فانهما مشهوران
 وهو ان اجزاءنا بك من الله صارت عن صحيح القلب وصدق الجزم
 كما في قوله تعالى انما يحكم الله وراى هذه المالكيات ليست مني انك
 اريد الحكم في الحكم كذا وهذا اوجه من جعل الصحيح لانه الجزم مؤيد
 لطهران انما كيد است انما توكلا الحكم الذي دعتني عليه
 وانما لم تدخل في تشهد بل في انك لرسول الله فالا جواز تفسير قوله
 لكاذبون في الشهادة بان الكذب راجع الى قولهم تشهد باننا
 كونه جزا وانا وقع وجه بينا وقع لان المعنى كذا في الاضاح وانما كان
 لشرح للمعنى هو ان الوجه الاول من الجواب ان المعنى تشهد شهادتنا
 واطلقت فيها قلوبنا الستة كما تترجم عنه ان واللام / سمع
 الجمل فالكذب في قولهم تشهد وادعهم فيها المواءمة فيعمل جم

الجواب الاول المذكور في الاصحاح تفسر الجواب الاول المذكور في الجواب
ويكون توجيهه بان هذه التاكيدات وان دخلت في المستودع بغيرها
يشعر بان الشاهد عن حدوده وصدق ربه في خبره ان حصل خبرا
الخبر وموان هذا الشاهد مما ذكره عن صميم القلب من حيث التبريد
شهادة انك رسول الله والبرهان بتدويره في الكذب راجع الى
قولهم شهادة راجع الى شهادة انك رسول الله لا الى خبره الشهادة
وعطفا الشهادتين ايضا لا يجوز ان يكون الشاهد في الشهادة على العكس
وان الشاهد به صار معانيها على الشاهد ولهذا خص الخبر
بلفظ الشهادة في الدعوى واكتفوا به كما ذكر في الفقه من ادعاء كره
صاحب الكشاف في قوله وهو انهم عدايهم لئلا يكونوا كاذبين
ان المراد بكذبهم قولهم اننا لله وبالله لا افرده كونه في شره
انما اتينا اخبارا ولا انشا جميع الصدق والكذب ولو سلم فينتقض
اخبار الصدور عنهم ضلعي من الجور رجوع الكذب الى الشهادة وان
انما **الوجه** ان الشهادة لا تقام على المواطاة ليس معنى تسميته
الاخبار وشهادته انهم المطلقون على الشاهد على معنى الاخبار وانما ادعوه
بلفظها فقط لا على المعنى انهم يخبرون اخبارا بها عن المواطاة
وليسوا شامدين فكذبوا في قولهم شهادة باعتبار مقتضى خبرك وبما هو
ان اخبارا وشهادته المواطاة وان سلم الشايعين شرطه
في مطلقا شهادته لكن قد استلزم ذلك في كلامهم على ان شهادتهم

من

منه مستندة الى المواطاة فكما أنهم لما ادعوا اخبارا وشهادته مع المواطاة
والفرق بين هذه الوجوه للوجه الاول الاخر رجوع الكذب الى نفس
شهادة نظام الكذب في هذا الوجه اجمع الى الخبر لا في خبره نشده اما
الاخرى بان كونهما لفرق ان الخبر المتكبر في الشهادة مع
المواطاة وتوان اخبارا وشهادته مع المواطاة وحينها يبرهن
الوجه فلهذا ذكرنا قسما في قولنا ان الجواب الصحيح من الجواب
من القسما به لانه من التفتيح في بيان ان نظام استدلاله على
التحقق في خبره مطابق للواقع على عدم نظامه على نظامه
ولا تعالى جيلهم كما ذكر في نفس الامر في الخبر المطابق بناء على نظامه
الافتقار حتى يستدل ان الكذب عدمه من ان الاعتقاد ما لا يكون
كذلك في شهادته الى اعتقادهم طورا ان يكون الكذب لعدم
مطابقته الواقع في اعتقادهم فتوجه الجواب من استدلاله ان يستدع
رجوع الكذب الى قولهم انك رسول الله فضلا عن رجوعه
الى نصيب نفس الامر ولا يجوز ان يرجع الى الشهادته او ضميتها
ولو سلم رجوعه الى ذلك لم يثبت الكذب لان الخبر لا يجوز ان يكون
بالطلب الى اعتقادهم ووجه خبره ان يكون الكذب لعدم مطابقته
الواقع في اعتقادهم وانما جعل الجواب كفتحي هو المنع والوجه
فثبت بان الاستدلال نظام الكلام ان الوجه ان الشاهد او الوجه لا يجوز
مصادقه لكن لو حمل على المصادقة لم يتم الجواب لوجود المنع في الاستدلال

فان يقال لانه رجوع الكاذب الى غير شخصه لشدة وقولهم فهو الكاذب
 لا يطاق اعتقادهم ايضا فلما يكون رجوع الكاذب اليه
 لعدم مطابقة الاعتقاد واما على الثاني فان رجوع الكاذب
 الى شخصه ما وقولهم فانه الذي يتخمن لا يطاق اعتقادهم ايضا واما
 على الثالث فان يقال هذا المستبعد كما لا يطاق الواقع في اعتقادهم
 لا يطاق اعتقادهم فلان رجوع الكاذب اليه بواسطه عدم مطابقة
 الواقع في اعتقادهم لا يكون بواسطه عدم مطابقة الاعتقاد
 وقد يمسك باليد بان المسبق انما هو حقيقة تقوم كما يكون عا
 الكاذب فلا يمتنع عليهم بالتحديد وان صدر منهم كلام صادق وهو
 شاذ وتمامه ساكت فان الكاذب قد يصدق **مع الاعتقاد**
 انه مطابق الظاهر ان قولهم مع الاعتقاد متعلق بمطابقة الاعتقاد
 لكن لما لم يكن خبرا مستلزما لا يصح على الراجح ولا لم يجعل في تعريف
 لصاحبه الكلام قوله مع فصاحتها حاله عن خلو صريح في الاعتقاد
 عن انما فنفسه من جعله حاله عن غير خلو صريح ثم ان رجوع خبره في قوله
 عدوها مع الاعتقاد لا سيما وان كان سائقا للغير لا اعتقادا بان مطابقة
 وفصل الخبر بالاعتقاد بان غير مطابق فاختلص الرابع والرجوع وهذا
 احد الامور التي تعرض رجم بها على الثاني مع العلالة حتى قال بعض
 الفقيهين في بيان الوجوه من مطابقة الواقع وقوله مع الاعتقاد طرعا
 لغوا متعلقا بالمطابقة اي مطابقة الواقع مع الاعتقاد اي مطابقة

جعلهم

بغير

جمعا وكذا قوله عدمها يعني عدم مطابقة الواقع مع الاعتقاد
 ان عدم مطابقة الشيء منتهى عدم مطابقة الواقع وعدم مطابقة الاعتقاد
 على ما هو معنى السلب الكلي لا عدم مطابقة الواقع على ما هو معنى السلب
 الكلي لكان المسبق على ما ذكره من غير اشتباه في اللفظ ولم يفتح
 الميزان للفرق بين اعتقادا للمطابقة ومطابقة الاعتقاد وكذا بين
 الاعتقاد وعدم المطابقة وعدم مطابقة الاعتقاد والاعتقاد والمطابقة
 الاعتقاد وعدم المطابقة يكونان جميعا كذا ومن صرحوا بانه انما
 يمسك رجم الخلف لكونه من اقسام الاعتقاد كلاما لا يصح فانه
 ذكره مطابقة الواقع مع الاعتقاد والخبر لانه قد لا يمتنع عن ذلك الخبر
 وانما في ان عدم مطابقة الواقع والاعتقاد يشاوي عدم مطابقة
 الواقع مع عدم الاعتقاد املا وان كان الاشتراك لا يخلو عن جود
 وان من اقسام التواسط على ما ذكره رجم مع ان عدم مطابقة الواقع
 مع الاعتقاد وحكمه يعني رفع الاعتقاد عن المطابقة من وجوب دخول
 بتعيين من اقسام التواسط على ما ذكره في الكذب **مع الاعتقاد**
 توافق الواقع والاعتقاد يقال لو لم يتوافقا لكانا غيرا لاعتقاد
 المطابقة لمطابقة الاعتقاد ومن غير اشتباه فان قلت اذا اعتقدت
 مطابقة نحو الساتر للواقع فقد مطابقة هذا الخبر اعتقادا
 وكذا ١١٦١ اعتقدت عدم مطابقة مثل الشاة غرقا للواقع
 لم يطابق هذا الخبر اعتقادا وكل ذلك لانه العاقل انما يعتقده

مع الاعتقاد
 مع الاعتقاد

الحكم الذي يشق منه المطابق للواقع هو ان الحكم في الضرر من الاعتقاد
 للمطابقة ومطابق الاعتقاد انما يشق من المطابق للواقع هو ان
 اعتقاد او مخالفا وكذا ان اعتقاد عدم المطابقة وعدم المطابقة
 الاعتقاد لم يكن متبعا للزوم بالتوافق على ان الزوم المتوافق
 في جميع صور الصدق وفي جميع صور الكذب متزوج فذلك اذا
 رايت رجلا واعتقدت انه يركب في الواقع فهو وفاء
 رايت رجلا فاما الخاطئ الواقع ويشق من المطابقة ايضا مع
 مخالفت الواقع والاعتقاد فكذلك اذا كانت في الصورة المتكورة
 رايت رجلا فاما الخاطئ الواقع ويشق من المطابقة الواقع ويشق
 عدم المطابقة مع مخالفت الواقع والاعتقاد الا ان يقال انما
 في الاولى بان الواقع والمعتقد رتبة رجل وفي الثانية في عدم رتبة
 فذلك انما يقع في هذه المقام فيكون رتبة رتبة
 في قوله رتبة رتبة ان الخاطئ المطابق للواقع واعتقاد الخاطئ
 نصدقا وان لم يطابق واعتقاد عدم المطابقة كذب وان لم يطابق
 واعتقاد عدم المطابقة او لم يطابق واعتقاد المطابقة ولا صدق ولا
 كذب وهو رتبة رتبة في رتبة من اقسام الواصلات وما
 المطابقة لعدم الاعتقاد واصلا وعدمها مع عدم ذلك في تقرير
 عند سبب الظاهر حيث اومر ان المشكوك ليس بجزء من الزوم
 الواصل وما ايضا ضبط ما سبق ان المشكوك بجزء من الزوم

مع

ما ينبغي

ما ينبغي من العجب ان الحكم في الضرر من الاعتقاد
 عند بعض المطابق الحكم الاعتقاد الجزوي والى ذلك سوا كان
 الاعتقاد خطأ او سوا باق كرايدل على ان قوله في الاعتقاد
 انما يقتضي الحكم لا يكون مستتبك هذا البعض وقال لا يحل
 في سواه ان الحكم حيث لم يزل الحكم كما هو رتبة رتبة
 الحكم الحكم بعد الذي هو المطابق للواقع فذلك على سبب ان
 وقال اومر في شرح الخلق هذا ضبط غير لازم على سبب ان
 الحكم الغير المطابق للواقع مع عدمه الى الحكم الاعتقاد المطابق ولم
 ينطلي قوله سوا كان في ذلك الاعتقاد خطأ او سوا باق الى ان
 قوله سوا يشهد ان المعتقدات انما هي رتبة ليس بمتطابقة
 المذهب في الخبر المتأخرين لهذا التفسير والسطر فلا يكون الازم
 مستتبك في الخلق عند رتبة في الواصلات ورتبة رتبة
 مع الاذكار في الكلام المقوم وسوان الجزان ملابح الواقع
 الاعتقاد جميعا صدق ولا كذب ثم قال سبب
 الزم في قوله السخافة وسوان الجزان ملابح الاعتقاد صدق ولا
 والخلق المصنوع كذا في كلامه بل ان على ان رتبة رتبة
 انشأ على ان كذا في الواصلات ورتبة رتبة
 مبنى استلال الحاشية هذه الازم على ان ام متطابقة لكنها متقطعة
 بعضي بل الازم على معنى الرتبة انما هو البعث لان الشرط

المصلحة ان يثبت احد المستويين والآخر المصلحة وان لم يتقدم بها
 ولا حتى عليك ان يثبت الاستلزام على ان الاختار واما ان يكون في الاختار
 رتبة اما اصل على تقدير كون ام متقطعة ايضا لان الاختار ليس في شيء
 ان يكون الى غيره فان وضع بان يكون ان يكون الاختار ليس في شيء
 الكذب الى الكذب مع شاعده وقع بان يكون وقوع المتقطعة
 بين بلين الاختار ايضا **والثاني** لكانا ان عدم اعتقاد
 الصدق لا يصلح دليلا على عدم الصدق ولا عدم ارادة اما الاول
 فلو وانما قلنا انهم لو ارادوا الصدق لم يلزم منه عدم الصدق بل الصدق بل الصدق
 بين الصدق وغيره وعدم اعتقاد الصدق الراسخ في اراءه على هذا
 الوجه لا يصلح في الاستقيم قوله لانهم لم يعتقدوا اصلا لكن حكمه
 ان غير اظهره بعد ظهوره واستقامته لا اقل وقد خرج وحسن
 البصر لاننا نتناول قداما رجع بقوله لا يريدون بكلامه الصدق
 الذي هو اصل اعتقادهم الى توحيد استقامته يعني ان الصدق
 عن اعتقادهم بغير البعد بحيث لا يجوز انه اصلا فلا يصح ان كان
 باحد شقي الرتبة لا بد من العلم بالخير يمكن ان يكون في الدلالة يستلزمه
 على هذا المعنى حقا قال ولو قال لانهم اعتقدوا عدم صدق فكان اظهر
والثاني ان يكون خبرا ان كانا اولين خبر الا ان الواو لو كان اولان
 والمحمودون انما هو مجموع الامر بين الاحتمال وهو مثل قولهم كتمان الصدق
 والكذب **والثاني** وقد بحثنا ما ذكره في الملوح ان كلام

انما

انما

الامر انما كان في الطيور والاشجار الارادة والاختيار وهو بهذا سبب
 والمحتمل ان كان كتمان ليس بغيره انما سببه ولا يصف صدق ولا كذب
 وقيل ان البحث انما سببه في شرح قوله ان قصد المحرر ان المراد بالخبر
 من يكون بعد الاختار والاعلام ان من يتعلم انما بعد الخبر الاختار والاعلام
 من خبره وشعور اليقين في الكلام اذا خلا عن ذلك الاختار والاعلام
 اختيارا وانما ان احتال الله في الكذب من لوازم الخبر ولو كان في كتمان
 من الاختار لكانا في كتمانها لكن ليس كذلك وانما جسد في كتمان
 الذي هو طبعه لا يلزم ان يكون في القصد في الاختار والاعلام كما سببه
 انما بعد الخبر كتمان ما توجد لا فاضل من العلم ان القصد في الشعور
 وحلا خبره كيف يستقيم ان قول ولا غير كتمان الصدق والكذب
 الا ان كتمان استعمال من يثبت به ونهجه المحققون بعدم الاحتمال
 وبما عليه **والثاني** وقد نظر لوجه سببه العلم المختار يعني ان
 ارادة الاختار في كتمانها اصلا كما هو ظاهر ما رتب فليس صحيحا لوجه سببه
 علم المختار سببه العلم وانما انما لا فرق بينهما كتمان في كتمان
 الصدق والكذب كذلك لان الصدق والكذب كما ذكرنا في الخبر
 انما يتوحدان في واقع وانما في كتمان ان الشبهة المتعلقة بالعلم
 حرجها كتمان عدم استقامته **والثاني** ولا كتمان عنها
 كانه اشارته الى سوال في خبره من وجوب احدية ان كتمان
 وان مقدم خبره فهو مشا من خبره في كتمان وجوده مشا

عن وجودها لا يصدق لها قول آخر احدى ان يكون ذلك في الاخرى وذلك
 ان اللفظ الموصوف يكون مستندا اليه وان كان في اللفظ المستند اليه
 وصف فهو مستند عليه باعتبار ذلك واعتبار الذات ان لم يرجح
 فلا يقل من ان اللفظ قد وقع ذلك ان وجوده انما يتوقف على
 الطرفين وهذا لا يثبت هنا اصلا حتى يثبت ما لها وما لها التوقف
 وكذلك تقدم اللفظ الموصوف باعتبار الذات فلا يثبت
 الذات الا لا يثبت هنا لم يثبت التقدم الذي باعتبار **فقد**
 انما الحكم يكون في اللفظ **فقد** قيل ما يلزم ولا يلزم فلا يثبت
 الانفصال بينهما لا حقيقة ولا منع جع ولا منع خلو لا يجب في منع
 الخلو ان يستلزم قبض كل من الطرفين على الآخر ولا شك ان قبض
 اللزوم لا يستلزم غير اللزوم بل يتوقف في منع الجمع ان يلزم
 عين كل منهما قبض الآخر ولا شك ان عين اللزوم لا يستلزم
 عين اللزوم بل يتوقف في اللزوم لا يقتضيه في الحقيقة كلا
 الطرفين واجيب بان صدق منفصل لثباته وما ذكر من الاستلزام
 فانه في اللزوم يمكن ان يكون بان صدق مشترك بينهما في منفصل
 لا منفصل كما حقق في مرشد فيقتضي ان في بين جريها باعتبار
 الصدق على موضوعها لا باعتبار وجودها لئلا يتوقف اللزوم والمزوم
 فيقتضي ان يكون احدهما من مائة على تقديره والآخر ان يصدق
 في احداهما فلا يلزم صدق اللزوم كما ان يصدق في اللزوم وما

ذكر

وتكون في وجودها كما ان يتوقف جميعا على الانفصال على سبيل
 منع انما هو على الشئ وكذا في الاشياء ان لا يكونا لغيرهما
 ان يكونا في اللفظ وما بعد اكله كقولك مائة انما هو ما بعد
 ولما لم انا ان بعد الله وما ان يقع ان **فقد** فثبت
 قد انفق القول على ان الاول في الظاهر من كلامه ان القول
 بان الاول في اللفظ هو الاتفاق لا الوقوع يستلزم ان يكون موضوع
 الخبر في الخبر فانه الاتفاق لكن من قال بان الاول هو الاتفاق
 صرح بان المقصود بالاتفاق هو الوقوع وان الصدق في ذلك
 باعتبار ما وان صدق مفهوم العقدة باعتبار مقتضى ذلك
 انهم استلزموا في الاتفاق ما وصفت للوجود في اللفظ
 في وجبه وجب البعض ان في لان ما في الخارج هو اللزوم
 المقصود والآخر ان في الاول للاتفاق لا في اللفظ في نفسه
 على في الخارج بل لا يثبت على التقدير الذي هو الاول والآخر
 وبراسطة الضم على ما في الخارج لا يثبت كايين الاتفاق
 الوقوع في وضع لا يثبت يدل على الوقوع ويشوبه بنوعه
 الاتفاق والكل مستغن عن ان المقصود اتفاق ما في الخارج
 وما ذكرنا ظهرا في كلامه رحمه وتكون اللزوم اتفاق الوجه
 ان ينزل للزوم اجتماع التقيضين لان الاتفاق لازم لثبات
فقد وبسبب الاول انما الحكم مستلزم ان ما الحكم وتكون الخبر

جاء

بما لا بد من استقفاق بينهما واستقفاق بينهما
 فاللزام والمزوم ان يحصل استقفاق في معلولين او علمين او
 افادتين او محذوفتين اي يحصل للمزوم معلوما والمزوم علما
 افادة او استقفاق وقس الباقي عليه لمصطلح قسم ستة عشر
 حاصل من ضرب المادتين في الاربعة اربعة **قسام** الاربعة
 واثنا عشر **قسام** للاختلاف سدا ان لزم بين الاستقفاق
 والعلم وان لم يعرف بينهما كان **قسام** للاتفاق ستة واثنا عشر
 الاختلاف ستة **قسام** مجموع تسعة حاصل من ضرب الفلك في نفسها
 ثم هذه احتمالات عقلية وقد ذكر فيها **قسام** للاعتقاف من فطنة
 على انساب بين الفاعلين وما اشار اليه رهم بقوله ويمكن
 ان يقال ان كان يكون قساستها كايين وتكون من **قسام** للاتفاق
 كونهما افادتين لثلاث الافاد اما ان يرب الى انجز او الى انجز
 واما ان يكون ظاهرا سبب جعلها فائدة انجز وجعل في غير مقيد
 لها وان اشار الى العلم وجعلها استقفاقين **قسام** على ما ذكره
 في تفسر كلام السكاكي من ان فرق بين الاستقفاق والعلم فثلاث
 جعلها استقفاقين فثلاثة جعلها علمين واما العكس ثم ان جعلها
 معلومين لم يجعل للمزوم اعتبارا وجعلها لازما لزم من مزوم
 المزوم اعني الحكم في نفسه كقاسم زيد في الخارج مثلا فمزوم للمزوم
 والمزوم فذلك عن كونها لازما لجعل المزوم باعتبار العلم فيها

(د)

اليه رهم بقوله رهم معنى اللزوم **قسام** في اللزوم كما اشار اليه رهم بقوله
 يمكن ان يقال ان احد الوجهين كما استوفى في اللزوم فذلك
قسام كما هو حكم اللزوم للجهول المساواة ثانيا اطلاق السكاكي للمزوم
 والمزوم على المعلومين كما في الفلزوم فيها باعتبار العلم في ثانيا على
 فذلك بقوله كما هو حكم اللزوم للمزوم المساواة كان حكمه ان العلم بالمزوم
 ان يوجب به يستلزم العلم بالمزوم من غير عكس العمل مساواة ان العلم
 لوجه والمزوم ان يباين من العلم بوجوه اللزوم ان العلم مساواة ثانيا فاما
 جعلت لم يلزم فصله اليه ان ثانيا للجهول المساواة على حقيقة الفلزوم
 من غير ان يجعل كما يرد على الاقوي يكون في ثانيا على الاقوي عليه حليته
 وعلى ما ذكره رهم لا يظهر ما يرد به لانه توجيهه هو ان لو ذكر العلم
 لا يستلزم الاقوي لثلاثي كذا هذا الحكم لا يفسد بل هو الاستقفاق في
 الجهول المساواة ان يرب الى العلم فثلاثة لانه لا يفسد خبره ان في
 نسب الحكم الى الواقع مع عدم اختصاصه وشوهد في الاعتقاد في اختلاف
 للزوم من مزوم فثلاثة الى اختصاصه به ليس لخصه سنا الى ان هذا الحكم وقع
 ومزوم فثلاثة بيان جميع مواضعه وترتيب الحكم سنا الى الاعتقاد في مكان
 ومزوم فثلاثة ان شاء الله ان اللزوم باعتبار العلم لكن لا حاجة الى جعل
 الجهول المساواة يمكنه عند ان تلك الاشارة حصلت فثلاثة فثلاثة
 ومن ان الحكم للمزوم الجهول المساواة مع ان العلم به هو والمزوم يستلزم
 العلم بوجوه اللزوم من غير عكس العمل مساواة ثانيا باعتبار العلم فيها

الحكم ان يتصور ان يكون العلم بطب مستحضرا الحكم مستعدا له عند
 ورود الخبر حتى لا يحصل له علم بالحكم من الخبر **قول** وان كان في العلم
 بالغايدية مثل ان كذا شئ يشترط ان المراد بالغايدية ان يعلم لا يتصور
 الخبر لا شاعرا به ايضا فان وقع انه لا وجه لخصيص الغايدية بالذكور فانما
 العلم بها لا يقتضي العلم بالخبر وانما ان يكون قصده ان العلم ان الغايدية
 محمول على المعنى اللغوي اي ان يكون مقصوده انما يكون مطلقا ان العلم
 بالخبر لا العلم بالغايدية ولا يصح ان يكون كذا عالما بالغايدية بالذكور انما هو
 فان هذا العلم يقتضي علم الغايدية وكذا انما احتار ذلك لان العلم على المعنى
 الاصطلاحي سواء اراد بالغايدية فقط او مع العلم بالغايدية من شرط
 استدراك **قول** والسبيل العارض باين هيكل يعني ان
 يتصور كونها سبب بعدد الاختيار والا علم للسبيل العارض بالغايدية
 والا علم فيزول منه العلم كما علم في ذلك والا فلهذا في بيان ان المحب ليس
 بعدد الاختيار والا علم للسبيل بل بعدد جواربه فانه لا شك
 ان موسى عليه السلام لم يكن بعدد الاختيار والا علم للسبيل العارض
 كما ذكر من الحكم ان امره لا يلحق باحد المؤمنين بل انما هو كمالا سال الزيادة
قول وان شئت اي شاعرا على ما ذكرنا انما يتصور ان شاعرا
 يحتاج الى ثلاث اعراض وفي شرط العلم بالغايدية من العلم
 ببيت العلم بالغايدية وخصوصية الغايدية بل باعتبار حصول العلم بالخبر
 بشرط الجمل فلو ورد كلام سبب الغايدية شاعرا عليه ان الغايدية في شرط

العلم

العلم بشرط الجمل ليس عارضا لخصوصية العلم بالغايدية فانه جعله جوهريا
 فلو كان عارضا لكان العلم بالغايدية عارضا لخصوصية العلم بالغايدية الا ان العلم
 يدل على جعل وجود الحكم بالحكم المذكور وهو ان من شرطه ما لا في الاخر
 من شرطه بعدد العلم بالحكم ليس ان من شرطه ما لا في الاخر انما يتصور
 وجوده الذي يجر له بعدد العلم بالحكم ليس ان من العلم فيقول في العلم بالغايدية
 ان من شرطه ما لا في الاخر وفي الاخر انما يتصور انما يتصور انما يتصور
 الشئ سواء كان من العلم او غيره محمول لذلك فكذلك مقتضى شرط
 العموم في شرط الخصاص هو كفاية ما يمكن ان يقال انما كانت الزيادة
 على ان تدل على العلم بشرط الجمل لا يقتضي علم على ان يكون العلم بالغايدية
 انما يتصور علم بالغايدية من العموم انما اراد بالعموم هو ذلك اي عدم
 الاحتصاص بالغايدية وقدر علمه انما لا يتصور انما يتصور انما يتصور
 عن صاحب الشئ انما يتصور على ما ذكرنا من شرطه ما لا في الاخر
 ان صدر الا بجهتهم بالعلم ان الخلق في العلم بالغايدية في ذلك الا شاعرا
 في الاخره وكذا في العلم بالغايدية انما يتصور انما يتصور انما يتصور
 كذا ليس الموضوع للعلم بالغايدية في العلم بالغايدية في العلم بالغايدية
 بعضهم فيبحث شرطه انما يتصور الا بجهتهم علمهم بعدد المنفعة وفي
 انما يتصور علمهم بعدد المنفعة انما يتصور العلم بالغايدية بالغايدية
 تحتها ان العلم بالغايدية ليس بما يتصور انما يتصور انما يتصور
 ولا معتزله فيها ايضا فيمكن ان يعلموا ان الاصل في العلم بالغايدية

تصحيح

الى ان شاء الله تعالى فغيره بقوله او اذا ما الى ان شاء الله تعالى فغيره بقوله او اذا ما
 فلو كان كذا كذا فينبغي ان يتقرر على انه الحاصل واسطة في وقوع ما يقتضيه
 وقوعه كان في القاطب وعلل وقوع الواسطة او لا وقوعه عليها مثلا لكم
 ووقوع الواسطة وان لم يكن ظاهر الوجه بدون وقوع الحكم عليها لكن بطريق
 وجهه معها على الذين من حكم والشرط في ذلك ان يراعى الحكم المقدر
 وهو ان كل ان السبب او ليس بواجب او وقوع السبب او لا وقوعه
 ومعنى ظهور الذين على التقديرين عدم انقضاء بالتقديرين وعدم وقوع
 بوقوع السبب عدم ان ايا وجوب وقوع الوقوع في التقديرين في جميع
 الى الاستدلال في قوله او انترود في الاصلين للترود في التقديرين في جميع
 غير ذلك الحكم الذي اريد به التقديرين واما بغيره معنى او الحكم والتمسك
 وكل الثاني فيحتاج الى ان يكون المطلوب قد مر من بعد ان انما المراد من
 اطلاقه يقال عدم التقديرين وعدم ظهوره يستلزم عن قوله او انترود
 فيه لا يوجب تصور الوقوع في ظهوره الاول على ظاهره الا من
 فنتج التردد فينتج عن من ظهور الذين عن الوقوع بعدم التقديرين
 بوقوعه لمرح ايا اليك من علما بوقوع ايا محتملا او كونا من الذين واما
 فكل المصير في ذلك انما يحل على الاستدلال على كل من استلزم
قوله واما بما قبله فكل بقرع المصنف السكاكي بقرع لارباب
 في ذلك السلام حتى يدل على انها ليست من الموكدات واجيب بان
 انما كيدنا ليس على الاستقلال بل على سبيل التمسك فاذ ان كان مثلك

سوكه لاخر كيدنا ليس على الاستقلال بل على سبيل التمسك فاذ ان كان مثلك
 معشره انما يثبت من الموكدات مطلقا حيث شئنا وهو على
 الذين بقوله غير ذلك سبب فقال في قوله كيدنا ثم انهم بعد ذلك يثبتون
 كيدنا حيث الموكدات كيدنا من انزال النجس عليهم من انزال النجس في الكيد
 الموكدات كما هو على العقل لا على من العمل لما بعد من انزال النجس في الكيد
 في انزال النجس كيدنا كيدنا كيدنا كيدنا كيدنا كيدنا كيدنا كيدنا كيدنا
 الموكدات ان كيدنا كيدنا كيدنا كيدنا كيدنا كيدنا كيدنا كيدنا كيدنا
 يتقام العدة لغير التقديرين انما على طريق هذا المقام ان
 سبب كيدنا الى غير عدم ولا لهما على التبريد **قوله** على هذا ينبغي
 المفعول نقل عنه دم في كيدنا كيدنا كيدنا كيدنا كيدنا كيدنا كيدنا كيدنا
 شقوت ووجب كيدنا حيث لا يبرهن في الحكم والمقام واما
 فتدبر ان يكون استغنى عن المعلوم فتدبر ان يكون العادة الى الحكم
 او انما طلبه كيدنا كيدنا كيدنا كيدنا كيدنا كيدنا كيدنا كيدنا كيدنا
 كيدنا كيدنا كيدنا كيدنا كيدنا كيدنا كيدنا كيدنا كيدنا كيدنا كيدنا
 بان كيدنا على التمسك كيدنا كيدنا كيدنا كيدنا كيدنا كيدنا كيدنا كيدنا
 الايمان بما هو قاطع على ذلك الشرط واما ما في الموكدات فليست
 كذلك فليس فيها ذكره مما ذكره المصنف اعتبارا من المصنفين
 ان كيدنا في صورة التردد عن هذا الشرط واذ قيد به بل فائدة لهم
 باعتبار انهم لم يقرعوا كيدنا كيدنا كيدنا كيدنا كيدنا كيدنا كيدنا كيدنا

عليه ان كلامه مخالف للكلام السكاني المص لا يصدق العكس ولا حقا
انه لم يجعل بطلان جعل محمدا واجب احكامها لئلا يعلوا ذكره
من الاشياء المحمودة عليه انه لا يميز من ذلك البطلان والحق
انه لم يرد من الاستقراء وقوله لا يميزه على ان لا يستقيم
يشعر ان المستحسن في حكم الواجب وتكرار واجب عدم الاستقامة
لكن الواجب **قوله** مؤكدا انتم لما ذكر في الكشاف ان رينا
ببطلان محمدي الغرض في ان كيد كشدنا قد يكون مؤكدا وما يشك في
والمصنوع بطلان المكلمات فتبين في وجه ان عزمها بان
المكلمات التي من جملتها بطلان محمدي يعلم على وجه ما يست
من اقرار قولهم ان ابيكم رسولون وقيل ان ابا كيد لا يرد
انكاره فوجب ان يكون قوله مؤكدا عنده وقوله رينا يعلم لا ينفيد
ان كيد على زعم الكفار الغير المستحقين للحيثية وتعالى ولا يخفى
فيها وكان الرسل حرمهم بوقوع ما ذكر في الكشاف فاما سبيل
عندكم انظروا من الاشياء من ارسلكم قال الله خلق كل شيء بحد
شريكة في هذه الوجود سوى انشاء محمدي واحده هو انشاء الله تعالى
الاحد على موافقة ما ذكر في التبريل وارسالنا اليهم بنبينا وقد توجه
ان الرسل اراوه ايتواهم انا انكم رسولون رسولون مني رسول الله
هنا ان كلامهم يكون رسول الله لا ان يكونهم رسولين من الله
المرسل فانما يخالف في ان انتم تشاءوا الرسل والمرسل تقليبا

قوله

فما يبين على الغائب وان في الرسالة من تقليب لمسلمهم عليهم
ففي هذه الارجح تقليبا مع امرنا لثبوت وجوب التقليب في قولهم انا
مرسلون من رسول الله لا ان يكونهم رسول الله لا ان يكونهم رسولين
من ذلك الرسل مع سفاهاه اوله من الاول **قوله** اننا في الرسالة
من الله ان رسول الله قد يقال اننا في الرسالة من رسول الله ايضا
لان مناهة العشرة للرسل من الله عندهم بنا على ان الرسول يجب
ان يكون من الرسل فحينئذ ان يكون رسول الرسول من جنس الرسل
ايضا كما لرسول الله جاش الجاش من قويدان بناء على ان مناهة البشر
لرسل الله من مذكورين وجوبها اليه من الرسل وارسال
الاشياء في اشياء **قوله** يعني على ان كلايت منهم لما قد جاز
على ان قوله في المراء الاولى متعلق بقوله لا يرد وجعل متعلقا
بذلك في اوتقال الله تعالى لم يخف الى هذا القدر لانه ليس في الكلام ولا
على كيد يوجب في المراء الاولى في قوله لا يرد على قوله انما الرسل
والرسل به ان راء الجاهل اذ ايلعنوا الله التواتر للجهل كما ذكرهم
تبريل ذلك جازع انما الرسل والمرسل ووهده **قوله**
ما شعرون وتعلقوا الخواشي هكذا او حدث اسم الاشياء ان الله
في بعض كتب التفسير فكسبه ونفي ذلك في الكتاب والاشواق ييل
عليه بالاعتراف بغيره وهو لا كره في شرح المناسخ ان الاشياء قبل ما يحيا
وبولس يوجب النبوة الموحدة هو اللام وقبل بولس وبولس ان الله

محيى

قول ثم انما لا يجرى الاستدلال بتقديره بانفسه كما ذكره
 لم يجرى لانما لا يتحقق مع تقدير الفعل وان صححت مع تأخير فانه لا يكون
 ان يثبت لزوم على ان يكون للام المتعقبة كما يكون في ضرب
 برأى كونه ذلك في غير الفعل كونه ويزيد في معنى ان يعمل الام في له
 زيدا كما في وقت كما يتم في صريح ما استشهد به في كلامه استشهد به
 مع ما ذكره من غير زائد واللام وكوجعل من غير اللام في لاهل لم يجرى
 الى انك لم تلحق باللام من قوله فيستشهد استشهد المستد واللام
 انما استشهد انما مثل استشهد انما في صيغة وادعيا بالفضل كما اشار اليه
 بقوله واللام انما الكلام المتقدم الى وان صار مستشهدا بالفعل قد يلزم
 ان الاستدلال المذكور بالفعل يلزم الزود بالفعل فيرد عليه انه
 لا يكون ما نحن فيه لان الخطاب مع غيره وطلب حقيقة فلا يستقيم
 جعل غير الطالب كطالب وتجاوب بان لا ليس المراد من قوله فيستشهد
 ان يصير كذلك بالفعل بل من شأنه ذلك اذ ان صار طالبا بالفعل
 لكن ان يثبت ليس بشارة لك بل اعتناء بتقديم اللام الذي من شأنه
 ان يصير الطالب لبا ولا تخفى ما في هذه الامم يكون معنى كلامه ان
 جعل غير سائل كسائل لا تقدم له ما يدعج واما في صيغة وادعيا ولا في
 ولا يجرى ولا كونه ج لا يكون الخطاب غير سائل حتى يجعل سائل
 بل يكون سائلا حقيقة وانما غرض عن ذلك يكون الغرض لا هو
 ان يقدم اللام الذي من شأنه ان يصير الطالب مستد ١١ من غير ان

كلمة

كما ذكره مع ان التبريل على ما مر في **قول** ان يكون معلوما و
 محسوسا لا يثبت له دليل يلزم من العلم بالعلم لا دليل له اذ عباره
 عن مجموع التقديرات المرتبة الموصل الى العلم لا هي صحيح ان يكون
 محسوسا فليكن صحيحا ان كان الدليل يكون معلوما ولا يجرى عن
 عدم انما على كونه صحيحا كونه الدليل محسوسا انما يتناول المراد الدليل
 من انما هو سطح الدليل اعني ان يكون المتوصل صحيحا بطريقه في مطلوب
 من غير ان يلزم من وجود العلم بالعلم لا دليل له لا يكون محسوسا ولا
 مراد بانما على كونه صحيحا في غير ان كونه الدليل على المعنى الاول
 ولا يلزم من معلوم الدليل ان يكون معي اسكالا محسوسا ولكن قد
 ان يجرى في محسوسا الفعل بمحسوس الدليل واللام **قول** وهو يستد
 شأن ان باعتباره عن الفعل معني آخر تأمل في وجهه الصريح في قوله
 مستد انك فلهذا المنكر عليه منها ان عباره عن الفعل واللام
 في تأمل عباره اليد المستدوب الى الجمل المنكر وفي المحضر قبل معني كونه
 مستد ان يكون مستد موجودا في نفس الامر وبنظر لان مجرد وجوه لا يجرى
 في الادعاء كما لم يكن حاصله عند وجوده عليه انه لا يلزم من كلام
 القائل ان مجرد وجوده كاف في الادعاء لان كونه يكونا المعنى اذا كان
 هناك في نفس الامر من الشواهد ان تأمل المنكر اذ قد فالارتفاع
 ليس لا كما لو لم تعد بل الشا على فلهذا **قول** ظاهر في الفصل
 لان المتقدم انما تباين ايد واما التعليل اعني تشييد شرط وجود الامكان

منه له عدم بناء على ما يترتب على وجوده العرب منتهى عدمه بناء على ما يترتب
 فهو ان كان صحيحا كمن التمس ان لا يتصور ان لا يتصور ان لا يتصور
قوله وجع الكون مثلا لا يفسد في الوجود اجعل وجوده الرئيس من
 عدمه ما يترتب على تقييد الوجود في هذا الحكم منكره ان يكون لا يكون
 الا على فعل هذا المعنى يكون مثلا انما كان في تقييد الحكم رسم عدمه
 لعدم وجوده المرسل لا يجوز ان انما طلب بهذا الوجود على العلم
 والسماء رضى عدمهم ولا ريب انهم لا يكونون وجوده المرسل لا يكونون
 هذا الحكم لان الحكم لا يبنى على الحكم كون الوجود عدمه المعنى مثلا
 انكار وجوده المرسل ايضا اذا قيل وجوده العرب من المرسل من
 لعدم نصار الوجود مع عدمه واما ما يحب الاقتضاء فلا يفسد
 على وجود الوجود من الانكار ولذا اعترض عن الامر من فاعلم ان
 المراد ان لا يكون مثلا لا يفسد على اعتبار جعل الوجود كعدمه عن غير
 امر او من جعل الانكار المذكور كعدمه **قوله** وسواء كلامه مجرما
 بهذا الحكم سواء كان لا يتصور ان يرتكب فيرد ليلان احداهما الزمان
 فيستدرك ان لا يغتدوا عجزه على ما يحب مقتضى الامر
 وانما في نه كلام مجرما في من الوجود بالجزات وكل ما هو كذلك
 فلا يتصور ان يرتكب فيرد على ما هو مقتضى الامر والنسب
 فلا يخفى انه وجهه من ان معنى كون الدليل مع المنكر ان يكون سلوما
 او محصا عليه ان يجعل الدليل من الاول على سبيل ما لا يمكن

الحكم

وعدم

في عدمه من جهة شاسيه على كلامه وجهه على مقتضى اصل النظر ايضا وقد
 يرفع ان المراد من الاول ايضا وفيه من كلامه ليس بالمراد الى ما
 معهم من الدلائل بل الى مصدره فلو انما تأملها في النظر فيها فترتها
 هذا لا يخفى ما في **قوله** وهذا التوهم استمر حتى خرج منها بعد ان كانت
 المستوى يقتضيه ان لا يرفع ترجم السوء ووجهه في ذكره من ان
 واقع نوع السوء هو ان لا يرفع الى الوجود في نفسه جميعا كما هو
 الظاهر ان لا يرفع منقطع الى الوجود في نفسه منقطع عن الفاعل وذا
 الحاسية في انما الله انقطاعا انما انما انما انما انما انما انما انما
 هذا من حيث انما انما يكون كذلك ضرورة ان يقال
 الفاعل من وقع الفاعل المستوى السوء فاعلم انما انما انما انما
 الى انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 نفسه في جوار انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 هذا المانع في الوجود فذا انما انما انما انما انما انما انما انما
 ان الفاعل من انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 فقط انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 اولي من انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 من وجهه من انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 وجهه انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما

ان الاول غير فاضل باللفظ المخصوص وانما هو في قول السكاكي
 على معنى شئ من الكناية فقال اياد الكلام كناية الى ذكر هذا الكلام
 كناية بالمعنى المذكور الذي ذكره السكاكي وعلى معنى كونه الكناية
 لفظا يكون الكناية من نفس هذا الكلام ثم وجد الكناية في الكلام
 المجرى عن التاكيد في مقام انكار الخطاب لفظا استعماليا يستلزم
 معناه فان معنى هذا الكلام في عرف البلغاء ظهوره في الخطاب
 اذا استعمل في هذا المقام لم يقصد به هذا المعنى بل ما يستلزم
 وهو تميز المنكر من الخالي فان هذا المعنى يستلزم ظهوره في
 استعماله اوضح من استعماله علم بما يزيل الاشكال والظهور في الكلام
 المؤكدا للمورد في مقام جعل اللفظ في الخطاب معناه في قوله انكار
 الخطاب او ترويه ولم يقصد به هذا المعنى عند ايراد في هذا المقام
 بل ما يستلزم وهو تميز الخالي من المنكر والمتردد لان هذا
 المعنى يستلزم انكاره او ترويه استعمالا اوضح من استعماله
 لما في الخطاب لا مارات لانكاره او تقديم الملوح لانكاره او ترويه
 واذا كان الكلام المذكور كناية على تقدير كونها تعديا للفظ يكون
 ايراد ذكره كناية على تقدير كونها ذكر اللفظ فقط مع ما ذكره راجع
 ان لا يراه كناية من غيرا شيئا وانما نقشه في العبارة بعد وجوب
 المقصود ليست من ادب المحصل فيقول مما يلزم ما يراه
 الكلام على معنى يلزم معنى الكلام المذكور وقوله لان سوق الكلام

مع المتكررة على معنى ان معنى الكلام المسوق مع المتكررة قوله
 فذلك لئلا يظن ان اريد بالقول المعنى المصدري الذي ذكره
 السكاكي وان اريد المتكدر يكون كناية بمعنى اللفظ **قوله** وكذا
 المجرى عن التاكيد اي مثل الكلام المؤكدا للكلام المجرى في انه لا يحسن
 في كل منهما ما يستلزم ان يكون فيكون فيكون فيكون فيكون فيكون فيكون
 في المؤكدا وكون الخطاب في اللفظ كناية او ترويه في اللفظ
قوله كما ان من المتكدرين معنى كناية شديدة ان لا يكون على معنى
 ان لا يكون ان جعل اللفظ بمعنى المصدر وان جعل اللفظ
 والعلم الى انه يراه في قوله ان لا يكون كناية عما تسان
 انه شوا يقال شرب الفم شربا والاسم الشرب الشرب الشرب
 الشرب شرب من الماء واللفظ الذي انشق منه وذلك في
 ان سعد ويرا كان في انما في اللفظ ايضا مازل والاسم
 الشرب المؤكدا بحيث انما كانت ان يكون منسبته **قوله**
 على شمل الشمل المتروك المنقش وتوجد في اللفظ في اللفظ
 الى بسبب وصاحبها او الفاضل فاضلا في اللفظ في اللفظ
 من اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 انما ذكره بالاسم الفاضل في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 اذا عرفت معناه فانما في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 اطلالة وانت جبر ان خلف اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ

لا بد في أصله لأن الأصل بمعنى الكثير المراجع وليس كان بمعنى التكاثر
 كما يختلف في موضع مع هذه لا ينافي في ظهوره كما قيلت والله يعلم
 كما لم يحسن معوان الأصل في التبريد العمد في الخبير فيكون العرف العادة
 مشاربا إلى العرف الأول في مادة كان الأصل أو التفسير في العادة عين
 الأولى يكون أعاده العرف مع تدليل المفاهيم ومقتضيه بما لا يحل
 ما يلزم أن العرف العادة كما لم يضر في أن الظاهر الأول كان الظ
 إن المضمير يرجع إلى عين المذكور سابقا ويحمل الأول المفاهيم كما يحل
 المسمى أن يرجع إلى عين المذكور فلما في الشرع احتمل العرف إلى
 سطر الأصل الذي في عين الأصل والمفهوم كما في المظهر فيقول إن
 به هذا المطلق على أنه لا يظهر إلى إطلاق الأصل ودواعي كثيرة المثلث
 المذكورة في باب الجبر لا يقتضيه ولا يقتضيه ولا ذكر في باب
 اعظم شأنه من الأصل في كماله اختصاصه من الأصل في ذلك
 لأن الذكر في هذا الباب كذا في موضع آخر وأصل حال الأصل على
 القاميس المعالي في غير على ذكره كذا في موضع آخر في الجواز العتلى
 غير مختص بغير غيره على أعمار ما تم الأصل في الجواز إلى حقيقة الجواز
 على احتياج الجواز في عدم الاختصاص بالجبر ولم يبين عدم اختصاص
 الحقيقة به لأن عدم اختصاص الجواز يستلزم عدم اختصاصها لا
 الجواز بما على ذكره التكاثر والمص وغيره ما يمكن أن تنال إذا
 كان المقصود بضم سائر الجبر في موضع موضع الأصل سابق

كذلك

لج

مرجع مع ما قلنا على الأصل في إطلاق الاستثناء عن قيد الجبر
 المسمى ليس المقصود في التفسير الأصل الجبر بل في تفسير مطلق الاستثناء
 عن شوبس لم يزل في حقيقة الاستثناء كما لا يخفى في قوله
 كذلك إذا كان المقصود في التفسير فيقال في قوله لا بد على عدم قصره إلى
 فلا في الظاهر المتبادر في شال هذا المقام من الأصل في مانع من قوله
 كان معني الجمع لا بد من أنه لا بد من أن يقتضيه الاستثناء في قوله
 العبارة الأصل في مثل هذه المواضع المقتضية فلا بد من أن يقتضيه
 فلا بد من كونه والاستثناء بهدم الاختصاص في الاستثناء على ما هو
 الظاهر المتبادر في وجهه في قوله لا بد من أنه لا بد من أن يقتضيه
 على وجهه على وجهه انما قطعه بالبحث في حقيقة الجواز
 بمعنى أن الحال أن كان قد مقتضى الحقيقة العقلية مع مقتضى الجواز
 العقلية في حقيقة الكلام عليها تطبيق وهو مقتضى الحال كمن لم يكن
 لا يقتضي في القول في المسائل ولا يكتفى في الحقيقة والجواز العقلية
 من جهة المعاني الأصل في كماله حقيقة بهما بل لا بد من أن يكون البحث
 من حيث أنما يطابق بها اللغة مقتضى الحال وبمقتضى الحقيقة
 والجواز ليس من جهة الحقيقة بل من جهة ما يقتضيه الجواز من
 المعاني سواء كانت عقلية أو لغوية أو لفظية بينهما أن يجعل الأصل
 من المعاني والظاهر من البيان يكون حكما ولذلك ذكر في بعض الشرح
 أن الحق فيها اختلاف في المعاني من جهة المعاني بطلان مقتضى كمال

وفي ابيان من جهة التعاقب ما يراه الكلام في تراكم محقق في الواقع
 فلو كانت عندها من جهة الاولى يكون من المعاد فكلهم لم يفعلوا ذلك
 ولا يبعد ان يكون المصنف قد نظر الى الظاهر وان اعتقد ان على جواره
 من اقسام الاشياء هو من احوال اللفظ مختلفا للظواهر لانها
 نفس اللفظ لكن في جوارها عندنا في التعريف على صفة محال
 وهو ان لا يطابق الاعتقاد خارجا عنه فلا حاجة الى التعليق في منبه
 بقوله الخروج الى الاطلاق الواقع والاعتقاد على ذلك في ظاهرها
 بقوله لا يورد ولم ير خلد بزيادة قوله عند الحكم اعتبارا على
 انه ينهم ما ذكر في تعريف الجواز فانه ذكر في قيد القاء في منبهم متاعنا
 عدم التناول في تعريف الحقيقة نعم بالما والما لم يكن متاكدا بل ذهب
 فترى على امر واحد مختلف ظاهر في منبهم منه ان ما ذكر من الحكم على
 اعتقاده لعدم الاطلاع على السراير فاذ لم يبلغ عليها حتى الامر على الله
 وكلام المشتكم انما يفيد الحكم الذي يفيد في اللفظ لا في نفس الامر لعدم
 الاطلاع عليه فاللفظ هو من قوله الكلام المتأخر ما عند الحكم ما عند
 في القاء فاعلم ان ذلك انما هو مكان في الفرض لا في الواقع حيث قال افراد
 عبارة عن الملايين قبل ان يبينهم من تعريف الجواز
 وليس في لانتها متعاقبا بل ان فاعده في احد ما لا يكون احد ذلك
 القيد بعينه في تعريف الاخر بل بما يحصل به على اعتبار عدم ذلك
 القيد كسب من الاعتقاد في تعريف السكاكي ويمكن ان يقال ان الله

ويلان

سند

سند من التعريفين ان الفعل لا يستحق الخ وفيه من ان حقيقة الاشياء
 الى الملايين التي هي على قضايتها او المفعول فيها يتيقن لا يقال انهم من
 ان شاء الفعل الى الملايين المذكور حقيقة وان لا يقتضي ان يكون كل
 حقيقة حوا ساء الفعل الى الملايين المذكور حقيقة لانها لا تفرق بينه وبين
 ان شاء الفعل الى الملايين المذكور حقيقة كحقيقة لكن الاجاب ان كل
 كذا ومن فرض انعكاس كذلك فاعلم ان شاء الفعل ومنه
 فاللازم ان كل حقيقة هي اشياء الفعل ولا شك في عدم استقامته
 لظهور ان من حقيقة اشياء ومعنى الفعل لا يتناول الظاهر بل يفيد
 الص ببقوله والفعل لا يستحق الخ في تعريف التعريفين وكيفية
 كما صرح في حقيقة ان كبرية الحقيقة والجواز ذكره لا يجوز وطوره والاعلان
 على ذكر الفعل في التعريف فلا يرد من الاصل بحال حسا ويعرف بالبرهان
 ومنه ان الاول ان الملايين الملايين هو الملايين على المفعول كحقيقة
 الا لفظان لانهم قالوا في عيشة راحة ان شاء الفعل الى الملايين الذي هو
 المفعول معلوم ان العيشة انما هي مفعول حقيقي لانها مفعول الفعل في
 لفظ في اولى النصوص من شواهد وهو الامر المعينة ان شاء الفعل الى الملايين الذي
 هو المكان والزمان والسبب ومعلوم انها مكان وزمان وسبب
 لا حقيقة لا محالة بل على محسب اذ ان الملايين هو الملايين
 فتقول انما هي امال يكون ان شاء الفعل الى الملايين الذي هو الملايين
 لقيام الاقبال باللفظ وعدده عنها والاولى ان يحج ان شاء

الدليل يادعي ان النسبية حمل لان المجاز في الحقيقة هو الاستاء الى غير
 ما هو له في الاستاء الى غير الملايين الذي هو بوجه ان يكون كذا
 اعم مما هو في الحقيقة لان ما هو من الملايين الذي هو له على
 رجاء كما سبق في الثاني يكون اعم من الاول فهو فرع ويمكن ان يقال
 الحقيقة لان الواقع لان المذكور في الملايين غير ما هو له لا يصدق
 منه ان اعير الملايين من غير ما هو باعتبار ان يكون ان يكون الاول
 ما هو له وغير ملايين واستيعاب هذا الجواز في الحقيقة غير ملايين
 هو له الملايين **والسنة** وبمعنى مجازيها اياها ان كل مجاز
 عقلي انما هو مجاز في الحكم والاستاء اما ظاهر او مقدر كما في اوجها
 ان المجاز وان كان في الاضافة والاستيعاب لكن الحكم اشرف من اضافة
 الاشرف والتسمية فان الاضافة والاستيعاب منسوبة الى الحكم لا
 تنسب اليها اياها فالجواز فيها منسوب الى الحكم فيكون حكما ما في
 ان المنسوب الى الملايين منسوبة الى الشيء منسوب الى الملايين في
 المجاز في الاثبات اما باعتبارها ذكره رجاء ان المجاز في الشيء فرع
 المجاز في الاثبات او باعتبار ان الشيء ما لم يجعل معنى الاثبات لا يكون
 مجازا كما حققناه وعلى الوجهين لا بد من اعتبار الاشرف لان
 الاثبات انما يكون في الحكم او ما شئت بالاستاء والمجاز في الملايين
 الاشرف اولاد الاستاء بمعنى مطلق النسبة والوجه ان كل
 ان المذكور من المجاز عقلي من الاستاء لا يصدق المجاز العقلي لان ما

من

من الاستاء مجاز عقلي **والسنة** من الحقيقة فيقال عند رجاء
 من المجاز في الاثبات في الحقيقة بياية ومن في العقلي انما يدعي على معنى
 تطبيق موضوع العقل والظاهر ان تطبيقا متعلقه بموضوع لا
 من الموضوع وتحتل ان يكون من الحقيقة هو له كذا قوله من الموضوع
 تحتل المعنى من هذا الاحتمال وبين ذكره رجاء في قوله من الحقيقة
 لان المطلق على كونه متعلق بالحقيقة وعلى هذا الاحتمال الامور ترجع من
 اليه وهو المعنى المجازي في قوله قيل انما ذكر قوله او الموضوع ان المجاز العقلي
 كذا ان لا يكون له حقيقة غير الشيء في تطبيقها او لا يطلب ما رجع
 المحذور اليه لا يتقاربا وفيه تأمل لان الطراف الموضوع الذي هو له
 من العقل انما هو حقيقة والواقع انما يتبع من استقامت حقيقة طلبها
 والظاهر انما هو في ان التماثل طلبا على معنى المرجع وان يحصل
 ان يكون مصدره بمعنى المعقول في الموضوع بمعنى المرجع اليه على وجه
 والاصح ان يكون اسم مكان في قوله متعلق من نفس الشيء كما في ان حصل
 ملاحظة ملاية ما استاء له من الحقيقة من استاء اياه فذلك انما
 قدت من الفكر ولا يخلط اليك انما استاء له من الذي يكون
 للماء انما لا يكون له من حقيقة ولا يخلط ملاية الحقائق
 لها وكذا ذكره رجاء من نصب فيصلي على ذلك واما قوله عليه لان
 حاصله هو انما يتبع عن ذلك قوله رجاء في ما يخلو قوله المعترضا
 حقي انما لا يقال كلها واسئل لكم من التأويل والعقد الى ان استاء

الى السبب فالظاهر ان قول القصد بيان المعنى الاول وهو ما يورث
 ذلك لوجوده اجمالا ان الجواز العقلي كالتعدي وكما ان التعدي في الموضوع
 الاصل الذي ينشأ عن الموضوع الى غيره وملاحظه علامه فيها كذلك
 العقل في معنى موضوعه كمنشئ الذي يقتضيه العقل الى غيره وملاحظه علامه
 بينهما وكلاهما مشروط بالانتماء كانه ذكر في تعريف التعدي كونه لعل
 بينهما فقيما ذكر في تعريف التعدي كونه بلايه بينهما كحقيقة ان المعنى كونهما
 التفرع عن ان الفعل لا يثبت شيئا الى ان قال استناد الى غيره
 الا ان الجواز او انما في انتماء كونه المصنف والاعمال الجواز من انتماء كونه الى كل
 نصيب الفرض لم يكن لذكر هذا الكلام بعد وجهه فيجوز بل انتماء كونه
 من انتماء الجواز بعد كونه كونه كونه بعد تعريف الجواز
 التعدي وكره العلامة في ان شرط قيام الفرض المانع عن الحقيقة والاش
 انه اذا قيل جري الزهر وقصد انما جري حقيقته لغيره فلا شك ان استناد
 الفعل الى بلايه غير ما يورثه وتزويد الجواز شعور به وبما يستحق وعلم كونه
 بالزهر فطالع انه ليس بجواز قطعا بل حقيقته ان كان كلاما ثانيا
 فان قيل فحينئذ يستلزم مع الفعل علم علم حال الفعل على معنى الحقيقة
 سيأتي ان قولنا انما سبب التعدي وانما يكون العمل على انتماء كونه علم
 ان قايده لم يرد ظاهره فيقال بهذا الكلام وكونه ووجه بناء على تفسيره الاول
 مصعب التعدي وانما المذكور في الحق انه يعمل على الجواز وانما لا يستلزم العمل
 على الحقيقة بل يجوز ان يتوقف في امره حتى يعلم حاله **والله اعلم**

جميع شئيت في اللغة انشئت المتفرقة فاذا كان سبب جعلها
 انما سبب انشئتها بغير قات وكذا قصد الاشارة الى ان معنى التعدي
 حيث لا استكشاف ويحتمل ان يتم العمل على تمام الحقيقة والاش
 معناه **والله اعلم** لان الفعل لا يشترط ان يكون في انتماء كونه
 استناد الى المفعول بعد ما قاي على حاله كذا المتعدي لان التعدي
 عند الاستناد وان اردنا ان الاستناد الى اصطلاحه لم يجر ان يرفع التعدي
 استوى لما رواه كنه باسناد الفعل الى ما يتصل به في هذا المفعول بعد
 ان يكون بعد الواء ويعني مع او ان يقتضيه لصاحب قول الفعل عند الاستناد
 اليه لا يستلزم ذلك قطعا اما الاول قطعا وانما في ذلك في صاحب قول الفعل
 ان يستند من الواء ويعني في قوله انما الاستناد الى الفعل فيكون
 على الفعل الفاعل بالاستناد الى الاستناد كونه في مفهومه بوجه في مفهومه
 وانما انشئت في مفهومه كذا في مفهومه كذا في مفهومه بعد الاستناد
 الى الاول لا يشترط التعدي عند الاستناد الى الثاني بغير قصد كونه بعد الواء
 مع ايضا وهذا التعدي يمكن ان يجرى في الاستناد الى الاول دون الثاني **والله اعلم**
 يعني في انتماء كونه الحقيقة للمفاعل انما جعل جميع التعدي والاشاعار
 مطلقا لم يبين انتماء كونهها المقدم ولم يوضح اولها المقدم لان التعدي انما
 يرجع الى ذكره سابقا ولم يذكر الا المطلق فبعد الرجوع اولها وقيدنا
 وانما في المعنى على المقيد كونه ان ذكر الاستناد الى الفاعل على المقيد
 فانه متضمن لان يكون الجواز مع الاستناد الى الفاعل على المقيد **والله اعلم**

بمعاني

في المعنى لدواعي العمل

ينسب اليه ان الجواز لا يقتضي الملازمة الفعل الجازي وانما ينسب اليه ان
 فان الاستدلال ينسب اليه كونه صائجا وكذا الضلال في الضلال الى الجبر
 والعقاب في العلم والعقاب وح يستغنى عن موافقته الملازمة فيكون
 ان هذا لا يستغنى في توجيه كلامه بل هو شرط الاستدلال في الجواز في الجواز
 يكون المستدل اليه الجازي ملازمة الفعل في المقصود من قول كلامه ان
 ان لا يتصور هذا السؤال عليه وهذا اذا اراد ان يكون الشرط في نظام
 اما اذا قيل بكونه من جهة اخرى كما في الملازمة فتكون الملازمة ايضا
 ولكن يمكن ان لا يثبت ان الانسان الملازمة في السؤال من الكتاب فيمكن
 الاستدلال بكونه الضلال البعيد والعقاب الا انه وانما يصح معناه
 الا غير ان الضلال سبب للبعد والعقاب فلا يلزم دون الاولين
 الاستدلال بكونه الشئب الاضافة والافتقار الى الجواز فيكون
 ونحوه لان الاستدلال في الجواز العقلي يجب ان يكون فعلا او ضاهيا له
 صفة فعل او صفة ما مصدره وانما كانت خارج عن كونه على ذلك
 وجهه وفي الاولين يكون الجواز استا والفتن الى الصفة الى الضمير فيها
 التوفيق بلا شبهة **الاستدلال** في الجواز في الكتاب تفريع على ما بين
 الجواز العقلي في غير الاستدلال من الاضافة والافتقار لكن جليل التوفيق
 المطلق بناء على علم الاستدلال بالمرح والالزام في ذلك لا يقتضي عدم
 ممكن الجواز في الاضافة والافتقار اذ الجواز في وجودهما انما هو في
 في الاستدلال بالالزام لهما لا فيهما وايضا مراد بملحق الجواز العقلي

في معناه

في معناه الجواز العقلي في الاستدلال صفة الجواز العقلي في الاستدلال
 ومن جهة الاضافة والافتقار فالمراد بملحق الجواز العقلي في الاستدلال
 في الاستدلال بالالزام في وجوده الاضافة والافتقار لا فيكون التوفيق الجواز
 العقلي في الاستدلال صفة الاستدلال في الاستدلال ان يكون نفس الاضافة والافتقار
 مما بنا عقليا على ما هو المقام او لا بان جعل الجواز في وجودها هو الاستدلال
 الا انه لم يرد ان نفسه على ما هو المقام او لا بان جعل الجواز في وجودها هو الاستدلال
 في الاستدلال بالالزام لان المذكور في تعريف الاستدلال العلم ان الجواز
 على وجه التوفيق في الاستدلال في الاستدلال في الاستدلال في الاستدلال
 او لا في ذلك ولا يقتضي مطلق الجواز العقلي في الاستدلال في الاستدلال
 ان على الاول اذ جعل التوفيق المطلق يتفرع عنه ان المذكور
 في الكتاب انما هو الجواز الاستدلال في الاستدلال ومن الاستدلال في الاستدلال
 وجعل الاستدلال في الاستدلال في الاستدلال في الاستدلال في الاستدلال
 من جهة الالزام ان جعل مرجع التوفيق هو الاستدلال في الاستدلال في الاستدلال
 المذكور في معناه الجواز العقلي في الاستدلال في الاستدلال في الاستدلال
 الجواز في صريح ايضا لان الاستدلال في الاستدلال في الاستدلال في الاستدلال
 الاضافة مما هو عقليا في الاستدلال في الاستدلال في الاستدلال في الاستدلال
 بهذا الجواز وهو استا وانما هو الجواز في الاستدلال في الاستدلال في الاستدلال
 انما هو وقع الى الصفة في الاستدلال في الاستدلال في الاستدلال في الاستدلال
 ولكن استا في الاستدلال في الاستدلال في الاستدلال في الاستدلال في الاستدلال

انما يقع العقل على المعلوم انما يكون هو مجاز النفس كونها كونه
 من طبع كلام السكاكي هو المعنى فانه ينتمى من غير كلام المفسر
 اختصارا للاشارة وكذا من غير كلام السكاكي حيث ذكر الجواز بكلام
 الخفاء بداهة وادخل الكلام على المصطلح كما يتوهم من المتنازع ليس
 التوهم من مجزاة قد ذكر ان قد قد اتى على وجه الكذب ولم يذكر افراده
 بقول الجاهل لان عدم القول لا يشي ليس قوله بعد بل من ان قال قلت
 خلاف ما عند العقل استع طوله بغير قول الجاهل بل انما قال هو ما له
 استع استع الطول بالان في انما على قوله في التوضيح
 والعاقل ان يقول بغير ما ذكره رجاء انما خلاف كلام السكاكي
 حيث حكم انه لولا خلاف ما عند العقل بغير قول الجاهل بل انما
 ما عند المتكلم بوجه وعلى ما ذكر من تفسير ما عند العقل يكون قول الجاهل بل
 ما عند العقل اذا كانت العدم ما يتصور العقل فلا يدخل في ذلك
 ما عنده وغايبا يكون ان يقال من جهة رجاء ان يحصل كلام السكاكي
 ان لقوله خلاف ما عند المتكلم فانه يدعي ان اخرج قول الجاهل ان قال
 شريك الخلفه الكعبه دون قوله خلاف ما عند العقل بل ليس
 باثنان الثاني ان ولا يتحد في ذلك حصول اصدبها فخر في قول
 الجاهل بل خلاف ما عند العقل لانه في كلام السكاكي وانما قد دخل
 شريك الخلفه الكعبه وبما يقال لم يقصد بقوله ما حصل عنده
 وشت مجزاة تصور بل ما شئت عنده ولم ينف وما يحل العقل

بالجملة

بالجملة او بالسطر الصحيح فليس لنا بما عنده بل بسبق وقوله تصور
 الكواذيب من التصور الا انهم من التصور مثال حدوث الشئ
 فتصور من قول الشاعر بر ما وحره الارض كيف تصور على ما يحل
 فمضى امكان تصور الكواذيب امكان وجوده فلا يخرج قول الجاهل
 بخلاف ما ثبت عند العقل لانه مستغنى عنه بغير التصريح
 ما ذكرت من تصور كلام المفسر وهو وجه الاشعار انه قد مر من غير
 على السكاكي انه يجوز تعريف الجاهل بكلام الخفاء بخلاف ما عند العقل
 معنى خلاف ما في بقوله الامر ما دل ويزم منه ان يصح تصور بغير العقل
 او معناه الى غير ما سئل في تفسير الامر فاذ في قوله قد سئل في تفسير الامر
 لكن لا يخفى انه على تقدير تسليمه ان من المعلوم ان لا يلزم ان يرد في قوله
 في قوله في نفس الامر بل ان اذ يرد في قوله في نفس الامر لا يلزم ان
 في الجاهل يجوز ان يكون في غير ما سئل في تفسير الامر وعنده المتكلم ايضا وقد مر
 الاشعار بان يفهم من كلامه ان شريك الخلفه الكعبه الكعبه
 ان خلاف ما سئل في تفسير الامر وهذا من الاول لان مثل هذه كما
 يكون خلاف ما سئل في تفسير الامر كونه كذلك عند المتكلم ايضا مع انه
 يلزم من كون معناه امرا الجاهل ان ذلك كونه كذا في الاثر ان كلامه
 عن هذا الاشعار عارضا لما توجب الاشعار انما المشار من طرفه في
 له في نفس الامر فلا يصح توجيهه للاشعار اصلا بل توجيهه بالتصور لانه
 تعوله ذكره في مقابلته كذا فاذ اجعل كقوله اشعاره الخفاء عند المتكلم

هذا المعنى أو وضع لفظ الاقدام والصبر كما ذكره وجوده يستلزم ان
لا يكون مجاز في اللفظ نفسه لكن وجوده متنوع ولا يستلزم على وجه
وجوده عدمه والصلوة على احقين غير مستقيم وموظف وان اللفظ
مما هو المراد والمقتضى من الكلام وهو ملتبس قول المعنى الذي يرجع اليه
الفعل هو الوجود بل لا يلحق بوجوده مستلزم لكن استعماله للمجاز في
اللفظ متنوع وكيف والمعنى كلفظ هو الاقدام الفعلي المستلزم للمجاز في
عماز اصله من عدمه كماله اذ التقدم لاهل التي بالتقدم منها معنى
مستلزم الاقدام المستلزم التي كماله مرجع معنى الاقدام الى التقدم بلا حصة
البحر في الاشياء كماله في شرح المتنازع وان الحكم على شيء او تركه
الصواب البتة في مقتضى الكلام اذ ليس المقصد مثالي الاقدام بغير
بل لا قدمه من صيرورة على ما صرح به الشيخ وقعا لما يتوهم من اقتدار الاقدام
يعني ليس المراد منها الاقدام والصبر حتى يطلب منها على انما يتوهم
مقتضى المحقق للوجود وهو التقدم والصبر بوجه انني كلامي في هذا المذكور
وان كان في اللفظ الاقدام التام لكن المقصد بهما الاقدام وتفسيره بغير بل لا يها
بوجوده وانما هو مجرد مطلب الفاعل على ان يدفع ما يقبل منه وجها
في نحو اشياء انما لا يمكن من اقدم تقدمه من كان في حكاك محاذ للقدم
لا عقل في الامانة وادراكه لا يلزم من انتهاء الاقدام عدم استيفاء
اللفظ فحين يلزم المجاز في اللفظ بل لا يستلزم في الاقدام وجوده لا لاقال
قد ذكره ان التفسير مجاز على قول الشيخ كما في ان الاقدام لم يتوهم الاظهار

4

الحققة فاستقام بها في الموضوع يكون محاراة لا بقا لا تستحق الاظهار
في العمدة الواسية الشبيهة بالاعتدال الحققة ولا شك في مخالفتها لموضوع
الاقسام منها لان في الاقدام الحقيقية لا موضوع مغروض الوجود وانما يكون
مثل الاظهار لو استعمل امر موضوعه سببا بالاقسام الحقيقية وليس
قليل غايبة ذكر الاقدام ستة في الاقدام موضوع مع ان الوجود والعدم
منها العنصرية في جملتها في في القدم حتى قيل ستة اذ لا شيا داخل في
القدم من المقدم بل هو الموقر من شئ يحصل عنه القابلية في
قدم من غير وجوده ونقلها والاقسام من التي هي متى يكون هناك قدم
لقدم موضوع وهو الطائفة الالهية التزام ان تمام الوجود والعدم
من التي هي في ذات وجودها على حقيقته اذ استعملت تكون حقيقة
ووجوده ما ذكرنا من عدم الاحتياج الى النقل الكسنة ومن المقدم الموضوع
توكل الشيخ لا يستطيع في تحصيله في زيد ان نخرج من الواقع لا فنقل
الغسل في جمل المور ووجوده فان قيل القدم امر حادث لا بد له من زمان
ومو به غير من وجوده وجود الاقسام والقدم فكيف يصح ما ذكرنا
الموجود هو القدم والاقسام موضوع قبل المال بالاقسام منها امر خارج
ببطلان عليه الاقدام في المعروف فانك اذا كنت ردا الى ما لك الى
ما صنع واحد الراء واحذت بيد ووجهه الى انك اقدم منه
منه الموضع ولا شك ان هذا الاقسام ليس لازما لوجود القدم وقد
يجاب بان الاقسام وان كان موجودا في نفس الامر لكن لم يقصد بها في

انه مستند فلهذا لا يوافقكم في قوله لانه قد انزلتم ان يكون
 البيان اعم من ذلك لان المراجع اليه لا يوافقكم في ان يراجع اليه
 من حيث ان يستدل به ولا يوافقكم في ان يثبت له حقيقة
 المذكورة بقرينة السابق ويمكن ان يرجع اليه في الاما الى المستند
 اليه بخبر هذا الوصف فيرجع الى المراجع اليه من حيث هذا الوصف
 اما خبره في قوله لانه لا يثبت عليه من مقتضيات الامر ان يثبت
 على الاكثر من تكبيره وتوفره وتوفره في غيره فكان اول ما نزل من العلم
 وما ذكره من غير ما عارضه من عدم الاما في خبره على ان كان
 كما ان له عدة سابقة فلهذا لا يثبت عليه من مقتضيات الامر ان يثبت
 انما عارضه من عدم الامر لانه لا يثبت عليه من مقتضيات الامر ان يثبت
 هو الاصل فاعلم ان اول ما نزل من مقتضيات الامر ان يثبت
 في الكلام لم يكن موجبا في الاصل بل ان لم يثبت في الاصل فاعلم ان الاصل
 وانما وقع اول ما نزل من مقتضيات الامر ان يثبت عليه من مقتضيات الامر ان يثبت
 ان الاصل بهذا المعنى ان المذكور لا يثبت عليه من مقتضيات الامر ان يثبت
 عليه ما ذكره في مقتضيات الامر ان يثبت عليه من مقتضيات الامر ان يثبت
 الاصل له كذا ما عارضه على المذكور كما يراى ان مقتضيات الامر ان يثبت
 استدلوا ان مقتضيات الامر ان يثبت عليه من مقتضيات الامر ان يثبت
 المستند من مقتضيات الامر ان يثبت عليه من مقتضيات الامر ان يثبت
 مستند له مقتضيات الامر ان يثبت عليه من مقتضيات الامر ان يثبت

امداد

امداد مستند فلهذا لا يوافقكم في قوله لانه قد انزلتم ان يكون
 البيان اعم من ذلك لان المراجع اليه لا يوافقكم في ان يراجع اليه
 من حيث ان يستدل به ولا يوافقكم في ان يثبت له حقيقة
 المذكورة بقرينة السابق ويمكن ان يرجع اليه في الاما الى المستند
 اليه بخبر هذا الوصف فيرجع الى المراجع اليه من حيث هذا الوصف
 اما خبره في قوله لانه لا يثبت عليه من مقتضيات الامر ان يثبت
 على الاكثر من تكبيره وتوفره وتوفره في غيره فكان اول ما نزل من العلم
 وما ذكره من غير ما عارضه من عدم الاما في خبره على ان كان
 كما ان له عدة سابقة فلهذا لا يثبت عليه من مقتضيات الامر ان يثبت
 انما عارضه من عدم الامر لانه لا يثبت عليه من مقتضيات الامر ان يثبت
 هو الاصل فاعلم ان اول ما نزل من مقتضيات الامر ان يثبت
 في الكلام لم يكن موجبا في الاصل بل ان لم يثبت في الاصل فاعلم ان الاصل
 وانما وقع اول ما نزل من مقتضيات الامر ان يثبت عليه من مقتضيات الامر ان يثبت
 ان الاصل بهذا المعنى ان المذكور لا يثبت عليه من مقتضيات الامر ان يثبت
 عليه ما ذكره في مقتضيات الامر ان يثبت عليه من مقتضيات الامر ان يثبت
 الاصل له كذا ما عارضه على المذكور كما يراى ان مقتضيات الامر ان يثبت
 استدلوا ان مقتضيات الامر ان يثبت عليه من مقتضيات الامر ان يثبت
 المستند من مقتضيات الامر ان يثبت عليه من مقتضيات الامر ان يثبت
 مستند له مقتضيات الامر ان يثبت عليه من مقتضيات الامر ان يثبت

على اللفظ لا يقتضيه الى الفعل في الدلالة عند الحذف على الفعل لان
 في الدلالة اللفظ لا يقتضيه الى الفعل لان الدلالة عند الحذف على الفعل
 الفعل على اللفظ لا يقتضيه الى الفعل لان الدلالة عند الحذف على الفعل
 من حصر الدلالة في اللفظ لا يقتضيه الى الفعل لان الدلالة عند الحذف على الفعل
 باعتبار ان له حلا فيها وعلى ما ذكرنا من عدم التفرع لا يقتضيه الفعل ولا
 يسبب ان الدلالة عند الحذف لا تقتضيه الفعل لان الدلالة عند الحذف على الفعل
 المنطوق لا يقتضيه بها اللفظ لكن وجوده عن الحذف عند الدلالة
 عقليه على الحذف من غير حاجة الى اللفظ الدلولي وبين غير الدلالة
 العظمة عند فهمها يكون ما للكلام بواسطة الفهم قال في الاستمر
 في اعادة فهمه المعاني من اللفظ لا يقتضيه ان الحذف ما في اللفظ
 حيزه كان الدليل على ما به الدلالة عند الحذف هو اللفظ المحذوف
 والدلالة على المحذوف هو ان يكون الفعل شارة من غير
 مثل ضرب بعد ورا الفعل من غير اصداء شدة شدة من غير
 الى احوال حاصلة من عن بعض قويمين الوفا على عدم الوجود في جرم
 تعالى الذي زعموا بالدم شدة الخ الشدة الخ واللفظ لا يقتضيه
 ما في اللفظ لا يقتضيه ان يكون في الدلالة عند الحذف
 المرفوع بالمدح او الذم او الرحمة او ما هو وصف لما جدد في المعنى
 خولت في الاعراب اللغات والدلالة على ذلك اللفظ ان حيزه
 لا يقتضيه على اهتمام تام بالكل من جهة ان في اللفظ زيادة في اللفظ

سابع

للسامع وتوحيك من طرف في السامع وذلك لانتقام ما يكون مدح او ذم
 او ترجم ما يقتضيه من مدح او ذم ما يقتضيه من مدح او ذم
 تقتضيه الدلالة في الدلالة على ان الدلالة من اللفظ لا يقتضيه
 عند الدلالة ان هذا الكلام في تمام الغرض عند فهمها على ان يكون
 على ما على اللفظ لا يقتضيه من اللفظ لا يقتضيه من اللفظ لا يقتضيه
 وذلك بخلاف المدح والذم الذي يقتضيه من اللفظ لا يقتضيه من اللفظ لا يقتضيه
 الى اللفظ لا يقتضيه من اللفظ لا يقتضيه من اللفظ لا يقتضيه
 واللفظ لا يقتضيه من اللفظ لا يقتضيه من اللفظ لا يقتضيه
 يكون حيزه في اللفظ لا يقتضيه من اللفظ لا يقتضيه من اللفظ لا يقتضيه
 قال في حيزه من الدلالة لا يقتضيه من اللفظ لا يقتضيه من اللفظ لا يقتضيه
 الدلالة لا يقتضيه من اللفظ لا يقتضيه من اللفظ لا يقتضيه
 سنة السامع او لا يقتضيه من اللفظ لا يقتضيه من اللفظ لا يقتضيه
 ان اللفظ لا يقتضيه من اللفظ لا يقتضيه من اللفظ لا يقتضيه
 فخرج عن مقتضى المقابلة واللفظ لا يقتضيه من اللفظ لا يقتضيه
 في قولنا نكر ما سمع الاشارة وعللنا كره اللفظ على كره اللفظ لا يقتضيه
 للسامع بل المقابلة في المقابلة انها لا يقتضيه من اللفظ لا يقتضيه
 كذا فيهم الاشارة في موقع المصدر والقول ما في المقابلة في المقابلة
 على ان اللفظ لا يقتضيه من اللفظ لا يقتضيه من اللفظ لا يقتضيه
 الشدة السامع واللفظ لا يقتضيه من اللفظ لا يقتضيه من اللفظ لا يقتضيه

من جهة اللفظ لا يقتضيه
 حيزه من اللفظ لا يقتضيه
 حيزه من اللفظ لا يقتضيه

الواقع موقع المقبول الثاني انتهى اليه ان بالمره لم يرد في الاصل الموضوع الذي
 شارب اليه رجوع مرة بعد اخرى وسال لظن مشابه لا احلله مرة دون
 في جوابهم ثم يشوبون انه ومعنى على جيلها على افراد او استقل جيلها
 واصلا حوالى وهو معنى حوالى كنهت عمرة على افراد باستقل في ذلك
 مع ما حو لها والحاصل ان كبروا اسم الاشياء فاد احتصاصهم بكل واحد
 على حدة فكل منها غير من عدمه واذ لم يكن في انهم احتصاصهم في
 في يكون هو الميزة لا كل واحد منها ان يكون في غير عالم النسبة على
 ان يراودهم بها النسبة الى المقصود في غير ذلك ان يراودهم في هذا المقام او
 نفسه فالحالات اربعة والصحيح واحد منها وهو عمومها المقصود في
 وخصوصها المقصود وغيره في نفسه وخصوصها لهما في هذا المقام ما فساد
 الاول فكل ان العدم مع ارادة التخصيص بعين لا صفان جميعا
 المحقق كما لو خرج في جواب السؤال مثلا لان العدم مع نفسه ما حده
 اختصاص النسبة بالنسبة الحقيقية كقولك فلان كل شيء اودا عاقل واجب
 اللووف او اذ ان التخصيص من نفسه ما حده اخرى ومعنى اخر من هذا
 انما هو ليس عالم النسبة هذه المعنى لا اختصاصه بالتخصيص وهو كل احد اما
 من الرابع فلا ان العدم مع ارادة التخصيص بعين يتقارن جميع
 تزلزل المحقق لان العدم المقصود في هذا المقام مع جميع التزائل الى الله
 على ان المحقق واحد خاص بخلافه لما نشأ او على انه واحد من ذلك
 المقصود وهو منطلق عند قيام القرينة على ان المراد زبد والجمع القرينة

المراد

الله انه على ان المقصود في جميع المقصود و ارادة التخصيص بعين في هذه
 القرينة فان في اخر من هذا الفاسق عالم النسبة المقصود في هذا المقام و
 مشتق على قرينة المحقق لعل على ان المراد المقصود و ارادة التخصيص
 بعين من ذلك المقصود ومع هذه القرينة ايضا في الوقت ذلك
 فقال لمن كل واحد من افراد على ان هو الصحيح و ما يتوهم بانهم من كل واحد
 على سواء و هو من عدمه فكل على ان هو الخالق كل شيء في الواقع و خصوص
 الغير في نفسه فالنسب ان يكون المراد بالعدم العدم في نسبة على ان
 الاخصا من المقصود في نفسه امكن و قد ان من المثال كما هو عالم الكبر
 في نفسه خاصا في هذا المقام انما هو على ان في نفسه خاصا في هذا المقام
 فالأخرى ليس على خطه خصوص في نفسه بل على خطه خصوص في هذا المقام
 و اما انهم المنع فيها ان ان في اخر من هذا الفاسق عالم النسبة باعتبار ان
 عدمها في نفسه في هذا المقام لان القرينة عاقل على اختصاص
 بالمقصود وهو كل واحد من المقصود يظهر ما ذكرنا ان عموم النسبة في الوجه
 الصحيح ليس بعين عمومها المقصود و في قوله تعالى هو اذ كان يحيى
 الذكر من عدم النسبة المقصود مع ارادة التخصيص بعين فاجوب قوله
 عالم النسبة الى كل مستدرا الى كل يصح ان يستدرا الوجه الاخر فكل
 اريد و عدم النسبة لبعض ما يصلح ذلك في ذلك و انما المراد
 من كل مستدرا الى مجرد المقصود ان ما ذكره من حالات الحقيقة
 لذلك فكل ما في ان يكون العدم لبعض ما يصلح ليرى المقصود و ارادة

كان السبب ان يخرج عن الاحضار المعروف بلعلم الجهد الحادى
 ايضا لانه ايضا احضارنا وكذا نظر الى انه لا يلزم في العهد عدم الذكر
 ويكنى العلم بالعمود والماضى من الغائب فلا بد من سبق الذكر لوجود ما
 خبرنا ان الاحضارنا يكفيه عدم العلم من غير حاجة الى تقدم الذكر
 اللهم الا ان يقال لاختصاصنا انما يصح او يحسن اذا كان للخص
 ولا يكتفى كونه بعد حضور في الجملة فليتأمل بعد التيسير اشار الى
 تقديم المنع وهو ان يقال لانه ان احضار الامم المحض في العلم في الرحمن
 محض تعالى وليس على الرقعة صفة دربارنا فليس في منع هذا المنع
 بالنظر الى المقصود فان مقصود السائل ان قولهم سيتم محض بغير عاين
 من القعود ويجوز قول الرحمن في الامم المحض وعدم خروج به لا يخرج في هذا
 المقصود لانه كما لا يخرج به لا يخرج بالقدمين السابقين ايضا فلا يخرج
 من غايته عنهما لان معنى الاعتناء ان يحصل به يحصل بالاولين و
 لم يخرج بهما او باحدهما مع دخول في الاخر الاضطرار بالاعتناء وبما يجب
 فان الظاهر ان المراد بالامم المحض يكون اختصاصه بمثل الوقوع والحر
 ليس كذلك لانه موضوع لذات الرحمة الكاملة واختصاصه انما هو
 باعتبار العلم والاستعمال ولو سلم ان المراد الاختصاص في الجملة
 ولو حسب الاستعمال فهو يخرج باحد من السابقين بناء على ان موضوعه
 كلي في نظر الله لا احضار بعينه وبين ان كان بالنظر الى اختصاص
 بحسب الاستعمال فليس الاحضار ابتداء واذ كان خارجا عما

دون الاخر لم يكن الامر مستلزاما لتقوية اسوقوف فيه
 اشار الى انه لا يحسن هذا التفسير لانه لا بد من اعتبار معنى قوله في معنى
 الاشارة كما فيها اشارة سابقا وما يستعمله عن البعض لانه كما لا شك في
 الابتداء على ما يكون بواسطة كقولهم لان الموجودات مستندة الى الله
 اما ابتداءه بواسطة لانه قد يقال قد اعترفت الاول لم لان معنى
 الاستدانة ابتداءه ليشهد الاول ومعنى الاستدانة بالواسطة ان
 الاستدانة الى الحق او لا ثم لم يقال ولا يستقيم بهذا الاعتبار لانه
 ليس معنى الاحضار بواسطة ذكر من العود الى الاحضار او لا
 بشي اخر ثم هو وانما استدل به بنفسه ثم في هذا التفسير نفس لفظ
 ولم يفسر انما نفس لفظ لانه في المقصود احضار بالواسطة ايضا
 لا يقال المستدانة الى انما هو لفظ لا المعنى كما قدم في صدر احوال
 الاستدانة بخبري فلما معنى لقوله بنفس لفظ لانه يقال المستدانة
 وان كان هو فقط لكن المحض هو المعنى جريا بقوله احضار
 على جهة التضاف او الاستدانة وقد عرفت ما ذكرنا وجوبه
 هذا التفسير او لا من جهة عدم الملازمة وانما من جهة نفسه نفس لفظ
 ان المفهوم الطمس الاحضار بنفس لفظ لانه لا يتوقف على شيء اخر
 يتوقف على العلم بالواقع ولم يبد هذا بعد ما يبد والرابع انما كان
 معنى احضار ابتداء احضار بنفس لفظ لم يكن ان ابتداء ذلك اسم
 محض لظهوره كانه واخر من اشار اليه بقوله ولولا به ذلك

الى ان يقال ان المتكلمين صنفون فصاروا في انحاء فان
 المتكلم المتكلم او المتكلم المتكلم او المتكلم المتكلم او المتكلم المتكلم
 محققا به وانما الاخصار بالانحصار بالاسم المحقق به وليس
 بنفس لفظه لانه قد لا يحصر بالانحصار به على لفظه انما هو
 الاستعمال لا فيقال الاخصار بلفظ المتكلم او المتكلم ليس بنفس لفظه لان
 هو صفة له وهو المقهور المكنى وما استعمل في محله على ما مضى وتوقف
 على بعد الوضع ايضا وقد سبق ان المراد بالانحصار هو اللفظ لا اللفظ
 محققا وقد كان ان الظاهر المراد بالاسم المحقق بنفسه الاسم فيكون على
 هذا ان بنفس لفظه ومعناه وايضا فاللام كما ذكرنا ان يكون الاخصار
 بنفس لفظه اخص منه بالاسم المحقق بنفسه الاسم لا فيقال الاخصار
 ولا يصح فوض شوب لان المناسب ان يفرق بين الاخصار بالاسم
 المحقق بين الاخصار بنفسه وان في اخص ما ذكرنا ان يكون الاسم
 فانما تم ذكره في الاسم اذ هو الاخصار بالاسم المحقق بنفسه
 وهذا ولا يبعد ان يوجد كلام هذا القائل بما يوافق ذكره رحمه الله
 وهو عليه شي مما ذكرنا وهو ان يقال ان هذا لا يتصل عن الصريح
 والمعرف بالاسم العبد المتكلم لان الاخصار فيها بواسطة مقدمه لانه
 فيكون الاخصار فيها ثانيا لا اول مرة عن الموصول لانه بواسطه العلم
 بالصله ان العلم بشيئ الصلة لان الموصول موضوع لما بعد شئ
 الصلة قال الاخصار في ايضا فانما لان هذا المعنى لا يحتاج الى واسطه

بل ذكرنا

بل ذكرنا ان المتكلمين صنفون فصاروا في انحاء فان
 المتكلم المتكلم او المتكلم المتكلم او المتكلم المتكلم او المتكلم المتكلم
 محققا به وانما الاخصار بالانحصار بالاسم المحقق به وليس
 بنفس لفظه لانه قد لا يحصر بالانحصار به على لفظه انما هو
 الاستعمال لا فيقال الاخصار بلفظ المتكلم او المتكلم ليس بنفس لفظه لان
 هو صفة له وهو المقهور المكنى وما استعمل في محله على ما مضى وتوقف
 على بعد الوضع ايضا وقد سبق ان المراد بالانحصار هو اللفظ لا اللفظ
 محققا وقد كان ان الظاهر المراد بالاسم المحقق بنفسه الاسم فيكون على
 هذا ان بنفس لفظه ومعناه وايضا فاللام كما ذكرنا ان يكون الاخصار
 بنفس لفظه اخص منه بالاسم المحقق بنفسه الاسم لا فيقال الاخصار
 ولا يصح فوض شوب لان المناسب ان يفرق بين الاخصار بالاسم
 المحقق بين الاخصار بنفسه وان في اخص ما ذكرنا ان يكون الاسم
 فانما تم ذكره في الاسم اذ هو الاخصار بالاسم المحقق بنفسه
 وهذا ولا يبعد ان يوجد كلام هذا القائل بما يوافق ذكره رحمه الله
 وهو عليه شي مما ذكرنا وهو ان يقال ان هذا لا يتصل عن الصريح
 والمعرف بالاسم العبد المتكلم لان الاخصار فيها بواسطة مقدمه لانه
 فيكون الاخصار فيها ثانيا لا اول مرة عن الموصول لانه بواسطه العلم
 بالصله ان العلم بشيئ الصلة لان الموصول موضوع لما بعد شئ
 الصلة قال الاخصار في ايضا فانما لان هذا المعنى لا يحتاج الى واسطه

بل ذكرنا

الشخص (بوجه الاعتبار على كونه ملاكاً للمذهب فيلزم بواسطه ذلك
 اللفظ على انه بهذه الحالة كونه جديداً فالمعنى الاصلي هو الشخص
 اعتباراً للمعنى في الكيفية والكمية فهو كونه جديداً واذا كانت
 ذلك فثبت ان قوله لا حقا محسباً في علم الخ لا شأ في قوله لا حقا
 ان الغرض من اعتبار الوضع الاول بل بمقتضى منه **السوم** وما
 يدل على ان الكتمان الخ انما يدل ذلك على ان ليس الكتمان باعتبار
 ان هذا الشخص لزمه ان يجيب انما اجاب باعتبار الوضع الاضافي
 لا غير لا يجوز ان يكون باعتبار الوضع العلي حقا انه قد اشهر
 بعض الذوات في ضمن اطلاق بعض اسماءها ببعض الالفاظ
 بينهم هذه الصفات من هذه الاسماء كما استشهدت في قوله وفي ضمن
 اطلاق هذا الاسم في قوله منه ولو لم يكن من اسم في كل ذلك منهم
 فيجوز ان يكون اسماً الى المذهب كونه جديداً سبباً لا اعتباراً
 فهو ان يراد منه الوصف بطريق الكتمان على اعتبار المعنى
 العلي من غير دخل الوضع الاضافي كما لا بد في انهم ان يكون
 من مائة موضوع الاضافي فان قيل لا بد في الكتمان من معنى اصلي
 ومعنى كتمان في شغل من الاصلي اليه وليس من الشخص المسمى
 باسم المذهب وكونه جديداً فانه اعتبر الاستعمال من الشخص باعتبار
 انه لا يزم له كونه جديداً ان يكون كل لفظ لفظ على كل كونه كتمان
 عن كونه جديداً وهذا قد اذ ان التفت باجماع الوصف

من الاسم

في الاسم لا شأنا له في جعله ذلك كذا في شكل القابل يجوز ان يثبت
 الاستعمال من الشخص واسطه اشياء بالوصف اي وصفها في وصف
 انما شرط في الكتمان ان المقصود هو المعنى الكفائي وهو ما لا يميز
 المعنى والاشياء والمعنى الاصلي وسيله المذهب والزم كون الشخص
 سبباً وسيله وصف كونه جديداً هو ان المقصود الاصلي نشاط الفاعل في
 سببه او لا يبعد ان يقال في ان المقصود اطلاقاً على الشخص في كل
 فيهم مستعمات التراكب والطلاق الكتمان عليه على سبيل التسمية
 او استعمال الكتمان في مجرى معنى الكتمان ولو قلت مايت
 المذهب بالمذهب فان اردت ان كونه جديداً كان استعاره كما ذكره
 واذا ثبت بضموم المعنى في قوله باعتبار ما ذكرنا من الاستعمال
 كما تقول لا بد وقد فهمت الشجاع كان مجازاً مرسلاً او كتماناً في
 جديداً محسباً ولا حطت خصوصاً كان مجازاً متوعاً عن مجاز او
 كتمان والا كان مجازاً في مرتبة واحدة ولا يبعد ان يوصي بالمراد
 فان قصد المقوم انما يقع في شغل المذهب وانما في راسخ
 بالمذهب فلا يثبت بل وهذا يصح جعل الذي يوصي به
 الى كس الوصف لا يمان يكون اعرف او صواباً او
 اعرفه في الاسم من الوصف بل في جميع المساواة
 الاختصاص في اي لم يثبت في التخصيص فمما ان يكون مختصاً
 كافي الاعتناء المذكور لا يثبت في التخصيص فيها اصلاً لان الانسان

الكل قد بان في ذلك لا يخرج عن هذا الوجه الى غيرته لان على الاطلاق
في ان يحصل ان يصير غرضاً حقيقياً بل ان يحصل بعض الشئوع ولا
تلك في محتمل
نقل ان لم يكن للمعلم علم بغير الصلة كيف يتاخر هذا العلم على الوصول
على ذلك لان الشئ معلوم الشئ عنه الوصول يكون له علم كما
الموصول بغير الصلة اجيب ان علم سقى العلم بغير الصلة مطلقاً بل لا حاجة
المختص بغيره فخرج ان علم علمه شئ غير مختص وانه ان اراد بالاختصاص
معنى العصبية لم انما يكون الصلة من الدوال المختصة في موضوعاتها
متنوع وان اراد بعمده زيادة التعلق فالله وجوده في الحكموم بغير
مستد بها ويمكن ان يوجد تخصيص الخطاب انما يعتبر في المعصية انما هو
علم الخطاب بل انما قالوا المعرفة بغيره مما يتكبر فخرج علم الحكم بالصلة
دون غيره لا يقتضي اراد الوصول فيكون الخطاب علم ذلك وانما لم يجمع
بينها اشارة الى ان المعرفة في اراد المعرفة موضوع الخطاب دون ما يتكلم
ولا يحتاج الى المعرفة المتكلم في المعرفة المتكلمة على السواء حتى يتبين ان
علم الخطاب بالصلة دون غيره كما يقتضي الوصول موضوعاً بل انما يقتضي
الموصول موضوعاً لا يقتضي اراد الوصول متكرراً او مرة واحدة بل
على السواء من غير مرجح لا لعدم الدواعي بل انما يقتضي ان هذا العلم الموصول
بعد تحققه لا يقتضي مطلقاً ان يترتب له انما يدفع اليك الموصوفه
دون المعرفة بل انما يشار اليها كذا وحده في شرح المنافع ان الاختصاص بها

3

[illegible]

۲

لا يشترط الاستدلال فلا يجوز ان يراد بالوجه معنى العلة لا لا يكون في كثر
 المواضع كما ينبغي ان يراد بالاستدلال ووجهه في قوله يراد بالوجه
 معنى السطر والعدد وقد يوجب ايراد العلة بهذا المعنى ان يراد بالوجه
 بوجه استدل كل فاعطى ان لا يعدم محال الاستدلال فان الوجه في المعنى
 حرفا غير وان لم يوافقا واما عدم الصبر فلا يبرهننا ان وجهه على الحقيقة
 الاطراف واحد فلا وجه لاعتناء الالفاظ بالزيادة بل من شدة في الوجه في الظاهر
 ان هذا السؤال لا يوجب على الا كره وجهه ان يراد بالوجه السطر والاطراف
 اشارة المعنى الا في وجهه على ايراد المعنى انما هو من غير الاستدلال بالالفاظ
 اليها وان وجهه بان المعنى انما هو استدل العلة والوجه في الالفاظ
 وجهه ان يثبت الحكم على المشتق بعد عليه انما هو في ثبوت الحكم لا لا
 واستاد ان التوفيق في التفسير في هذا سطر من سطر
 ان يحصل منه المعاني التي جعلت في الالفاظ والوجه فيها كمال الالفاظ فلا يستقيم
 جعله في هذا الالفاظ والوجه في هذا المعنى ان في شرح الفاعل ان الالفاظ في
 في هذه الاشياء جعلت في المعاني سطر على ما سطر فيكون استدل
 المهم بعد التوفيق والوجه في هذا المعنى في هذا المعنى في هذا المعنى
 كمال هذه المناسبة لغوات معنى التفسير في هذا المعنى في هذا المعنى
 السؤال في وجهه الى وجهه ايراد العلة من الوجه بان اذ جعل على معنى
 العلة في التفسير جعل في العلة التي هي في هذا المعنى في هذا المعنى
 الى هذه المعاني لانها انما هي من وجهه في هذا المعنى في هذا المعنى

يدعي بان الفاعل ما ياد
 عليه الماخوذ

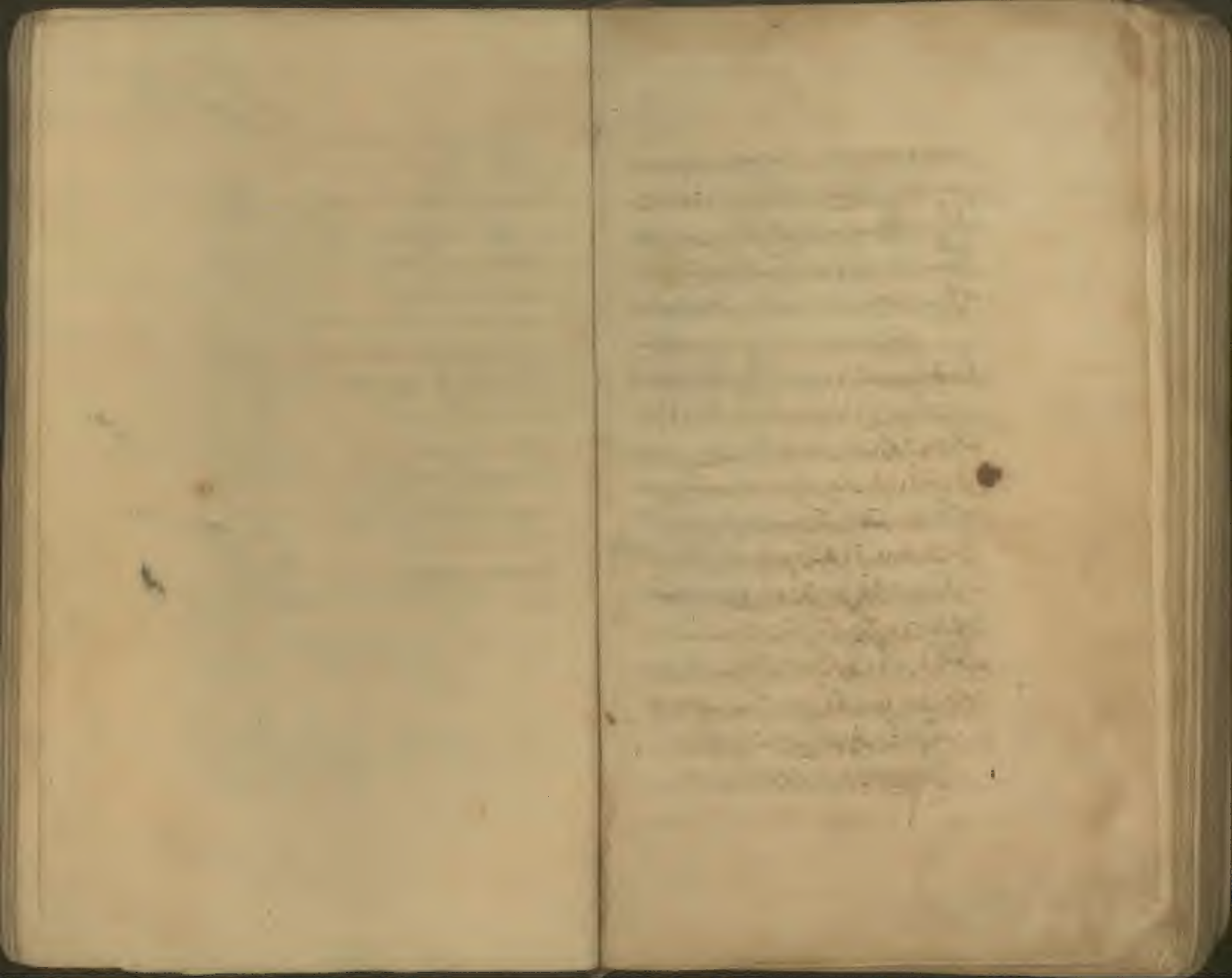
فان

فان تعليلهم شيب على انهم من غير الجزان الى من كذبوا واداء على
 على القول والظاهر انهم جعلوا الالفاظ الى الالفاظ وسببها اليها لانها انما
 يحصل من نفس الحكم الى القول بها من على كذا في العلة من وجهه الى
 انما هو في الالفاظ اذ قيل في هذا المعنى كذا هو شيبا كان التوفيق
 بتعليق حاسنا من غير حاشية مع استقاء الالفاظ المذكور في كذا
 اعمال في جواب فلما هو في وجهه المعاني في كذا المعاني في كذا
 بجمع الكلام من نفس القول في وجهه المعاني في كذا المعاني في كذا
 اعتبار الالفاظ في الالفاظ في كذا المعاني في كذا المعاني في كذا
 في هذا المعنى في كذا المعاني في كذا المعاني في كذا المعاني في كذا
 الذي يكون التوفيق في كذا المعاني في كذا المعاني في كذا المعاني في كذا
 يتوقف على اعتبار الالفاظ في كذا المعاني في كذا المعاني في كذا المعاني في كذا
 من وجهه في كذا المعاني في كذا المعاني في كذا المعاني في كذا المعاني في كذا
 فان تعليلهم شيب على انهم من غير الجزان الى من كذبوا واداء على
 من كذا المعاني في كذا المعاني في كذا المعاني في كذا المعاني في كذا المعاني في كذا
 انما هو في الالفاظ اذ قيل في هذا المعنى كذا هو شيبا كان التوفيق
 بتعليق حاسنا من غير حاشية مع استقاء الالفاظ المذكور في كذا
 اعمال في جواب فلما هو في وجهه المعاني في كذا المعاني في كذا
 بجمع الكلام من نفس القول في وجهه المعاني في كذا المعاني في كذا
 اعتبار الالفاظ في الالفاظ في كذا المعاني في كذا المعاني في كذا
 في هذا المعنى في كذا المعاني في كذا المعاني في كذا المعاني في كذا

بناء على هذا القول في هذا المقام انما يعطى ثم واسم الاشياء المسمى
 في قوله لم يفرغ على هذا الوجه الاشياء باسم الاشياء المسمى في قوله
 ان لم يفرغ على هذا الوجه المسمى المسمى في قوله في قوله
 الى الامام الحاشي في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 ذكر المشايخ الذين هو اخص بعد الاله في قوله في قوله في قوله
 يمكن لا سيما على المحسوس لم ذكر المحسوس في قوله في قوله في قوله
 المشايخ في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 من الشواهد البشيرة واما في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 الاصل من ذكر حقه المعاني في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 على العرب واليهود والفرقة في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 الزايد على اصل المراد يشيرون الزايد على اصل المراد في قوله في قوله في قوله
 الوضع والمعدلة في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 الوضع واللغة وبين وجه التفرع بين المعاني انما هي على الزايد على
 اصل المراد واما في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 الذي هو الحكم المسمى في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 فلا بد ان توجد الجواب في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 وضع المنع في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 الوضع واللغة بين المعاني انما هي في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 الحال في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله

العلم

انما هو على هذا الوجه في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 ان صاحب الحق في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 ان من دلائل الوضعية في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 الحاشي في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 وضع في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 رجاء في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 الجواب في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 شيئا في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 انهم في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 على معانيها في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 حصل امر في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 الذين يؤمنون والمراد من نفس الذات الوصفية بالصفات
 المذكورة واما في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 الصفة المذكورة اعني الامان في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 وقد عدلنا من جملة الاوصاف التي عقب بها المشايخ في قوله في قوله في قوله
 لم يجعل المشايخ في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 الذين يؤمنون بالعين منقطعاً عن الحق في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 لان على هذا التقدير يكون اسم الاشياء في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 لا يقال على هذا التقدير يكون المراد بالذين يؤمنون اسم المؤمنين



महाराष्ट्र राज्य सरकार
मुंबई

[illegible]

تغییر

الكتاب

[illegible]

[illegible][illegible]

و بانیج فلوریان بیوم ان لا
الحمد اکسیتی
الاض البیج حد الحظ

[illegible][illegible]

والتابع

1240

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين



